الاختصار

في شرح الواسطية للادّكار

الدكتور

عبد العزيز بن ريس الريس

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

فهرس

مقدمة المؤلف ١

مقدمة الشرح ٢

- نصيحة منهجية لمن أراد دراسة العقيدة الواسطية ٢
- يجب فهم الدين كله بفهم السلف ٣
- أهل السنة معصومون في إجماعهم وليس في أفرادهم ٥
- كل مسائل الاعتقاد مجمع عليها إلا نزرًا قليلًا ٦
- أهمية التدقيق في مسائل الاعتقاد ٧
- الأصل فيما يُذكر في كتب الاعتقاد أنه مجمع عليه ٧
- خطأ بعض المتأخرين في تعريف الاعتقاد ٨

بداءة المتن ٩

الفرقة الناجية والطائفة المنصورة ١٠

- محاولة الحركيين التشكيك في أحاديث الفرقة الناجية ١١
- هل يكفي التسمِّي بالإسلام؟ ١٢
- فائدة: لا يمكن لأهل البدع الانتساب للسلف إلا إذا غلب الجهل ١٤

أصول الإيمان ١٤

- الأصل في كتب الاعتقاد أنها تدور على أصول الإيمان ١٥

الأسماء والصفات توقيفية ١٦
الفرق بين التحريف والتعطيل، وبين التكييف والتمثيل ١٨
فائدة في معنى التشبيه ٢٠
أنواع القياس وبيان ما يصح على الله تعالى ٢١
العلاقة بين صفات الله وصفات خلقه ٢٤
الذي يُنسب إلى الله أقسام ثلاثة ٢٦
تنقسم الصفات باعتبارات إلى أقسام ٢٧
المضافات إلى الله تعالى على أقسام ٣٠
ليس في القرآن ولا لغة العرب مجاز ٣١
القول بالمجاز خطأ لأسباب ٣٣
الخلاف في المجاز ليس لفظيًّا ٣٥
قد يُطلق بعض العلماء المجاز بمعنى آخر ٣٥
معنى أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن ٣٦
معنى الكرسي ٣٨
معنى الأول والآخر والظاهر والباطن ٤١
علم الغيب خاص بالله ٤٣
علم الله شامل للماضي والحاضر والممتنعات ٤٥
اختلاف المفسرين في معنى (كمثله) في الآية: (ليس كمثله شيء) ٤٦
يصح الإشارة إلى الصفة من باب التحقيق ٤٦
الإرادة الكونية والشرعية ٤٨

صفة المحبة، وهل هي أعلى أم الخُلَّة؟ ٥١
فعل المأمورات أحب الله من ترك المنهيات ٥٢
الفرق بين العفو والمغفرة ٥٣
الرحمة نوعان، رحمة هي صفة لله، ورحمة مخلوقة ٥٥
أحق الله على نفسه أشياء، وضل في ذلك طائفتان ٥٥
معنى الباء في قوله: (جزاءً بما كانوا يعملون) وضل فيها طائفتان ٥٦
الخلود نوعان ٥٧
اللعن نوعان ٥٧
مسائل وفوائد في صفة الإتيان ٥٨
(١) الإتيان والمجيء بمعنى واحد ٥٨
(٢) آيات المجيء والإتيان من أدلة نزول الله تعالى ٥٩
(٣) إتيان الله تعالى في القرآن نوعان ٥٩
صفة اليدين لله تعالى ٦١
- اليد إذا كانت فاعلًا فليست من آيات الصفات ٦١
- أُطلقت اليد في حق الله مفردة ومثناة وجمعًا ٦٣
الفرق بين تفسير السلف باللازم وبين تحريف المؤولة ٦٤
العين تُطلق على الله مفردةً ومثناةً وجمعًا ٦٧
صفة السمع ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار ٦٨
يُثبت المكر والكيد لله تعالى لكن على وجه التقييد ٧٠

الحلف بالصفة، ودعاء الصفة ٧٢
لفظ (تبارك) خاص بالله ٧٣
الفرق بين الحمد والشكر ٧٤
الاستدلال بالدليل العقلي في الشريعة ٧٦
دليل التمانع وخطأ المتكلمين فيه ٧٦
معنى صفة الاستواء ٧٨
علو الله تعالى ٧٩
فائدة: إطلاق المكان على الله من باب الإخبار ٨١
المعيَّة لها معنيان ٨٢
صفة الكلام لله تعالى ٨٣
- المنزلات أقسام ثلاثة ٨٦
رؤية الله تعالى ٨٦
السنة المتواترة والآحاد، ومعنى التواتر عند السلف والخلف ٨٨
حديث الآحاد حجة في باب العقائد ٨٩
ما توجيه إيراد بعض الأحاديث الضعيفة في بعض كتب العقائد؟ ٩١
الفرق بين الحديث الصحيح والذي تلقته الأمة بالقبول ٩٢
صفة النزول ٩٢
صفة الفرح والضحك والعجب ٩٤
صفة القدم ٩٥
يصح السؤال عن الله بـ(أين)، والأصل عدم الامتحان في العقائد ٩٩

معنى حديث: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه) ١٠٠
صفة القرب ١٠١
مسألة تسلسل الحوادث ١٠٢
تسلسل الحوادث أقسام ثلاثة ١٠٣
طوائف أخطأت في ابن تيمية بسبب مسألة تسلسل الحوادث ١٠٦
أهل الحق فرقة واحدة ١٠٨
بعض الأصول التي واحدة منها تُبدع الأشاعرة ١٠٩
بيّن ابن تيمية أن الاشاعرة مبتدعة من جهات، وسبب قلة تصريحه بذلك ١١٠
من الخطأ أن يُقال إن الأشاعرة من أهل السنة بالإطلاق العام ١١١
من الخطأ أن يُقال إن الأشاعرة أهل سنة فيما وافقوا فيه السنة ١١٢
الجهمية لها إطلاقات ١١٣
القدرية ومنهم المعتزلة مع أفعال الله ١١٣
مذهب الخوارج والمرجئة في الإيمان ١١٤
علو الله ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والفطرة والعقل ١١٦
تنبيه: يفسر أهل السنة المعية بمطلق المصاحبة ١١٨
لله تعالى قدمان ١١٩
القرب عند أهل السنة خاص وعام ١٢٠
عقيدة أهل السنة في كلام الله ١٢١
من الأدلة على أن كلام الله غير مخلوق ١٢١

من الأدلة على أن القرآن غير مخلوق ١٢٤
القرآن من الله بدأ وإليه يعود ١٢٥
الرد على بعض شبهات الجهمية والمعتزلة في أن القرآن مخلوق ١٢٦
- الفرق بين الكلام والقول ١٣١
الرد على الكلابية والأشاعرة في قولهم بالكلام النفسي دون اللفظي ١٣٢
عقيدة أهل السنة في رؤية الله تعالى ١٣٦
مسائل في رؤية الله تعالى ١٣٨
(١) الطوائف في رؤية الله على أقسام ثلاثة ١٣٨
(٢) هناك إجماع قديم على أن الله لا يراه في عرصات القيامة إلا المؤمنون... ١٣٩
(٣) يتفاضل أهل الإيمان في رؤية الله كمًّا وكيفًا ١٤٠
(٤) معنى حديث: (فيرونه في غير صورته)..... ١٤١
(٥) أجمع أهل السنة على أن الله يُرى في المنام ١٤٢
(٦) حديث: (رأيت ربي في صورة شاب جعد قَطط) ١٤٢
(٧) أجمع أهل السنة على أن الله لا يُرى في الدنيا ١٤٤
الجواب على بعض شبهات منكري رؤية الله ١٤٥
(١) استدلالهم بقوله تعالى: (لا تدركه الأبصار) ١٤٥
(٢) استدلالهم بقوله تعالى لموسى: (لن تراني) ١٤٦
الإيمان باليوم الآخر ١٤٨
قواعد في الإيمان بالغيب ١٤٩
(١) عظم شأن الإيمان بالغيب ١٤٩

(٢) الأنبياء والرسل جاؤوا بما تحار فيه العقول لا بما تُحيله ١٥٠
(٣) الأمور الغيبية لا يدخلها المجاز ١٥٠
فتنة القبر ونعيمه ١٥١
مسائل في عذاب القبر ١٥٣
(١) عذاب القبر عام على المسلم والكافر ١٥٣
(٢) عذاب القبر عام على جميع الأمم وليس خاص بأمة محمد ﷺ ١٥٤
(٣) الطائفة التي تسلم من عذاب القبر ١٥٤
(٤) عذاب القبر على الروح والبدن إجماعًا ١٥٤
فتنة القبر وسؤال الملكين: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ ١٥٥
خطأ الاستدلال بحديث فتنة القبر على حرمة التقليد في العقائد ١٥٨
يوم القيامة ١٦١
القيامة الكبرى والقيامة الصغرى ١٦٣
نصب الموازين ١٦٥
نشر الدواوين ١٦٦
محاسبة الله تعالى للخلق ١٦٧
هل يُجازى الكفار على أعمال الخير؟ ١٦٨
الحوض ١٧٠
الصراط ١٧٢
القنطرة ١٧٤

ترتيب أعمال يوم القيامة ١٧٤

أول من يستفتح له الجنة، وأول من يدخلها ١٧٦

الشفاعة يوم القيامة ١٧٧

- الشفاعة العظمى، وإقعاد الله نبيه معه على العرش ١٧٨
- الشفاعة لأهل الجنة أن يدخلوها ١٨٠
- الشفاعة فيمن استحق النار ألا يدخلها ١٨٠
- مخالفة الخوارج والمعتزلة في الشفاعة ١٨١
- معنى الحديث القدسي: (...وبقيت شفاعتي)؟ ١٨٢

الإيمان بالقدر خيره وشره ١٨٤

- مراتب القدر ١٨٤
- التقديرات التي قدرها الله خمس تقديرات ١٨٦
- التقدير في اللوح المحفوظ لا يتغير بخلاف التقدير العمري والسنوي ١٨٧
- زيادة العمر في أحاديث صلة الرحم زيادة حقيقية ١٨٨
- معنى قول السلف: (القدر سر الله) ١٨٩
- معنى قوله ﷺ: (والشر ليس إليك) ١٩١
- إنكار القدرية لمرتبة العلم ١٩٣
- الإيمان بالقدر بلسم الحياة ١٩٣
- لا تعارض بين الأمر بطاعة الله وتقدير المقادير ١٩٦
- سبب تسمية القدرية مجوس هذه الأمة ١٩٩
- ضلال الجبرية والقدرية في أفعال الله وأحكامه ١٩٩

الإيمان عند أهل السنة ٢٠٢
- توجيه منهجي لدراسة باب الإيمان ٢٠٢
- الإيمان عند أهل السنة قول وعمل واعتقاد..... ٢٠٣
- معنى قول القلب واللسان ٢٠٤
- المراد بقول القلب ٢٠٤
- التصديق قسمان ٢٠٥
- الإيمان يزيد وينقص ٢٠٥
- التكفير عند أهل السنة..... ٢٠٦
- الفرق بين الإيمان المطلق ومطلق الإيمان ٢٠٨
- معنى الأحاديث التي فيها: (ليس منا) ٢٠٩
- سبب ضلال الطوائف في باب الإيمان ٢١١
- إذا أطلق السلف (المرجئة) فيريدون مرجئة الفقهاء ٢١٢
- توجيه قول ابن تيمية بأن الخلاف مع مرجئة الفقهاء لفظي..... ٢١٢
مبحث الصحابة، وسبب إيراده في كتب العقائد ٢١٦
- الصحبة لها إطلاقات ثلاثة ٢١٧
- الصحابة أفضل هذه الأمة فردًا وجنسًا ٢١٩
- تفضيل الصحابة بعضهم معلى بعض ٢٢٠
- من قدم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ٢٢٢
- المسألة التي يُضلل بها من قدَّم عليًّا على عثمان ٢٢٣

- عدالة الصحابة ليست كغيرهم ٢٢٤
محبة أهل السنة لأهل بيت النبي ﷺ ٢٢٥
- من هم آل البيت؟ ٢٢٦
- من اعتقاد أهل السنة أن العرب أفضل من العجم ٢٢٧
- أيهما أفضل عائشة أو خديجة؟ ٢٢٩
- الإمساك عما شجر بين الصحابة ٢٣٠
حرص أهل البدع على إسقاط حجية فهم السلف والسنة التَّركية ٢٣٣
الكرامات ٢٣٦
- معنى خوارق العادات ٢٣٨
- أولياء الله قسمان ٢٣٨
- أنواع خوارق العادات ٢٣٩
- إجابة الدعاء ليست من مبحث الكرامات ٢٤٠
- ممن ضل في باب الكرامات الأشاعرة والمعتزلة ٢٤١
- باب الكرامات من مداخل دعاة الشرك ٢٤٢
كل بدعة محرمة وليس في الدين بدعة حسنة بالإجماع ٢٤٣
الجماعة لها معنيان ٢٤٤
من أصول أهل السنة الاعتماد على دليل الإجماع ٢٤٥
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٤٦
إقامة الحج والجهاد والجُمَع مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا ٢٤٦
- التفريق بين الجهاد وراء الأمراء، وبين إذن ولي الأمر في الجهاد ٢٤٦

حسن الخلق ٢٤٨

- خطأ تجويز الفخر باسم جواز الإخبار عن الحال ٢٤٩

- ذُكرت الأخلاق الحسنة في كتب العقائد لسببين ٢٥٠

- الاهتمام بمعالي الأمور وترك سفسافها ٢٥١

- تسمي أهل الحق بالسلفية ٢٥٢

- معنى (الصِّدِّيق)..... ٢٥٤

- معنى الأبدال..... ٢٥٤

فهرس المراجع والمصادر..... ٢٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد اطلعت على تفريغ لشرح مختصر على العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد فُهرس ووثّقت فيه النقولات والأحاديث والآثار، ليكون أكثر فائدة ودقة، وأسميته:

«الاختصار في شرح الواسطية للادِّكار»

أسأل الله أن يتقبله وأن ينفع به عباده، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

https://islamancient.com

١٤٤٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

فهذه تعليقات مختصرة على العقيدة الواسطية، وقد سبق -بفضل الله- قبل سنين شرحها بشرح مطوَّل وقد نُشر -ولله الحمد- [١] وهذا الشرح الذي بين يديك يصح أن يكون -والله أعلم- الدرجة الأولى لدراسة العقيدة الواسطية.

وأنصح طالب العلم إذا أراد دراسة العقيدة الواسطية أن يبتدئ ذلك بقراءتها دون شرح، مع محاولة تفهّمها، وأن يكون ذلك بعد أن يقرأها على شيخ؛ فلابد في العلوم -لاسيما الاعتقاد- أن يفتتح الدارس دراسة العلم على شيخ حتى يكون علمه موثوقًا وأبعد عن الزلل والخطأ، فإن كثيرًا ممن يبتدئ دراسة العلوم باجتهاده الفردي تزل به الأقدام وتتوه به الأفهام ويقع في طوام؛ لأنه لم يفتتح هذا الباب بالطريقة التي يفتتحها أهل العلم، وهو تلقيه عن أهله، فالعلم سنة متبعة يُتلقاه جيل عن جيل حتى يصل إلى النبي ﷺ.

ثم بعد ذلك يُطالع الشروح المختصرة، ومن أنفعها شرحان: شرح الشيخ محمد خليل هراس، وشرح شيخنا العلامة صالح الفوزان، ثم يترقَّى بعد ذلك بقراءة ما تيسر من الشروح، ومن أحسنها شرح شيخنا العلامة المحقق محمد بن

---

(١) شرح العقيدة الواسطية الموسع: https://bit.ly/3qeLaIV

صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن الشروح المفيدة: (التنبيهات السنية) لابن رشيد، و(الروضة الندية) لابن فياض.

وكلما توسَّع في قراءة الشروح وقف على شيء في شرح لم يقف عليه في غيره، بل قد يجد في شرحٍ استدراكًا لما قد قرأه في شرح آخر، فالعلم يكمل بعضه بعضًا، بالقراءة على المشايخ، وبقراءته للمتن وحده، ثم بقراءة الشروح بعد ذلك.

وهذه العقيدة المباركة أفضل ما كُتب من المختصرات، وليس فيها -ولله الحمد- خطأ عقدي، بخلاف (العقيدة الطحاوية) و(لمعة الاعتقاد) لابن قدامة، فإن كثيرًا من المختصرات لا تخلو من الأخطاء العقدية، ويكفي أن مؤلف (الواسطية) شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أبرز وأميز المحققين في هذه القرون المتأخرة، لاسيما في الاعتقاد.

مقدمات بين يدي الشرح:

المقدمة الأولى: يجب فهم الدين كله بفهم السلف، وهذا هو صمام الأمان لحفظ الدين، وبه يتمايز أهل الحق عن غيرهم، قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع

الفتاوى) [١] أنه سبحانه علَّق الوعيد والذم على من خالف سبيل المؤمنين؛ فدلَّ على أن اتباع سبيل المؤمنين واجب.

وقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] امتدح السابقين الأولين ومن اتبعهم بإحسان، فدل على أن فهمهم حجة، كما بيَّن هذا ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (أعلام الموقعين) [٢].

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧] ذكر ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) [٣] أنهم إن آمنوا على خلاف ما آمن به الصحابة فقد ضلوا؛ فدلَّ على وجوب اتباع السلف الصالح.

وقال الإمام أحمد في (أصول السنة): **" أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ والاقتداء بهم "** [٤].

وروى الآجري عن الأوزاعي أنه قال: **" عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول "** [٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨)، (١٩/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) أعلام الموقعين (٣/ ٤٢).

(٣) البداية والنهاية (٨ / ٥٥٤ - ٥٥٥).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد (ص: ١٤).

(٥) الشريعة للآجري (١ / ٤٤٥) رقم (١٢٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " **وإنما المتبع في إثبات أحكام الله كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وسبيل السابقين أو الأولين، لا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة، نصًّا واستنباطًا بحال** " [١].

ففهم الكتاب والسنة بفهم السلف هو صمام الأمان لأهل السنة، وبه يتميَّز الإسلام النقي من الشوائب التي أُدخلت فيه، وهذا في الدين كله وفي الاعتقاد من باب أولى.

المقدمة الثانية: أهل السنة معصومون في إجماعهم أما أفرادهم فغير معصومين، وقد زلَّ طوائف من أئمة أهل السنة في مسائل لم تُخرجهم من السنة، فقد زلَّ القاضي شُريح وأنكر قراءة: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ [الصافات: ١٢] وأنكر وصف الله بالعجَب[٢]، وزلَّ الإمام ابن خزيمة في حديث الصورة: «**خلق الله آدم على صورته**» فأرجع الصورة إلى المضروب ولم يجعلها صورة الله تعالى[٣]، وزلَّ أبو أحمد القصَّاب في (النكت على القرآن)[٤] فذكر أنَّ عذاب القبر ليس دائمًا.

فأهل السنة معصومون في إجماعهم، ويدل على ذلك كل دليل على حجية الإجماع، وأما إذا زلَّ وأخطأ بعض أفراد أهل السنة -خطأً لا يُخرجهم من

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٢٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٢).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٨٤)، وبين ابن تيمية خطأه في: بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٢٤).

(٤) النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (١/ ١٨٤).

السنة- لم تكن زلته محسوبة على السنة بل عليه، فنجمع بين تخطئته وعدم إسقاطه، وتُحفظ لهم مكانتهم، كما بيَّن هذا ابن المبارك فيما نقله ابن تيمية في (بيان الدليل على إبطال التحليل)[١] وابن القيم في (أعلام الموقعين)[٢].

المقدمة الثالثة: كل مسائل الاعتقاد مجمعٌ عليها إلا نزرًا قليلًا، وقد أشار لهذا النزر القليل ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -كما سيأتي- وجمع طرفًا منها شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين في (شرح السفارينية)[٣]، ثم إنَّ كثيرًا من هذا النزر القليل فيه إجماع قديم، ومن دقيق العلم أن تُميَّز المسائل التي فيها إجماع قديم ثم يحصل فيها نزاع بين أهل السنة، ويكون المخالفون محجوجين بالإجماع السابق، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: اختلف أهل السنة هل الصحابة أفضل هذه الأمة فردًا وجنسًا أم جنسًا فحسب؟ أما السلف الأولون فمجمعون على أن الصحابة أفضل الأمة فردًا وجنسًا ثم خالف من بعدهم في ذلك، كما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[٤].

---

(١) «بيان الدليل على إبطال التحليل» (ص ١٥٥).

(٢) «أعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/ ٢٢٥).

(٣) شرح العقيدة السفارينية (ص ٣٠٧-٣٠٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٦-٣٧٢).

المثال الثاني: حصل نزاع بين بعض أهل السنة في خلو العرش عند نزول ربنا سبحانه في الثلث الأخير من الليل، على أقوال ثلاثة: يخلو، أو لا يخلو، أو يتوقف في المسألة، أما الإجماع القديم أن العرش لا يخلو، كما بيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[١] و(شرح حديث النزول)[٢].

المقدمة الرابعة: من المتعيِّن على طالب العلم أن يكون دقيقًا في العلم محققًا لمسائله، وأولى ذلك مسائل الاعتقاد، ومن الخطأ الكبير أن يكون محققًا في الحديث والفقه واللغة ويُشار إليه بالبنان في هذه العلوم، وإذا تكلم في الاعتقاد كان ضعيفًا غير محققٍ لمسائله؛ فأكثر الزلل في الاعتقاد ما بين بدعة أو كفر؛ لأن الاعتقاد يتعلق بذات الله سبحانه بخلاف بقية المسائل، أما الخلاف في مسائل الفقه فأمره سهل -إن كان الخلاف سائغًا- فالمصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد.

المقدمة الخامسة: الأصل فيما يُذكر في كتب الاعتقاد أنه مجمعٌ عليه؛ لأنه فاصل بين أهل السنة وأهل البدع، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في (شرح الأصفهانية)[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٨٠ و٣٩٦ و٤١٥).

(٢) شرح حديث النزول (ص ٤٣، ٥٤، ٦٥).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٤٣٥، ٩٩).

المقدمة السادسة: اشتهر عند المتأخرين تعريف الاعتقاد بقولهم: حكم الذهن الجازم، فإن طابق الواقع فصحيح وإلا كان باطلًا، وهذا -والله أعلم- مأخوذ من المتكلمين؛ لأن المتكلمين يحصرون الاعتقاد في اليقينيات كما ذكر ذلك ابن تيمية في (الاستقامة)[١] وغيرها من كتبه[٢]، لذلك لا يقبل المتكلمون خبر الآحاد في العقائد بزعم أنه يفيد الظن، أما أهل السنة فالاعتقاد عندهم يشمل اليقين وغلبة الظن، وليس محصورًا في اليقينيات، فالصواب في معنى الاعتقاد: هو كل ما انعقد ودان به القلب، سواء كان غلبة ظن أو يقينًا.

---

(١) الاستقامة (١/ ٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٧)، (٧/ ٦٧١-٦٧٢) وجواب الاعتراضات المصرية (ص ٢٣، ٢٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ إِقْرَارًا بِهِ وَتَوْحِيدًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا مَزِيدًا.

اعْتِقَادُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ؛ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

وَمِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ، مِنْ غَيْرِ: تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ: تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ: مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ: الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُلْحِدُونَ فِي: أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَآيَاتِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ؛ لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفُوَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سبحانه وتعالى، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ؛ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ.

ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ؛ بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَلِهَذَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ: النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الْمُرْسَلُونَ، فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ.

قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) أخذ هذا من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] وإذا اجتمع (الهدى) و(دين الحق) فمعنى الهدى: العلم النافع، ومعنى دين الحق: العمل الصالح، كما ذكر هذا ابن تيمية في (الجواب الصحيح)[١] وكما في (مجموع الفتاوى)[٢].

قوله: (اعْتِقَادُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) كأنه يقول: الذي سأذكره هو اعتقاد أهل السنة والجماعة، لا سيما وهو جوابٌ عن سؤال رجل من أهل واسط عن الاعتقاد[٣].

وقوله: (الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ) يشير إلى الحديث المتواتر[٤] الذي أخرجه الشيخان عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [٥] ومعاوية بن أبي سفيان [٦]، ومسلم من حديث جابر بن عبد الله [٧] وجابر بن سمرة [٨]، وثوبان [٩]، وسعد بن

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ١٠٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٥٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٤).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٣٨)، وقطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة رقم ٨١ ص ٢١٦.

(٥) البخاري (٩/ ١٠١) رقم: (٧٣١١).، ومسلم (٦/ ٥٣) رقم: (١٩٢١).

(٦) البخاري (٩/ ١٠١) رقم: (٧٣١٢)، ومسلم (٦/ ٥٣) رقم: (١٠٣٧).

(٧) مسلم (٦/ ٥٣) رقم: (١٩٢٣).

(٨) مسلم (٦/ ٥٣) رقم: (١٩٢٢).

أبي وقاص [١]، وغيرهم [٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن النبي ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**».

فهؤلاء هم الطائفة المنصورة وهم الباقون على الحق، وما عداهم فرق ضالة، وقد ثبت عند أحمد وأبي داود عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة**» [٣]، والجماعة هي الفرقة الناجية.

ويحاول الحركيون في هذا الزمن بكل ما أوتوا من قوة التشكيك في أحاديث الفرقة الناجية روايةً ودرايةً، وسبقهم إلى ذلك بعض المتأثرين بالزيدية والاعتقادات الكلامية والعقلية، وعظُم عليهم أن يحصروا الحق في فرقة واحدة فشككوا في أحاديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، فلابد أن يعتني طالب العلم السلفي الغيور على دينه بهذه الأحاديث، وأن يضبط مسائل الاعتقاد ليواجه

---

(٩) مسلم (٦/ ٥٢) رقم: (١٩٢٠).

(١) مسلم (٦/ ٥٤) رقم: (١٩٢٥).

(٢) ورواه مسلم عن عقبة بن عامر (٦/ ٥٤) رقم: (١٩٢٤).

(٣) مسند أحمد (٢٨/ ١٣٤) رقم: (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٧/ ٦) رقم: (٤٥٩٧).

الزحف الكبير الذي اجتمع عليه أهل الباطل لتضعيف هذه الأحاديث روايةً ودرايةً حتى لا يكون الحق محصورًا في أهل الحق والسلف الصالح، وقد مَنَّ الله عليَّ وبسطت الكلام على هذا في مواضع في الشرح المطول للعقيدة الواسطية، وفي درس مستقل [١]، وفي كتاب (تأكيد المسلمات السلفية بأن الأشاعرة من الفرق غير المرضية) [٢].

وقوله: (**إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ**) أي قُبيل قيام الساعة، كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص [٣] أنها تأتي ريح طيبة فتقبض نفس كل مؤمن، فالفرقة الناجية باقية إلى قبيل قيام الساعة.

والمسلمون لم يتسمَّوا إلا باسم الإسلام فحسب، كما قال سبحانه: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ [الحج: ٧٨] وعند الترمذي من حديث الحارث الأشعري أن النبي ﷺ قال: «**هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا**» [٤]، والمراد بالإسلام الإسلام الصافي النقي.

فلما خرج أهل البدع وأدرك ذلك الصحابة والتابعون وأرادوا التمايز عن أهل البدع تسموا بأهل السنة، وتسمى من بعدهم بأهل الحديث، وتسموا

---

(١) شرح العقيدة الواسطية: https://bit.ly/3WSztrK

(٢) رابط الكتاب: https://www.islamancient.com/ar/?p=15360

(٣) صحيح مسلم (٦/ ٥٤) رقم (١٩٢٤).

(٤) «سنن الترمذي» (٤/ ٥٤٤) رقم: «٢٨٦٣».

بالسلفيين مقابل الخلفيين من أهل البدع؛ لأن أهل البدع مسلمون وليسوا كفارًا ويجتمعون معهم في مسمى الإسلام.

روى ابن أبي حاتم من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قال: تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة [١].

وألَّف أبو عثمان الصابوني كتابه (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)، وذكر ابن تيمية أن لأهل الحديث إطلاقين، الأول بما يقابل الفقه، والثاني بمعنى أهل السنة[٢]، وقال القاضي عياض في شرحه على مسلم عند أحاديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة: " **وقد قال أحمد بن حنبل في هذه الطائفة: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم؟ وإنما أراد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث** " [٣].

وتسمَّى أهل السنة بأسماء أخرى تمايزوا بها عن أهل البدع، ومما يتسمى به أهل السنة: (السلفيون) وهذا ليس جديدًا في هذا العصر، بل قال الذهبي عن الدارقطني: " **لم يدخل الرجل أبدًا في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في**

---

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٧٢٩) رقم: «٣٩٥٠»

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٢٢١).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦ / ٣٥٠).

ذلك، بل كان سلفيًّا " [١]، وقال ابن تيمية: **" لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا "** [٢].

فائدة: ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٣] أنه لا يمكن لطائفة من أهل البدع أن تُظهر الانتساب إلى السلف إلا إذا غلب الجهل، وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لذا من انتسب إلى السلف من أهل البدع -كما يفعل السروريون وغيرهم- فيُقال لهم: بانتسابكم للسلف جعلتم السلف قدوة لكم وفهمهم حجة، فإما أن تلتزموا ذلك وتتركوا ما أنتم عليه من الباطل، أو أن يكون انتسابكم حجة عليكم وبيانًا لضلالكم، كقولكم بالخروج على السلطان، وغير ذلك.

قوله: **(هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ؛ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)** الأصل فيما يُكتب في كتب الاعتقاد أنه في أصول الإيمان الخمسة، وذكر ابن القيم في (مفتاح دار السعادة) أنها خمسة[٤]، وذكر نحو ذلك ابن تيمية[٥]؛ لأنهم أرجعوا الإيمان بالقدر إلى الإيمان بالله، لأنَّ القدر قُدرة الله

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦ / ٤٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤ / ١٤٩).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٥٦).

(٤) مفتاح دار السعادة (١/ ٤٤٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٥٩).

كما ذكره زيد بن أسلم[١] والإمام أحمد[٢]، وجعلها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ستة[٣]، كما في حديث جبريل الطويل، فلما سأل جبريل -عليه السلام- النبيَّ ﷺ عن الإيمان قال: «**الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٤].

وكلام ابن تيمية وابن القيم أدق، وهو مقتضى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] والأمر في هذا سهل.

وكتب الاعتقاد في الأصل تدور على أصول الإيمان الخمسة أو الستة، وقد يُذكر فيها ما زاد على ذلك لما تقتضيه الحاجة، فلما ظهر الرافضة وانتقصوا الصحابة ذكرت مسائل الصحابة في كتب العقائد ردًّا عليهم، ولما خرجت الخوارج وكفروا بالكبائر وقابلتهم المرجئة وقالوا لا يضر مع الإيمان ذنب، ذكر أهل السنة مسائل مسمى الإيمان، الذي هو القول والعمل والاعتقاد، وهو بخلاف الإيمان المذكور في حديث جبريل -كما سيأتي- وأيضًا ذكر أهل السنة

---

(١) الشريعة للآجري (٢ / ٨٩٦).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ (٢/ ١٥٥).

(٣) ثلاثة الأصول (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ، الجزء الأول) (ص ١٩١).

(٤) صحيح مسلم (١/ ٢٨) رقم (٨).

الآداب والسلوك في كتب العقائد ردًّا على الصوفية وغيرهم ممن قصَّر في ذلك، وللحاجة للأخلاق، وتكميلًا لاعتقاد أهل السنة.

قوله: (وَمِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ) هذا يدل على أن الأسماء والصفات توقيفية، فيتوقف على ما دل عليه الكتاب والسنة، وقد أجمع على هذا أهل السنة بأن ذكروه في كتب الاعتقاد منهم ابن تيمية في هذه العقيدة، وابن قدامة في (لمعة الاعتقاد)[١]، وغيرهم، ونصَّ على الإجماع السجزي في رسالته لأهل زبيد[٢]، وابن عطار في (الاعتقاد الخالص)[٣].

ومقتضى هذا أن ما أثبته الله أو رسوله ﷺ يُثبت، وما نفاه الله ورسوله يُنفى، وما لم يأت نفيه ولا إثباته يُتوقف فيه، وقد بيَّن هذا ابن تيمية في (التدمرية)[٤]، وابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية[٥]، وشيخنا ابن باز في رده على الصابوني[٦]، وشيخنا ابن عثيمين في (القواعد المثلى)[٧].

---

(١) لمعة الاعتقاد ص ٧.

(٢) السجزي في رسالته لأهل زبيد (ص ١٧٨).

(٣) الاعتقاد الخالص (ص ١٨٩).

(٤) التدمرية (ص ١٤٦).

(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١ / ٢٦٠).

(٦) مجموع فتاوى ابن باز (٣/ ٦١).

(٧) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٣٠).

فنُثبت ما ثبت كاسم الرحمن والرحيم، وننفي ما جاء نفيه كالسِّنة والنوم، وما لم يأت نفيه ولا إثباته نتوقف فيه، فنتوقف في إثبات الأنف لله، ونتوقف في إثبات صفة الشم لله، ونتوقف في إثبات الأضراس واللهاة، فقد جاء في ذلك حديث رواه عبد الله بن أحمد عن جابر[١]، لكن إسناده ضعيف، فيُتوقف في ذلك.

فائدة: قد تدل أدلة على النفي من جهة العموم كنفي الخرق عن الله تعالى، فلا يصح القول بأن الله يسمع بخرق، والدليل أن من تفسيرات السلف لاسم (الصمد) الذي لا جوف له، فيُنفى الخرق عن الله تعالى كما بيَّنه السجزي في رسالته لأهل زبيد[٢]، وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٣].

قوله: **(مِنْ غَيْرِ: تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ: تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ)** يجتمع التحريف والتعطيل في تغيير المعنى الصحيح، ويفترقان في أن التحريف هو التغيير، وقد يكون في اللفظ أو المعنى، وقد يكون بزيادة أو نقص حرف، أو تغيير حركة إعرابية، كما ذكر هذا ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٤]، وأما التعطيل فيكون في المعنى دون اللفظ، وبهذا يكون التحريف أشمل من التعطيل كما يستفاد من كلام ابن القيم.

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (٢ / ٥٢٠) رقم «١٢٠٣»، رؤية الله للدارقطني (صـ١٦٣ برقم ٥٠).

(٢) رسالة السجزي لأهل زبيد (ص ٢٣٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٥ / ٣٥٣)، وانظر شرح حديث النزول (ص ٢٤-٢٥).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٨٧).

وهناك فرق آخر بين التحريف والتعطيل: وهو أن التحريف: تغيير المعنى من الحق للباطل، أما التعطيل: فلا يلزم منه ذلك؛ لأنه تجريد للمعنى الحق ولا يلزم من ذلك أن يجعل له معنًى آخر، وقد ذكر ذلك شيخنا صالح الفوزان في شرحه على العقيدة الواسطية[١].

قوله: (وَمِنْ غَيْرِ: تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ) هناك فرقان بين التكييف والتمثيل:

الفرق الأول: التمثيل: لا يكون إلا بتشبيه ما هو موجود في الواقع، وأما التكييف فيشمل تشبيه لما في الواقع وما في الأذهان، ذكر ذلك شيخنا ابن عثيمين[٢]، والشيخ محمد خليل هراس[٣].

الفرق الثاني: أن التمثيل في الهيئات والعدد، أما التكييف ففي الهيئات والصفات وليس في العدد، كما قال سبحانه: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] وهذا راجع للعدد لا الهيئات والصفات، ذكر ذلك شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للفوزان (ص ١٤).

(٢) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ١١٢).

(٣) شرح العقيدة الواسطية للهراس (ص٦٩).

(٤) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ١١٢).

قوله: (بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾) فجمعوا بين الإثبات ونفي التمثيل، فيُثبتون السمع وينفون التمثيل، ويثبتون الوجه وينفون التمثيل، ويثبتون الغضب وينفون التمثيل ... وهكذا.

قوله: (فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ: مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ: الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) تحريف الكلم عن مواضعه هو صنع اليهود، كما قال تعالى عنهم: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] والإلحاد في اللغة أصله الميل، أي يميلون من المعنى الحق إلى المعنى الباطل، والإلحاد في أسماء الله وكذلك في آياته، قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠] وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] والإلحاد في آيات الله أشمل من الإلحاد في الأسماء والصفات.

وذكر بعض علمائنا أن الآيات تشمل الآيات الكونية كالشمس والقمر، وفي هذا نظر؛ وذلك أن الذي رأيته من صنيع العلماء عند تفسير هذه الآية أنهم يحملونه على الآيات الشرعية، وهو المراد في الأصل.

قوله: (وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ) لم يقل: (ولا يُشبهون)؛ لسببين:

السبب الأول: تأدبًا مع القرآن؛ لأنه جاء بلفظ التمثيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

السبب الثاني: أن التمثيل من كل وجه، أما التشبيه فلا يلزم منه ذلك، وما من شيئين موجودين إلا بينهما شبه، وقد فرَّق الله سبحانه بين التشبيه والتمثيل كما في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] ذكر ابن تيمية في (الجواب الصحيح)[١] أنه سبحانه جعل أقوالهم متماثلة وقلوبهم متشابهة؛ لأن أقوالهم متساوية من كل وجه وأما قلوبهم فليست كذلك.

لذا بين الله تعالى وخلقه شبه، ومن ذلك أصل الوجود، لذلك العلاقة بين أسماء الله وصفاته علاقة تواطؤ -كما سيأتي- والتشبيه المذموم هو تشبيه الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، أما مطلق التشبيه فليس مذمومًا، وما جاء عن السلف كقول نعيم بن حمَّاد - شيخ البخاري -: " **من شبه الله بخلقه فقد كفر**"[٢] فمراده التشبيه بما هو من خصائص الله، وقد قرر أن بين الله وخلقه تشابهًا لا تمثيلًا شيخ الإسلام ابن تيمية تقريرًا بديعًا في (التدمرية)[٣] وفي مواضع من كتبه.

قوله: (**لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ؛ لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفُوَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سبحانه وتعالى**) قال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ

---

(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٣/ ٤٤٦).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٨٧).

(٣) «التدمرية» (ص٩٧).

يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إلى غير ذلك من الآيات.

والقياس أقسام ثلاثة:

القسم الأول: قياس التمثيل، وتمثيل الله بصفات المخلوقين كفر.

القسم الثاني: القياس الشمولي، وهو أن يدل اللفظ على معنى عام وتحته أجزاء متساوية، وهذا منتفٍ عن الله سبحانه؛ لأن مقتضاه التمثيل.

القسم الثالث: القياس الأولوي، وهو أن كل صفة كمال في المخلوق من كل وجه فهي في الخالق من باب أولى، وقد دل على القياس الأولوي الكتاب والسنة وإجماع السلف، قال سبحانه: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] فلما كان هذا نقصًا في المخلوق نُفي عن الخالق، فصفة الكمال في المخلوق من كل وجه -وفي الآية السمع والبصر- فهو في الخالق من باب أولى، وقد أجمع السلف على القياس الأولوي كما حكاه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]، وذكره الإمام أحمد في (الرد على الزنادقة والجهمية)[٢].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ٩٥)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٨٠).

(٢) «الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد» (ص١٤٤)، (ص١٢٢).

قوله: (**فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ؛ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ**) أعلم بنفسه من غيره كما قال سبحانه: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] وأصدق قيلًا وحديثًا كما قال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] وأحسن حديثًا من خلقه كما روى البخاري عن ابن مسعود أنه قال: " **فإن أحسن الحديث كتاب الله**" [(١)] وهذا دليل على أن قوله سبحانه أحسن القول والحديث.

فإذا جمع كلامٌ بين أن يكون الأعلم، وأحسن الكلام وأفصحه وأبينه، وأن يكون أصدق الكلام لا كذب فيه، فإذن ظاهره مراد قطعًا، فيُعمل به.

قوله: (**ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ**) صادقون فيما يُخبرون به عن الله، ومُصدَّقون: أي يصدقهم أهل الحق، وفي بعض النسخ قال: (**مَصْدُوقون**) أي الخبر الذي يأتيهم من الله صدق (**بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَلِهَذَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ**) هذه الآية من الأدلة على إثبات لفظ (الصفة) في حق الله تعالى؛ لأن الله سبحانه نزَّه نفسه عمَّا وصفه به المخالفون وسلَّم على المرسلين لسلامة ما وصفوه به، وفي هذا ردٌّ على ابن حزم لما قال إنه لا يصح

---

(١) صحيح البخاري (٨/ ٢٥) رقم: (٦٠٩٨).

إطلاق لفظ (الصفة) على الله[١]، فقال عنه ابن عبد الهادي[٢]: **ابن حزمٍ جهميٌّ جلد!** وكذلك رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة)[٣]، ورد عليه ابن حجر في شرحه على البخاري[٤]، ورد عليه بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الصحيحين، في الرجل الذي كان أميرًا على السرية وكان يقرأ سورة الإخلاص في كل صلاة، فلما سُئل قال: "**إن فيها صفة الرحمن وأنا أحبها** "[٥] فأثبت لفظ (الصفة)، وحاول ابن حزم تضعيف الحديث[٦] ورد عليه ابن حجر[٧].

مسألة: العَلاقة بين صفات الله وصفات خلقه، ويُعرف ذلك بمعرفة العلاقة بين الألفاظ، وقد ذكرها جمع من أهل العلم منهم الغزالي في (معيار العلم)[٨] وهي أربعة أنواع:

النوع الأول: التباين، كالسماء والأرض.

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢ / ١٢٢).

(٢) «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٥٠).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٥٨٤) وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٥٠).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٥٦).

(٥) صحيح البخاري (٩/ ١١٥) رقم (٧٣٧٥)، صحيح مسلم (٢/ ٢٠٠) رقم (٨١٣).

(٦) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ٩٥).

(٧) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٥٦).

(٨) معيار العلم (ص ٨١).

النوع الثاني: الترادف، وهو الاختلاف في الاسم مع الاتفاق في المسمى، كالسيف يُقال له: مهند، صارم، حسام.

النوع الثالث: الاشتراك، وهو الاتفاق في الاسم مع الاختلاف في المسمى، كلفظ (العين) يُطلق على العين الباصرة، وعين الماء، والجاسوس، وعين الذهب.

النوع الرابع: التواطؤ، وهو الأمر الكلي الذي تحته أجزاء متباينة -وليس كالقياس الشمولي الذي أفراده متساوية- كلفظ (رجل) يدخل فيه زيد، وعمرو، وفهد، فيجتمعون في أصل الرجولة لكنهم متفاوتون فيها.

والعلاقة بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين علاقة تواطؤ، وعلى هذا إجماع السلف كما ذكره ابن تيمية في (التدمرية)[١]، و(بيان تلبيس الجهمية)[٢] و(الفتوى الحموية)[٣]، فالله سبحانه يسمع والمخلوق يسمع، قال تعالى عن نفسه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] وقال عن المخلوق: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] والسمع هو إدراك المسموعات، والبصر إدراك المُبصرات، إلا أن هناك فرقًا كبيرًا بين سمع الله وسمع المخلوق، لكنهما يشتركان في أصل السمع.

---

(١) التدمرية (ص ٤٢، ١٢٩).

(٢) وبيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٧٠ – ٣٧١).

(٣) الفتوى الحموية الكبرى (ص ٥٢٤).

وكذلك الوجود، فالله موجود والمخلوق موجود، إلا أن وجود الله واجب، لم يُسبق بعدم ولا يُلحق بفناء، ولم يوجده غيره، وهو أزلي قديم، وأما وجود المخلوق جائز وممكن، وأوجده غيره، وهو مسبوق بعدم ويُلحق بفناء.

وقد يدقق أهل السنة أكثر ويقولون إن العلاقة بين صفات الله وصفات خلقه علاقة مُشكك، والمشكك نوع من أنواع التواطؤ، وفيه علاقة لكن التفاوت كبير في الفرق بين الفردين، فالناظر يشك ويظن أنه لا علاقة بينهما البتة لشدة الفرق، لكن الواقع أن بينهما علاقة، ومثال ذلك: نور المصباح والشمعة بالنسبة لنور الشمس، فالعلاقة بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين من المشكك؛ لبعد الفرق بينهما مع اشتراكهما في أصل المعنى.

فيصح عند الإجمال وصف العلاقة بين صفات الله وصفات خلقه بأنها علاقة تواطؤ، وعند التفصيل توصف بأنها مشكك، وهو نوع من أنواع التواطؤ على الصحيح.

فإن قيل: لمَ لا يُقال إن العلاقة بين صفات الله وصفات خلقه علاقة اشتراك؟

فيقال: هذا خطأ كبير؛ لأن حقيقته أن الله لم يتصف بالصفة أو أن المخلوق لم يتصف بها، فعلاقة الاشتراك: اتفاق في الاسم مع اختلاف المسمى، كالعين، قد يراد بها العين الجارحة أو عين الماء أو عين الذهب أو الجاسوس، وهذه المعاني لا تشترك في المسمى وإنما في الاسم فحسب، أما علاقة التواطؤ فتشترك في المسمى إلا أن بينهما فرقًا.

قوله: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ: النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الْمُرْسَلُونَ، فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ) ثم سرد ابن تيمية آيات في ذلك، وفيها مسائل:

المسألة الأولى: الذي يُنسب إلى الله أقسام ثلاثة: أسماء، وصفات، وإخبار، والأسماء: توقيفية، وتُدعى ويُدعى بها، والصفات: توقيفية، ويُدعى بها والأصل ألا تُدعى، والإخبار: غير توقيفي، والأصل ألا يُدعى ولا يُدعى به، وضابط الإخبار ألا يكون سيئًا من كل وجه كما ذكره ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[١] و(الجواب الصحيح)[٢]، وابن القيم في (بدائع الفوائد)[٣]، وذكره السفاريني في (لوامع الأنوار)[٤].

فكل لفظ ليس سيئًا من كل وجه فيصح أن يُطلق على الله تعالى ويُراد به المعنى الحسن، ومن أمثلة ذلك لفظ (شيء) كما قال سبحانه: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] وقال سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وهذا استثناء تام، تقديره: كل شيء هالك إلا شيئًا واحدًا وهو وجهه سبحانه، ومن أمثلة الإخبار قول: إن الله موجود، أو: إن لله ذات.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢).

(٢) الجواب الصحيح (٥/ ٧- ٨).

(٣) بدائع الفوائد (١/ ٢٨٥).

(٤) «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٤٠).

المسألة الثانية: تنقسم الصفات باعتبارات:

الاعتبار الأول: تنقسم باعتبار دليلها إلى سمعية وعقلية.

والعقلية: هي التي دل عليها الكتاب والسنة والعقل، ومن أمثلة ذلك علو الله.

والسمعية: هي التي دل عليها الكتاب والسنة ولم يدل عليها العقل، فلا يُثبتها العقل ولا ينفيها، ومن أمثلة ذلك الاستواء.

وقد ذكر أن العلو صفة عقلية والاستواء سمعية شيخ الإسلام ابن تيمية في (التدمرية)[١] وكما في (مجموع الفتاوى)[٢].

الاعتبار الثاني: تنقسم باعتبار كنهها إلى ذاتية وفعلية.

الذاتية: هي التي لا تنفك عن الله ولا ترجع إلى المشيئة، كصفة العلم، واليد، والوجه، والعلو، وتنقسم الصفات الذاتية لنوعين:

النوع الأول: معنوية، وهي ليست بالنسبة إلينا أبعاضًا، كالعلم، والرحمة.

النوع الثاني: خبرية، وهي التي بالنسبة إلينا أبعضا، كالوجه واليدين.

والفعلية: هي التي قد تنفك عن الله وترجع إلى المشيئة، كالاستواء، والغضب، والرضا، والكلام، والضحك.

---

(١) «التدمرية» (ص٨١).

(٢) مجموع الفتاوى (٥ / ٥٢٣).

تنبيهان:

التنبيه الأول: الصفات الخبرية تُطلق ويُراد بها أحد معنيين:

الأول: ما يُقابل المعنوية وهي التي بالنسبة إلينا أبعاضًا.

الثاني: بمعنى السمعية دون العقلية، وهي التي دل عليها القرآن والسنة دون العقل كالاستواء.

ويُميَّز بين النوعين في استعمال أهل العلم بالنظر إلى السياق.

التنبيه الثاني: كل الصفات الفعلية قديمة النوع حادثة الأفراد، وقد قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[١]، وشيخنا ابن عثيمين في (شرح السفارينية)[٢] بخلاف كلامه في (القواعد المثلى) [٣] فيُوهم تخصيصه بصفة الكلام، وفي هذا نظر، وإنما هو شامل لجميع الصفات الفعلية، وكلامه الصريح الموافق لأهل السنة هو في (شرح السفارينية).

فالكلام يحدث ويتجدد، قال سبحانه: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فحصل الكلام عند مجيء موسى -عليه السلام- وهذا من أفراد الكلام، أما صفة الكلام بالنظر إلى نوعها وجنسها فهي قديمة بقِدم الله تعالى.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٢٥٠، ١٧٣، ٢٩٨، ٣٢٦) (١٢/ ٥٢).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (١/ ١٥٦، ٢٤١).

(٣) القواعد المثلى (ص ٢٥).

ومثل ذلك المجيء، قال سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقال سبحانه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] فإذا جاء وقت يوم القيامة جاء ربنا سبحانه، فأفراد الفعل -وهو المجيء- حصل يوم القيامة، أما صفة المجيء قديمة بقدم الله تعالى.

المسألة الثالثة: المضافات إلى الله تعالى قد تكون صفة وقد لا تكون صفة، وهي على أقسام ثلاثة:

المُضاف الأول: ما جعل الله له القدرة أن يقوم بنفسه، كإضافة المخلوق إلى الله تعالى، كإضافة الإنسان إلى الله في قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وكإضافة الناقة إلى الله في قوله: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] وكإضافة البيت إلى الله في قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] ونحو ذلك.

وهذا النوع إضافته إلى الله ليس من باب الصفات، وإنما إضافة خلق وإيجاد، وقد يكون إيجادًا مطلقًا وقد يكون على وجه التشريف كإضافة النبي ﷺ لربه، كقوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وكقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] من باب التشريف، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] فكلنا مضافون إلى الله إضافة خلق وإيجاد لكن ليس من باب التشريف.

المُضاف الثاني: ما لا يقوم بنفسه لكن يقوم بغيره من المخلوقات، كالدِّين، فإنه يقوَى ويظهر بحسب نُصرة الناس له، فإضافته إلى الله إضافة إيجاد وليس من باب إضافة الصفة، قال سبحانه: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢].

المُضاف الثالث: لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات، فإضافته إلى الله إضافة صفة، كالسمع والبصر والعلم، فهو أمر معنوي لا يقوم بنفسه ولا يقوم به أحد من المخلوقات، وإنما يقوم بمن اتصف به وهو الله تعالى، ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) [١] و(الجواب الصحيح) [٢].

المسألة الرابعة: قد سمَّى الإمام ابن القيم المجاز طاغوتًا في كتابه (الصواعق المرسلة)[٣]؛ لأن المؤولة على اختلاف مذاهبهم جعلوه مفزعًا لهم في تحريف الأسماء والصفات بل والدين كله، وكلما أرادوا أن يصرفوا الكلام عن معناه إلى معنى آخر احتجّوا بالمجاز، ثم لو طبّقوا قواعد المجاز على وجهه الصحيح لما استطاعوا أن يستفيدوا من ذلك تأويل الأسماء والصفات كما سيأتي.

ويقوم المجاز على أركان أربعة:

الركن الأول: الوضع الأول.

الركن الثاني: الوضع الثاني.

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٦٥).

(٢) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٤/ ٧١ و٤١٥).

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ٣٤٢) وانظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٢٨٥).

الركن الثالث: القرينة.

الركن الرابع: العلاقة.

وتتضح هذه الأركان بالمثال: إذا قال قائل: " رأيت أسدًا على فرسٍ شاهرًا سيفه"، فيقولون: الوضع الأول للأسد هو الحيوان المفترس، والقرينة أنه شاهر سيفه، فصرفته من الوضع الأول للوضع الثاني وهو الفارس الشجاع، والعَلاقة بين الرجل الشجاع والأسد هي القوة والإقدام ونحو ذلك.

واتفق العقلاء والقائلون بالمجاز على أن القرينة إذا سقطت فيجب حمل الكلام على الوضع الأول، حكى الاتفاق شيخ الإسلام ابن تيمية في (الرسالة المدنية) [١]، والرازي [٢]، وغيرهما.

ومن استعمال المؤولة للمجاز في الأسماء والصفات أنهم يقولون: إن قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] قالوا: الوضع الأول: اليد التي تُقبض وتُبسط وبها يُؤخذ ويُعطى، والوضع الثاني: النعمة والقدرة، ونحو ذلك، ثم قالوا: لا يمكن أن تُحمل اليد في الآية على الوضع الأول، والقرينة التي صرفته من الوضع الأول إلى الوضع الثاني هو خشية تشبيه الله بالخلق، والعلاقة بين القوة واليد أن اليد بها تُبعث القوة ويُؤخذ ويُعطى بها ما يتعلق بأمور القوة.

---

(١) الرسالة المدنية (ص ٧).

(٢) تفسير الرازي (٣٠/ ٦١٣) و(٢٧/ ٤٧٥).

ويُرد عليهم بأن العقلاء والقائلين بالمجاز قد اتفقوا على أن القرينة إذا سقطت وجب حمل الكلام على الوضع الأول، والقرينة التي ذكروها لا تصح؛ لأننا وإياكم باختلاف مذاهبكم متفقون على إثبات أن الله موجود وأن المخلوق موجود، ولا يلزم من ذلك التشبيه، فلله وجود يليق به وللمخلوق وجود يليق به، والمشابهة في الأسماء لا تقتضي التماثل في المسميات، فإذا طُبِّق المجاز تطبيقًا صحيحًا لم يصح للمؤولة أن يتعلقوا به في تأويلاتهم.

تنبيهات:

التنبيه الأول: القول بالمجاز خطأ؛ وذلك لأسباب:

السبب الأول: أنه مبنيٌّ على أن في الكلام العربي وضعًا أولًا ووضعًا ثانيًا، وهذا ليس في الكلام العربي، ولو كان كذلك لبيَّنه أئمة اللغة، فأين كبار أئمة اللغة كالأصمعي والخليل بن أحمد وغيرهم عن مثل هذا؟

السبب الثاني: أن القول بالوضع الأول والوضع الثاني مبني على اصطلاح الكلمة، والتعبير عن اللفظ المفرد بـ(الكلمة) اصطلاح حادث عند النحاة، بخلاف استعمال أهل اللغة، ولغة العرب لا تُفسَّر بالاصطلاحات الحادثة، فإذا ألقى الرجل كلمة طويلة فيُقال لغةً عنها: كلمةٌ حسنةٌ، وكما قال سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

وتُعرف معاني الألفاظ المفردة بالسياق والسابق واللاحق وكثرة الاستعمال، والقرائن المتصل والمنفصلة، ولا يُعرف معناه به وحده، فلفظ (أسد) يُطلق بالتساوي على الرجل الشجاع وعلى الحيوان المفترس، وإنما

انصرف الذهن إلى الحيوان المفترس لكثرة الاستعمال، وهذا مبحث دقيق أفاده ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١]، ويؤكد هذا أن بين الناس ألفاظًا يطلقونها على معاني وإذا تكلموا بها انصرف المعنى إلى المعنى الأكثر استعمالًا، ويتكلم غيرهم بنفس اللفظ يفهمون منه معنى آخر بسبب كثرة الاستعمال.

فبهذا يتبيَّن أن القول بالمجاز خطأ، فليس في اللغة ولا الشرع مجاز، وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية وبسط الكلام فيه كما في (مجموع الفتاوى)[٢] لاسيما في المجلد السابع وغيره، وبسط الكلام فيه ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٣]، ونسبه ابن تيمية وابن القيم إلى السلف[٤]، وذهب أبو إسحاق الإسفراييني الأشعري إلى أنه ليس في اللغة ولا في الشرع مجاز[٥].

التنبيه الثاني: أؤكد ما تقدم ذكره أنه على القول بالمجاز فإنه لا ممسك للمؤولة في تحريف وتغيير دلائل الكتاب والسنة في الأسماء والصفات وغير

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤)، (٢٥/ ١٦٠) وابن القيم كما في مختصر الصواعق (ص ٢٩٦) وما بعده.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨)، (٢٠/ ٤٠٤).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص٢٨٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨)، (٢٠/ ٤٠٤)، (٧/ ٨٨).

(٥) مختصر الصواعق (ص٢٨٧).

ذلك؛ لأن القرينة التي يزعمونها ساقطة، وإذا سقطت القرينة وجب حمل الكلام على الوضع الأول إجماعًا.

التنبيه الثالث: لا يصح القول بأن الخلاف بين القائلين بالمجاز والذين لا يقولون به خلافٌ لفظي، كما ذكر ابن قدامة أن الخلاف لفظي[(١)]، وتبعه بعض المعاصرين، ولا يصح القول بالخلاف اللفظي إلا إذا كان كلا القولين صحيحًا واختلفوا في التعبير عنه، وأما المجاز فهو خطأ في نفسه؛ لأنه مبني على الوضع الأول والوضع الثاني، وهذا ليس في لغة العرب.

التنبيه الرابع: قد يطلق العلماء لفظ (المجاز) فيقولون: هذا مجاز في اللغة، أو: هذا مجاز في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾ قال الإمام أحمد: هذا مجاز في اللغة[(٢)]، بمعنى أنه يجوز في اللغة إطلاق لفظ الجمع على الواحد، فهم يريدون بذلك أنه جائز، ولا يريدون به المجاز الاصطلاحي الذي أحدثه المعتزلة وأهل الكلام.

قوله: (**وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ:**) يحتمل أنه يريد الآيات التي جمعت بين النفي والإثبات، ويحتمل أنه يريد الآيات التي فيها ذكر الصفات، والاحتمال الثاني هو الصحيح وهو الموافق لصنيعه، فإنه ذكر آيات كثيرةً وليس فيها جمعٌ بين النفي والإثبات.

---

(١) روضة الناظر (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) «الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد» (ص٩٢).

قوله: (مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي «سُورَةِ الْإِخْلَاصِ» الَّتِي تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ) سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن كما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد[١]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي الدرداء[٢]، وقد أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٣] أنها تفيد ثلث القرآن في جنس الحسنات لا في نوعها وصفاتها، فلا يستوي من يُكرر الإخلاص ثلاثًا بمن يقرأ القرآن كاملًا؛ لأن في القرآن أمرًا ونهيًا ووعدًا ووعيدًا، إلى غير ذلك، فهي تعدل ثلث القرآن في جنس حسنات ثلث القرآن لا في نوع الحسنات وصفتها.

ومثَّل ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالدراهم التي تكون مقابل طعام وملابس وغير ذلك، فالدراهم تعادل ثمن وقيمة الطعام والملابس، لكن الطعام والملابس أنفع من الدراهم لاختلاف صفاتها ما بين لبس وأكل وشرب وغير ذلك.

ومن الخطأ تعمد تكرار قراءة سورة الإخلاص ثلاثًا لأجل أخذ أجر القرآن كاملًا، فقد ذكر ابن تيمية أن بعض السلف كان يكره ذلك عند الختمة[٤]، ليأخذ أجر القرآن كاملًا، وهذا صار يدعو إليه بعض الناس في هذا الزمن، وهذا خطأ

---

(١) «صحيح البخاري» (٦/ ١٨٩) رقم: «٥٠١٣».

(٢) «صحيح مسلم» (٢/ ١٩٩) رقم: «٨١١».

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٧٠، ٢٠٨).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٣٠).

وخلاف فعل السلف، ويؤكده ما تقدم ذكره أنه يعدل ثلث القرآن في جنس الثواب لا في صفته ونوعه.

ثم أفاد أن ثلث القرآن ليس أفضل من الفاتحة، بل الفاتحة أفضل منها، ولو كان شيء سيُكرر لفضله لكُررت الفاتحة، كما ثبت في البخاري [١] من حديث أبي سعيد بن المعلى أن النبي ﷺ ذكر أن أعظم سورة في القرآن الفاتحة.

قوله: (**حَيْثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾**) وجمع سبحانه في سورة الإخلاص بين النفي والإثبات، فقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ معناه هو الواحد الكامل في صفاته التي لا مثيل لها، ومقتضى أنه لا مثيل له في صفاته ولا أسمائه أنه انفرد بالكمال في الأسماء والصفات.

وقوله: ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾ لم يُذكر اسم (الصمد) إلا في هذه السورة، ووجه أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن في الأجر على ما تقدم تفصيله يرجع إلى ما تضمنته من التوحيد والأسماء والصفات، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القرآن يرجع إلى: أحكام، وقِصص، وتوحيد، فمن هاهنا عدلت سورة الإخلاص ثلث القرآن بما تضمنته من التوحيد، ويترتب على ذلك أنها أخذت الثلث في جنس الثواب[٢].

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٧) رقم: (٤٤٧٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٠٣).

ونقل البيهقي عن أبي العباس بن سُريج أنها تعدل ثلث القرآن لأن القرآن ما بين وعد ووعيد، أو أسماء وصفات، أو أحكام، فمن هاهنا عدلت ثلث القرآن[١].

قوله: (**وَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي أَعْظَمِ آيَةٍ فِي كِتَابِهِ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ﴾ - أَيْ: لَا يُكْرِثُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ - ﴿حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾**) هذه الآية تسمى بآية الكرسي، وفي حديث أُبيّ بن كعب في صحيح مسلم أنها أفضل وأعظم آية في القرآن[٢]، وهي الآية الوحيدة التي ذُكر فيها الكرسي، وجمعت هذه الآية بين النفي والإثبات، أما النفي قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ السِّنَة: أي نعاس، وأما الإثبات فقوله: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ الآية.

وفي هذه الآية ذكر الكرسي، وثبت عند الدارمي[٣] والبيهقي[٤] عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه فسر الكرسي بأنه موضع القدمين، وصححه عن ابن عباس

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ١١٠) رقم: «٦٣».

(٢) صحيح مسلم (٢/ ١٩٩) رقم (٨١٠).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (ص ١٤٦ رقم: ٨٤).

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٩٦) رقم: (٧٥٨).

جماعة كأبي زرعة[١] وغيره، وقد فسر بعض أهل العلم الكرسي بالعلم، وهذا لا يصح لأمور:

الأمر الأول: أنه خلاف الثابت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا قول صحابي، والصحابي إذا قال قولًا في موضع الاحتجاج فلا يصح أن يكون من أخبار بني إسرائيل، أفاد هذا ابن تيمية في (مقدمة أصول التفسير)[٢].

الأمر الثاني: أن الكرسي إذا فُسِّر بالعلم اقتضى ذلك التكرار، والتأسيس مقدم على التأكيد، وذلك أنه سبحانه قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أي: ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وسع علمه السماوات والأرض، فأصبح فيه تكرار، وإذا تعارض أمر بين أن يكون تأكيدًا أو أن يبتدئ شيئًا جديدًا فيكون تأسيسًا، فالتأسيس مُقدم على التأكيد، وهذه قاعدة.

الأمر الثالث: أن تفسير الكرسي بالعلم ليس معروفًا في اللغة، كما ذكره أبو أحمد القصَّاب في نكته وتفسيره على القرآن[٣]، وذكره الأزهري[٤]، وابن الأنباري[٥].

---

(١) التوحيد لابن منده (ص ٨١١).

(٢) «مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية» (ص٢٢).

(٣) نكت القرآن (١/ ١٨٣).

(٤) تهذيب اللغة (١٠/ ٣٣).

(٥) العلو للذهبي (ص ١١٧).

الأمر الرابع: أن تفسير الكرسي بالعلم تفسير الجهمية، نسبه إليهم أبو أحمد القصاب[١]، وأبو نعيم الأصبهاني[٢]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٣].

ومن الفوائد في هذه الآية: أن الصفات تتفاضل، وهذا اعتقاد أهل السنة، فصفة الرحمة أحب إلى الله من صفة الغضب، لذا روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل: «**سبقت رحمتي غضبي**»[٤]، وثبت في مسلم عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «**أحب الأسماء إلى الله عبد الله، وعبد الرحمن**»[٥]، فالتسمية بالتعبيد كـ (عبد الملك) و(عبد الرحيم) ... مستحب بالإجماع كما حكاه ابن حزم[٦]، إلا أن التعبيد باسم الله وباسم الرحمن أحب إلى الله، فيدل على أن أسماءه تتفاضل، وتفاضل الأسماء دليل على تفاضل صفاته، وهذا بإجماع السلف خلافًا لمن أخطأ في ذلك كابن جرير الطبري[٧]، فمع أنه إمام في السنة قد زل في هذه المسألة وذهب إلى أن الصفات لا تتفاضل.

---

(١) نكت القرآن (١/ ١٧٨ - ١٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٦٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٤).

(٤) صحيح البخاري (٩/ ١٦٠) رقم (٧٥٥٣)، وصحيح مسلم (٨/ ٩٥).

(٥) صحيح مسلم (٦/ ١٦٩) رقم (٢١٣٢).

(٦) مراتب الإجماع ص١٥٤

(٧) تفسير الطبري (٢/ ٤٠٣).

وليس معنى التفاضل انتقاص المفضول، كما أن الأنبياء يتفاضلون: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قوله: (**وَلِهَذَا كَانَ مَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي لَيْلَةٍ؛ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ حَتَّى يُصْبِحَ**) أخرجه البخاري معلقًا[١]، فلا يصح أن يُنسب للبخاري كما يفعل كثيرون، ورأيت جمعًا من المحققين ينسبه إلى البخاري، والصواب أنه معلق وليس موصولًا في صحيح البخاري.

قوله: (**وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾**) جمع بين النفي والإثبات.

قوله: (**وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**) لم تجمع هذه الآية بين النفي والإثبات، وكثير مما سيأتي من الأسماء والصفات ليس فيها جمع بين النفي والإثبات، فهذا يدل على أن قوله: (**وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ**) المراد جملة ذكر الآيات التي فيها الأسماء والصفات سواء جمعت بين النفي والإثبات أم لا.

وقد فُسرت الآية السابقة في السنة النبوية كما سيأتي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح مسلم[٢]، لكن قوله: «**الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر**

---

(١) البخاري (٣/ ١٠١) رقم: (٢٣١١).

(٢) «صحيح مسلم» (٨/ ٧٨) رقم: «٢٧١٣».

الذي ليس بعده شيء، والظاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء» (الظاهر): دليل على إثبات العلو، كما نقله البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات) عن مقاتل بن حيان[١]، وقرره ابن القيم في (طريق الهجرتين)[٢] و(مدارج السالكين)[٣].

ومعنى (الباطن) أيضًا نقله البيهقي في (الأسماء والصفات) عن مقاتل بن حيان[٤] بمعنى الدنو والقرب، وذكره ابن القيم[٥]، وهذا من أدلة القرب بالمعنى العام، فالقرب قربان: عام وخاص، والقرب العام كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] والمراد قرب الله كما فسره السلف كإسحاق بن راهويه[٦] وغيره، وهذا للكل فهو قرب عام، ومن أدلة القرب العام قوله ﷺ: «**الباطن الذي ليس دونه شيء**»[٧].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٤٢) رقم: (٩١٠).

(٢) طريق الهجرتين (١/ ٤٧).

(٣) مدارج السالكين (٣/ ٥٢٣).

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٤٢) رقم: (٩١٠).

(٥) طريق الهجرتين (١/ ٤٧).

(٦) كتاب السنة من مسائل حرب الكرماني (ص ١٨٧).

(٧) «صحيح مسلم» (٨/ ٧٨) رقم: «٢٧١٣».

أما القرب الخاص فهو لأهل الإيمان، قال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] هذا قرب خاص، وهو خاصٌّ بأهل الإيمان.

وقد ذهب ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١] إلى أن القرب قرب واحد، وهو القرب الخاص دون العام، وتبعه ابن القيم[٢]، وفي هذا نظر، وهو خلاف صنيع السلف، فإنهم جعلوا القرب قربين، قربًا عامًّا وقربًا خاصًّا.

قوله: (**وَقَوْلُهُ سُبْحَانَه: ﴿الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ العَلِيمُ الخَبِيرُ﴾، وَقَولِهِ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾، وَقولِهِ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾**) مفاتح الغيب هي أمر الغيب الذي اختص الله به، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة وفي البخاري من حديث ابن عمر.

ومما اختص الله به علم الغيب في المستقبل، كما قال سبحانه: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا • إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧] وقد يُظهر على ذلك الرسول البشري والرسول الملكي، كما أفاده ابن تيمية في كتابه (النبوات)[٣]، لكن إظهار الرسول البشري أو الملكي على علم الغيب في المستقبل خلاف

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٩٣).

(٢) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (١/ ٤٣)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٦٢٣ (٢/ ٦٥٧)، وانظر: مختصر الصواعق (ص٤٨٠).

(٣) النبوات (١/ ١٤٨) و(٢/ ١٠٢١).

الأصل، والأصل أنهم لا يعلمون الغيب، قال الله عن محمدٍ ﷺ: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

فإن قيل: كيف يكون خاصًّا بالله وقد يُعلم المستقبل عن طريق المنامات والرؤى، وعن طريق الفراسة [١]؟

فيقال: معرفة المستقبل عن طريق الرؤى ظنٌّ وليس علمًا، والذي اختص الله به هو العلم، أفاده الشاطبي في كتابه (الموافقات)[٢]، وابن رجب في شرحه على البخاري[٣].

وكل ما تقدم فيه إثبات أسماء أو صفات أو فيه جمع بين النفي والإثبات، ولا يحتاج أن يُذكر الاسم الذي دلت عليه الآية، فإنه واضح.

قوله: (**وَقولِه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾**) علم الله للماضي، وللحاضر، وللمستقبل، ولما لم يكن لو كان كيف سيكون، وللممتنعات - كاجتماع الضدين والنقيضين ...إلخ-.

---

(١) وسيأتي التفصيل في الفراسة -إن شاء الله تعالى-.

(٢) الموافقات (٤/ ٤٧٢- ٤٧٣).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٢٧٠).

أما أن علم الله شاملٌ للماضي والحاضر والمستقبل فيدل عليه أدلة، منها قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ما بين أيديهم يشمل الحاضر والمستقبل، وما خلفهم: الماضي.

أما أن علم الله شامل لما لم يكن لو كان كيف سيكون، قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

أما أن علم الله شاملٌ للممتنعات، قوله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾) المتين: هو الشديد، كما رواه البيهقي في (الأسماء والصفات) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾) هذه الآية جمعت بين إثبات الأسماء وتبعٌ لها الصفات؛ لأن كل اسم متضمنٌ لصفة، وأيضًا تضمنت نفي المثيل، فهذه قاعدة مطردة: يجمع السني السلفي بين الإثبات ونفي المثيل، فيُثبت كل ما أثبته الله أو رسوله ﷺ مع نفي المثيل، فيُثبت السمع لله مع نفي المثيل، ويثبت الحياة لله مع نفي المثيل، ويثبت الغضب لله مع نفي المثيل ... وهكذا، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ١١٨) رقم: (٦٨)، وأخرجه الطبري في تفسيره (٢١/ ٥٥٧).

وتنازع المفسرون في معنى قوله: ﴿كَمِثْلِهِ﴾ على أقوال أربعة، وأرجحها - والله أعلم- أي ليس كذاته شيء، كقول القائل: ليس كهو شيء، أو يتكلم الإنسان عن نفسه ويقول: مثلي يفعل ذلك؟ أي أنا أفعل ذلك؟ وهذا من باب التأكيد، فالكاف في (كمثله) ليست زائدة، و(مثله) بمعنى الذات والنفس، أي ليس كذاته شيء، ليس كهو شيء، وتقول: مثلي لا يفعل ذلك ... إلى غير هذا من المعنى، وقد ذهب إلى هذا جمع من أهل العلم كابن قتيبة[١]، وأبي حيان في تفسيره[٢].

قوله: (**وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾**) ثبت عند أبي داود عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ أشار بالإبهام إلى أذنه، وبالسبابة إلى عينه، ثم تلا: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨][٣] وهذه الإشارة من باب تحقيق الصفة لا من باب التمثيل والتشبيه، ومعنى التحقيق: تأكيد أن الله يسمع ويُبصِر، لكن ليس كسمعنا وبصرنا بمقتضى الأدلة الأخرى، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] إلى غير ذلك، وقد ذكر هذا البيهقي في

---

(١) غريب القرآن (ص ٣٩١)، وتأويل مختلف الحديث (٣١٧).

(٢) «البحر المحيط في التفسير» (١/ ٦٥٢).

(٣) أبو داود (٧/ ١١٠) رقم: (٤٧٢٨)، وقوّى إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٧٣).

كتابه (الأسماء والصفات)[١]، وذكره ابن تيمية في (شرح العقيدة الأصفهانية)[٢]، وابن القيم في (الصواعق المرسلة)[٣].

فيستفاد من هذا جواز الإشارة إلى كل صفة؛ لأنها من باب التحقيق والتأكيد، وهذا مطرد في جميع الصفات، أما ما يذكر بعضهم من منع لأنه ينصرف إلى الأذهان التجسيم والتشبيه، فهذا خطأ؛ فإن أذهان العامة خالية وصافية ومنزهة ونظيفة عن أن تفكر في التشبيه وغير ذلك، ولا يأتي هذا إلا مع دخول معارك المتكلمين وقراءة شبهاتهم، وفي صحيح مسلم من حديث جابر خطبَ النبي ﷺ وأشار للسماء: «**اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد**»[٤] وهو بمحضر أعداد كبيرة من الصحابة ومن الأعراب وغيرهم، ولم يمنعه حضور الأعراب وغيرهم أن يُشير إلى السماء حشية أن يظن الناس التحيز أو غير ذلك.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾**) إذا أُطلقت المشيئة فيراد الإرادة الكونية، كما بينه ابن تيمية في (منهاج السنة)[٥]، ويدل عليه صنيعه كما في (مجموع الفتاوى)[٦]، وابن القيم في (شفاء العليل)[٧].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٤٦٢).

(٢) شرح العقيدة الاصفهانية ص ١٢٣.

(٣) الصواعق المرسلة (١ / ١٨٣).

(٤) صحيح مسلم (١٢١٨).

(٥) منهاج السنة (٣ / ١٦ و١٥٦).

(٦) مجموع الفتاوى (١٨ / ١٣٢ و١٨٨).

فالإرادة إرادتان:

الأولى: إرادة كونية، وهي كل ما وقع مما يحبه الله أو لا يحبه.
الثانية: إرادة شرعية، وهي كل ما يحبه الله وقع أو لم يقع.

فكفر الكفار ككفر أبي طالب وأبي جهل وأبي لهب ... إلخ، قد وقع، والله لا يحبه ولا يرضى لعباده الكفر، لكنه إرادة كونية، وإيمان أبي بكر والصحابة يحبه الله، فهو إرادة شرعية، وأهل السنة يؤمنون بالإرادتين، وسيأتي تفصيله -إن شاء الله-.

والعَلاقة بين الإرادة الكونية والشرعية عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ، ومعنى هذا: أن كل واحدة أعم من الأخرى من وجه، وأذكر ثلاثة أمثلة يتضح بها المراد، ففي مثال يجتمعان، وفي مثال تنفرد الإرادة الكونية دون الشرعية فتكون أعم من الشرعية، وفي مثال تنفرد الشرعية عن الكونية فتكون الشرعية أعم، والأمثلة كالتالي:

المثال الأول: إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة وقع، ويحبه الله، فمن جهة أنه وقع فهو كوني، ومن جهة أن الله يحبه فهو شرعي، ففي هذا اجتمع الكوني والشرعي.

---

(٧) شفاء العليل (٢ / ٣٤٤)، (١/ ١٦٥).

المثال الثاني: كفر أبي جهل وأبي لهب وأبي طالب وقع، فهو كوني، ولا يحبه الله فصار كونيًّا لا شرعيًّا.

المثال الثالث: إيمان أبي جهل وأبي لهب وأبي طالب يحبه الله، لكنه لم يقع، فصار إرادة شرعية لا كونية.

ففي المثال الأول اجتمعت الإرادتان، وفي المثال الثاني الإرادة الكونية أعم من الإرادة الشرعية، وفي المثال الثالث الإرادة الشرعية أعم من الإرادة الكونية، فبينهما عموم وخصوص وجهي، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة)[١] وكما في (مجموع الفتاوى) [٢]، وابن القيم في كتابه (شفاء العليل)[٣]، والهراس في شرحه على الواسطية.

وشاع عند بعض علمائنا أنه جعل العلاقة بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فالكونية أعم من الشرعية مطلقًا، وفي هذا نظر كما تقدم بيانه.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾**) قوله: (شاء) المراد الإرادة الكونية.

---

(١) منهاج السنة (٣/ ١٦ و١٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٩).

(٣) شفاء العليل (١/ ١٦٥).

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾) هذه الإرادة الكونية.

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾) قوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ هذه الإرادة الكونية، وقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ هذه الإرادة الكونية، ذكر هذا ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (بيان تلبيس الجهمية)[١] وغيره[٢]، والشيخ ابن عثيمين،[٣] وتوارد على هذا علماؤنا، والسبب في هذا -والله أعلم- أنها جمعت بين الإرادتين، قال: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ ثم قال: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ فلما ذكر الإضلال وهي إرادة كونية، بينت أن الإرادة الأولى وهي إرادة شرح الصدر إرادة كونية -والله أعلم-.

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، وقوله: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾) في هذه الآية ذكر

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٤٢٧).

(٢) الجواب الصحيح (١/ ١٥٠)، ومنهاج السنة (٣/ ١٦، ١٥٧) ومجموع الفتاوى (٨/ ١٨٨).

(٣) «شرح العقيدة الواسطية - العثيمين» (١/ ٢٢٠).

المحبة، وقد تنازع العلماء أيهما أعلا، المحبة أو الخُلَّة؟ وقد ذكر الخلاف النووي في شرحه على مسلم[١]، والعيني في شرحه على البخاري[٢]، وبيَّن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الخُلَّة أرفع من المحبة في كتابه (روضة المحبين)[٣] و(الجواب الكافي)[٤]، ويدل على ذلك ما ثبت في مسلم أن النبي ﷺ قال: «فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»[٥] فلم يتخذ الله خليلًا إلا اثنين، أما المحبة فالله تعالى يحب كثيرين، فدل على أن الخُلَّة أعلى من المحبة.

قوله: (**وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾**) أول ما أنكر الجعد بن درهم صفة الخُلَّة والمحبة[٦]، والجعد هو شيخ الجهم بن صفوان، ولما أراد خالد القسري أن يقتله في عيد الأضحى وجعله كالأضحية، قال: فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليمًا[٧].

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٥١).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٣) «روضة المحبين ونزهة المشتاقين» (ص٧٨).

(٤) الجواب الكافي (الداء والدواء) (ص ٤٤٦).

(٥) صحيح مسلم (٢/ ٦٧) رقم: (٥٣٢).

(٦) أمراض القلوب وشفاؤها (ص ٦٨)، والتسعينية (١/ ٨٦).

(٧) الرد على الشاذلي (ص ٢٥٥).

قوله: (﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾)

في هذه الآيات علق الله محبته على الأفعال، فيحب المحسنين، ويحب المقسطين، ويحب المتقين، فهذا من الأدلة الكثيرة على أن فعل المأمورات أحب إلى الله من ترك المنهيات، وقد ذكر ابن القيم أن لابن تيمية رسالة ذكر فيها ثلاثين دليلًا على ذلك[١]، وقد بسط ابن القيم شيئًا من هذه الأدلة في كتابه (عدة الصابرين)[٢]، وهذا هو أصح القولين.

فإن قيل: ماذا يقال فيما روى الشيخان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم**»، ففي النهي أمر بالاجتناب مطلقًا، أما الأمر فعلقه على الاستطاعة، أفلا يدل هذا على أن ترك المأمور أحب إلى الله وأرفع درجة من فعل المأمور؟

فيقال: في هذا نظر؛ وذلك أن تعليقه فعل المأمورات على الاستطاعة والقدرة ليس لأنه أقل من ترك المنهيات، وإنما لأن نوع فعل المأمورات إيجاد والإيجاد يحتاج إلى استطاعة وقدرة، بخلاف ترك المنهيات فليس فيه إيجاد وإنما مجرد ترك، لذلك لم يعلقه على الاستطاعة.

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٥٠٩).

(٢) عدة الصابرين (١/ ٦٦- ٧٦).

وقوله: (﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾)

المِغْفَر: من جهة الأصل الستر، لذلك يُلبس على الرأس لستر الرأس، والستر مراد لأجل الوقاية من ضربات العدو وليس لمجرد ستر الرأس، فكذلك مغفرة الذنوب يراد منها الوقاية من أثرها وليس سترها فحسب، أفاد هذا ابن تيمية [١] وابن القيم[٢] وابن رجب [٣].

وقد جمع بين العفو والمغفرة والرحمة كما في قوله تعالى: ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فذكر ابن عطية[٤] أن المغفرة للذنوب المستورة، والعفو للذنب الظاهر، والرحمة شاملة لهما جميعًا، فعند الاجتماع تُحمل المغفرة على الذنب المستور.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا﴾ [هود: ٣] ذكر ابن القيم في كتابه (مدارج السالكين)[٥] أنه إذا اجتمع الاستغفار مع التوبة، فيُحمل الاستغفار على ما مضى والتوبة على ما استقبل، أما عند الافتراق فيُحمل أحدهما على الآخر.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣١٧).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٤٧٥).

(٣) اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى (ص ١١٧)، وجامع العلوم والحكم (١/ ٤٤١).

(٤) تفسير ابن عطية (١/ ٣٩٥).

(٥) مدارج السالكين (١/ ٤٧٥).

وما تقدم ذكره من الآيات يتضمن صفة المحبة، وهي صفة فعلية، وقد يحب الله فلانًا دون فلان، وقد يحب فلانًا أكثر من فلان، فنسأل الله محبته وهو أرحم الراحمين.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾**) تضمنت الآية صفة الرضا، وهي صفة فعلية.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾**) هذان اسمان: الرحمن، والرحيم، مشتملان على صفة الرحمة، وهذه قاعدة: كل اسم يشتمل على صفة.

قوله: (**وقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾، وقوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ ...**) الرحمة نوعان:

النوع الأول: صفة لله، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً﴾ [غافر: ٧] وكقوله: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] فاسمه الرحيم تضمن صفة الرحمة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: ١٩] وهذه الرحمة صفته.

النوع الثاني: خلق الله، كقوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] والمراد جنته.

ذكر هذا ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد) [١].

قوله: (﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾) كَتَبَ: أي ألزم، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] أي أحقَّ الله على نفسه نصر المؤمنين، وقول أهل السنة أن الله كتب على نفسه وأحق على نفسه من باب التفضل والإحسان لا من باب الإلزام، فعلى الله تعالى حقٌّ وواجبٌ، لكنه هو سبحانه الذي أحقه وأوجبه على نفسه من باب التفضل والإحسان.

وضلَّ في هذا الباب طائفتان:

الطائفة الأولى: القدرية، ومنهم المعتزلة، وقد ذكروا أن على الله حقًّا وواجبًا إلزامًا عليه لا تفضلًا وإحسانًا -والعياذ بالله-.

الطائفة الثانية: الجبرية، ومنهم الأشاعرة، فقالوا: ليس على الله حق ولا واجب، فخالفوا ألفاظ الكتاب والسنة.

ومما يُذكر من المسائل مما فيه شبه بهذه المسألة: الباء في قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] ثبت في مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**واعلموا أنه لن يدخل الجنة أحد بعمله**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»[٢]، فدلَّ

---

(١) بدائع الفوائد (٢/ ٦٧٧-٦٧٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٧/ ١٢١) رقم: «٥٦٧٣»، «صحيح مسلم» (٨/ ١٣٩) رقم: «٢٨١٦».

على أن الباء سببية لا باء العِوَض، ومعنى باء العوض: كالذي يشتري شيئًا بمقابل، فتدفع عشرة ريالات مقابل هذا الشيء.

وضل في هذا الباب طائفتان:

الطائفة الأولى: القدرية ومنهم المعتزلة قالوا: الباء باء العوض.

الطائفة الثانية: الجبرية ومنهم الأشاعرة، قالوا: ليست الباء باء عوض ولا سببية، وليست الأعمال سببًا، وخالفوا الأدلة الكثيرة.

وقول أهل السنة وسط في هذه المسألة، فقالوا: الباء باء السببية، ولا يلزم عند وجود السبب أن يحصل المُسبب.

قوله: (**وقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، وقوله: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾**) في هذا ذكر صفتين فعلتين: الغضب، واللعن.

وقوله: ﴿خَالِدًا فِيهَا﴾ الخلود نوعان:

النوع الأول: خلود مؤبَّد، وهذا للكافرين.

النوع الثاني: خلود غير مؤبَّد، وهذا للعصاة من أهل الإسلام.

ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[1].

واللعن نوعان:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧ / ٧٣).

النوع الأول: لعنٌ كلِّي، وهو طرد وإبعاد عن رحمة الله كليًّا، وهو للكافرين.

النوع الثاني: لعنٌ جزئيٌّ، وهو طرد وإبعاد عن رحمة الله جزئيًّا، وهو للمسلمين العصاة.

ذكر هذين النوعين ابن تيمية في كتابه (الصارم المسلول)[١].

قوله: (**وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾، وقوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾**) الأسف: المبالغة في الغضب، كما في (لسان العرب)[٢].

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾، وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾**) المقت: أشد البغض، وممن ذكر ذلك صاحب تفسير الجلالين[٣].

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾**) في الآية إثبات الإتيان لله، والإتيان صفة فعلية، ومما تتميز به هذه الآية أنه ذكر إتيان الله والملائكة، فلا يصح أن يُؤول الإتيان بإتيان الملائكة.

مسائل وفوائد في صفة الإتيان:

---

(١) الصارم المسلول (ص٤٢).

(٢) لسان العرب (٩/ ٥).

(٣) «تفسير الجلالين» (ص١٠٣).

المسألة الأولى: الإتيان والمجيء بمعنى واحد، فقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ويدل لذلك دليلان:

الدليل الأول: أن الله أتى مرةً واحدة يوم القيامة، فلو كان المجيء شيئًا مُغايرًا للإتيان لاقتضى أنه يجيء يوم القيامة مرة ويأتي مرة، والأدلة لم تأت إلا بمرةٍ واحدة.

الدليل الثاني: صنيع السلف والعلماء، فصنيع الدارمي في نقضه على بشر المريسي[١] يدل على هذا، وصنيع ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٢].

المسألة الثانية: آيات الإتيان والمجيء يوم القيامة هي من أدلة نزول الله، كما استدل بذلك السلف كإسحاق بن راهويه[٣] وأحمد[٤] والدارمي[٥]، وغيرهم، وقد ذكر هذا الدارمي في رده على بشر المريسي، فنزول الله ثابت

---

(١) «نقض الدارمي على المريسي» (ص٢٥٨).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٤٨ – ٤٤٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٥ / ٣٧٥)، وجواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٧).

(٤) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٧).

(٥) الرد على الجهمية للدارمي (ص٧٤).

بالقرآن بآيات الإتيان والمجيء، وثابت بالسنة كقوله ﷺ: «ينزل ربنا ...»، وقد بيَّن هذا ابن تيمية في (جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية)[١].

المسألة الثالثة: إتيان الله تعالى في القرآن نوعان:

النوع الأول: إتيان مطلق، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] والإتيان المطلق من آيات الصفات كما ذكره الدارمي في رده على بشر المريسي[٢]، وابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٣].

النوع الثاني: إتيان مقيد، كقوله تعالى: ﴿فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] فهذا إتيان مقيد بالبنيان، وما كان من الإتيان مقيدٌ فليس من آيات الصفات.

وقوله في الآية: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] (في) في هذه الآية إما بمعنى (مع)، كقول القائل: جاء الرجل في القوم، أي مع القوم، ذكر ذلك شيخنا ابن عثيمين في شرحه على الواسطية[٤]، أو تكون (في)

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٧).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (ص ١٢٠).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٤٨).

(٤) «شرح العقيدة الواسطية - العثيمين» (١/ ٢٧٥).

بمعنى الفوقية والعلو، كقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١] أي فوق الأرض.

فكان سبحانه فوق الظلل.

قوله: (﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾، وقوله: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾) فيها إثبات إتيان الله وإتيان الملائكة، وإتيان بعض آيات الله، ففيه رد على من فسر إتيان الله بإتيان الملائكة أو بإتيان أمره.

قوله: (وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾) وليس في هذه الآية ذكر إتيان الله، فالأولى ألا تُذكر بالنظر إليها وحدها، لكن إذا نُظر للآيات الأخرى فإنه إذا أراد الله أن يأتي تشققت السماء، لكن بالنظر للآية وحدها فليست من آيات الصفات.

وقد يقال: إن شيخ الإسلام أورد الآية ليبين أن معنى الإتيان النزول؛ لأنه ذكر في الآيات الثلاث السابقة مجيء الملائكة وإتيان الملائكة، ويوم تشقق السماء يوم القيامة، وفي هذه الآية قال سبحانه: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] فجعل إتيان الملائكة نزولًا، فكأنه -والله أعلم- أتى بها ليُبيِّن أن المراد بإتيان الله النزول.

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾) الوجه صفة خبرية؛ لأنها أبعاض بالنسبة إلينا، وصفة ذاتية.

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾) فيهما أن اليدين صفة من صفات الله، وهي صفات خبرية لأنها بالنسبة إلينا أبعاض.

ومن لطيف ما أفاد ابن تيمية في (التدمرية)[١] وذكر نحوًا منه ابن القيم كما في (الصواعق المرسلة)[٢] وابن رجب في المجلد الأول من شرحه على البخاري[٣]، وأبو يعلى في (إبطال التأويلات)[٤] وشيخنا ابن عثيمين في (القواعد المثلى)[٥]: أن اليد في القرآن إذا كانت آلةً فهي من آيات الصفات، وإذا كانت فاعلًا فليست من آيات الصفات، ففي قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ذكر اليدين في الآية آلة، فهي جار ومجرور متعلق بفعل خَلَقَ، أما في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] فاليد فاعل، ففي هذه الآية ليست من آيات الصفات.

---

(١) التدمرية (ص ٧٣).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٩٢).

(٣) فتح الباري لابن رجب (١/ ٧).

(٤) إبطال التأويلات (٢/ ٤٥٣).

(٥) القواعد المثلى (ص ٧٢).

ومما يدل على ذلك قرينة منفصلة، ذكرها ابن رجب في شرحه على البخاري[١] وأبو يعلى في (إبطال التأويلات)[٢] فإنه لو قيل: إن قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ من آيات الصفات لكانت الأنعام مخلوقةً بيد الله، وقد ميَّز الله آدم بأنه خلقه بيده، فبهذه القرينة المنفصلة يتبيَّن أنه ليس المراد باليد في الآية صفة الله.

مسألة: ذكر ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٣] أن اليد أُطلقت في حق الله مفردةً ومثنَّاةً وجمعًا، أما إطلاقها مفردة كقوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] أما إطلاقها مثناة كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وأما إطلاقها جمعًا فكقوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١].

ويُشكل على هذا أنه ذكر فيما تقدم أن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] ليست من آيات الصفات، والجواب عن هذا الإشكال أن اليد بالنظر إلى كونها فاعلًا ليست من آيات الصفات، لكن بالنظر إلى جهةٍ أخرى وهو أن اليد لا تُطلق في اللغة إلا لما له يد فهي من آيات الصفات، وذكر الدارمي في رده على

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٧).

(٢) إبطال التأويلات (٢/ ٤٥٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٨).

بشر المريسي[١] – وذكر هذا كثيرًا ابن تيمية في مواضع[٢] وابن القيم في (الصواعق المرسلة)[٣] – أنه في اللسان العربي لا تطلق اليد إلا لمن له يد حقيقية، فمن جهة إطلاق اليد على الله يدل على أن له يدًا حقيقية، وإن كانت ليست من آيات الصفات باعتبار أنها الفاعل.

إذا تبيَّن ما تقدم ذكره فمعنى قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] أي مما عملنا نحن، لكن عبَّر عن نفسه باليد، كما عبَّر عن نفسه بالوجه في قوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] فمن هاهنا دلت على أنها صفة؛ لأنه لا يطلق على شيء اليد إلا لمن له يد حقيقية، لكن ليست يدًا باعتبار أنها فاعل.

وإطلاق اليد على الله مفردةً ومثناةً وجمعًا يدل على أن له يدين لا ثلاثة، وأما الإفراد فيحمل على الجنس، وأما الجمع فيُحمل على التعظيم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فذكر نفسه بلفظ الجمع من باب التعظيم، وأما التثنية فلا تكون إلا حقيقة في اللغة، ولا يطلق الاثنان ويراد الواحد، ولا يطلق الاثنان ويراد الجمع من الثلاثة والأربعة ...إلخ، فبهذا نستفيد أن لله تعالى يدين.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (ص ٨١، ١٠٦).

(٢) الرسالة المدنية (ص١٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٩٦).

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ * تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾) نقل المفسرون كابن الجوزي[١]، وأبو المظفر السمعاني [٢]، والبغوي[٣]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال في قوله سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾: بمرأى مِنَّا، ففسرها ابن عباس بلازمها، والتفسير باللازم في كلام العرب وفي السنة وأقوال السلف معلوم وكثير، فإن السلف ما كانوا يشددون في الحدود والتعاريف؛ لأن هذا من التكلف وهم قد نهوا عن التكلف كما بسط هذا الشاطبي في (الموافقات)[٤]، وإنما يبينون الشيء بذكر فرد من أفراده أو مثل من أمثلته أو ذكر لازمه، وإنما المهم أن يُعرف الشيء الذي يبينونه بأي طريقة كانت.

ومن ذلك ما ثبت عند الترمذي وغيره من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي أن النبي ﷺ قال: «الحج عرفة»[٥]، فذكر فردًا من أفراد الحج الأهم وهو الوقوف بعرفة، ومن ذلك التفسير باللازم، كما نقل المفسرون عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ بمرأى مِنَّا.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٣٧١).

(٢) تفسير السمعاني (٢/ ٤٢٧).

(٣) تفسير البغوي (٤/ ١٧٣).

(٤) «الموافقات» (١/ ٦٧).

(٥) مسند أحمد (٣١/ ٦٤)، والسنن الكبرى – النسائي (٤/ ١٥٩): رقم «٣٩٩٧».

تنبيه: اشتهر عند المتكلمين المؤولة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة أنهم يتأولون الصفات، أما الجهمية فيؤولون الأسماء والصفات، وأما المعتزلة فيؤولون الصفات دون الأسماء، أما الأشاعرة فيؤولون جميع الصفات إلا سبعًا من صفات المعاني، فإذا حاجَّ أحدٌ أحدًا من هؤلاء المؤولة -لاسيما الأشاعرة- احتجوا بأن تفسيرهم من باب اللازم كما فعل السلف، كابن عباس فيما تقدم، وغيره من الأمثلة، وبعضهم ألف رسالة في هذا، والرد عليهم من وجهين:

الوجه الأول: أنه اشتهر في الأحاديث النبوية وفي استعمال السلف أنهم يفسرون بذكر فرد من الأفراد أو بذكر مثل من الأمثلة، أو التفسير باللازم، فإذا فسروا بذلك يحمل على أحد هذه المعاني كما هي طريقتهم، أما المتكلمون فلا يفسرون إلا بالمطابق، ولا يفسرون باللازم أو بفرد من الأفراد، وإذا فعلوا ذلك بينوه.

الوجه الثاني: أن السلف لا يمانعون من إثبات الصفة، لذلك لم يُنقل عنهم قط أنهم منعوا أن تطلق الصفة على الله، كالعين واليد والمجيء وغير ذلك، مع كثرتها في الكتاب والسنة، ولو كان ممنوعًا عندهم لبينوه؛ لأنهم أنصح الناس، أما المتأخرون من المتكلمين لما مانعوا ذلك بيَّنوه كثيرًا، فلو كان ممنوعًا عند السلف ما كان المتأخرون أكثر نصحًا من السلف فيبينونه دون السلف.

فيتبين من هذين الوجهين أن التفسير باللازم ليس تأويلًا وليس مانعًا من إثبات الصفة عند السلف بخلاف المتكلمين.

وأؤكد أن طريقة المتكلمين أنهم يفسرون ويعرفون بالمطابق، وإذا فسروا باللازم أو بفرد من الأفراد بينوا ذلك، وفي آيات الصفات كالعين، تفسيرها بالمطابق عندهم هي العين الجارحة -أي المخلوقة- فلما أبت عقولهم إلا أن تفسره بهذا لم يقبلوا العين بهذا المعنى ففزعوا إلى تأويلها.

قوله: (﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾) العين تطلق على الله مفردةً ومثناةً وجمعًا، كما أفاد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مختصر الصواعق)[١]، وإطلاق العين على الله مفردةً كهذه الآية، وإطلاق العين على الله جمعًا كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وإطلاق العين على الله تثنية نصًّا جاءت في أحاديث ضعيفة، لكن دلَّ عليها دليلان:

الدليل الأول: ما في البخاري وغيره عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وعن غيره، قال النبي ﷺ: «**إن المسيح الدجال أعور وإن ربكم ليس بأعور**»[٢]، وفي اللغة لا يُنفى العور إلا عمن له عينان، والقرآن نزل بلسان عربي مبين.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٨).

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٣٤) رقم «٣٣٣٧ -» و(٤/ ١٦٦) رقم «٣٤٣٩» و(٥/ ١٧٦): رقم «٤٤٠٢» و(٩/ ٦٠): رقم «٧١٢٧» و(٩/ ١٢١): رقم «٧٤٠٧» وصحيح مسلم (١/ ١٠٧): رقم «٢٧٤» و(٨/ ١٩٢): رقم «٩٥» و(٨/ ١٩٤): رقم «١٠٠».

الدليل الثاني: الإجماع، وقد حكاه طائفة كأبي الحسن الأشعري وغيره، نقله شيخ الإسلام ابن تيمية وأقره[١]، ونقله ابن القيم وأقره[٢].

فبهذا تُثبت لله العين إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، فتُفرد بالنظر إلى الجنس، وتجمع على وجه التعظيم، أما التثنية فتراد التثنية حقيقة، كما تقدم بحثه في اليد.

وقد أخطأ في زمننا هذا من زعم أنه ليس لله عينان لعدم صحة الأحاديث في ذلك، فلو قدر أنه لم يصح في ذلك حديث فيكفي الإجماع، فكيف وحديث: «**إن ربكم ليس بأعور**»؟

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ...**) في هذه الآية وما بعدها إثبات صفة السمع، وصفة السمع صفة ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار، فباعتبار أن الله يسمع كل شيء ولا يصح أن يوصف بالصمم فهي صفة ذاتية لا تنفك عن الله، وباعتبار سماع بعض الكلام دون بعض على وجه الرضا كقوله: «**سمع الله لمن حمده**» إلى غير ذلك، فهي صفة فعلية، وهذا أصح ممن أطلق وقال فعلية مطلقًا أو من قال ذاتية مطلقًا، وإنما فيها تفصيل.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤١٣).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٩).

ولابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) في المجلد الثالث عشر[١] كلامٌ ينقل فيه عن طائفة من السلف أنهم يجعلونها صفة فعلية، فذكر أنه روى ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني[٢] أنه قال: ما نظر اللهُ إلى أحد إلا رحمَهُ، وكان سياق كلام ابن تيمية عن صفة السمع والرؤية سواء، فذكر أنه ذهب طائفة من السلف أنها صفة فعلية.

لكن يُحمل كلام أبي عمران الجوني على أنه أراد الرؤية الخاصة التي تقتضي الرحمة، كما أن هناك سمعًا خاصًّا يقتضي السمع على وجه الرضا والاستجابة.

وقد حصل نزاع في هذا العصر بين بعض أهل السنة في صفة السمع والبصر، والخلاصة أن النزاع لفظي، فصفة السمع والبصر ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار كما تقدم، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية كما (مجموع الفتاوى)[٣] لما قال: " **وكثير من منازعات الناس في مسائل الإيمان ومسائل الأسماء والأحكام هي منازعات لفظية فإذا فصل الخطاب زال الارتياب، والله سبحانه أعلم بالصواب** ".

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٣٤).

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨/ ٢٥٠٩) رقم: «١٤٠٥٢».

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٧٩).

قوله: (**وقوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾**) هذا سمعه سبحانه على وجه الغضب، وقوله: (**﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾**) هذا سماع على وجه الرضا، فتكون صفة السمع فعلية بهذا المعنى، أو صفة ذاتية بمعنى: فاطمئنوا فإنني أسمع وأرى حالكما.

قوله: (**وقوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، وقوله: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾، وقوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾**) ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها استدلت بقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] بعد وفاة النبي ﷺ [(١)]، وفي هذا ردٌّ على بعض علمائنا المعاصرين الذين قالوا لا يستدل بها بعد وفاة النبي ﷺ لأنه ﷺ لا يرى.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾**) المِحال: هو الأخذ والانتقام والقوة، كما ذكره المفسرون كأبي المظفر السمعاني [(٢)] والبغوي [(٣)].

---

(١) صحيح البخاري (٩/ ١٥٤) تعليقا، ووصله في "خلق أفعال العباد" (ص ٥٦) ط دار المعارف، وإسناده صحيح.

(٢) تفسير السمعاني (٣/ ٨٥).

(٣) تفسير البغوي (٤/ ٣٠٥).

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾) إثبات المكر والكيد لله إثباتٌ مقيد، فهي صفات على وجه التقييد، فيُعبَّر عنها بالمُجازاة، فهو يمكر بمن مكر به، ويكيد بمن كاد به، فليست صفات مطلقة وإنما صفات مقيدة، وهي حقيقية.

وقد أخطأ بعضهم كابن عبد البر [١] والبغوي [٢] لما ذكرا أنها كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وذلك أن السيئة التي مثلها في الواقع ليست سيئة وإنما سميت سيئةً من باب المُشاكلة في اللفظ لا في المعنى، فلو أن رجلًا قتل بغير حق فهذه سيئة، ثم قُتل القاتل بحكم الله هذه حسنة، لكن تسميتها سيئة من باب المشاكلة في اللفظ، فيقول الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ وهو القتل بغير حق ﴿سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ سمَّى قتله بحق سيئة من باب المشاكلة.

والمشاكلة: مشابهة في اللفظ دون المعنى، فمن فسَّر قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا • وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥-١٦] بمثل قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فمعناه أنه لا يُثبت المكر وإنما يجعله من باب المشاكلة، والصواب أن يُعبَّر عنها بالمُجازاة، والتعبير بالمشاكلة خطأ.

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ١٩٥)

(٢) تفسير البغوي (١/ ٦٨)، (١/ ٢١٤).

وقد عبَّر ابن القيم بالمجازاة [١]، وعبر في بعض كتبه بالمقابلة مع المجازاة [٢]، فتبينن أنه يريد مقابلة مقيدًة بالمجازة.

وقد عبَّر شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (القواعد المثلى)[٣] بالمقابلة، والتعبير بالمجازاة أصح.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾، وقوله: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله: وَقَوْلُهُ عَنْ إِبْلِيسَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾**) قوله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] فيه الحلف بالصفة، لكن الذي حلف إبليس، وأفعال إبليس ليست حجة، والحلف بالصفة دلت عليه السنة والإجماع، أما السنة ففي آخر من يخرج من النار قال: «**وعزتك**»[٤]، وأما الإجماع فقد ذكره ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى[٥] وابن القيم في كتابه (مدارج السالكين)[٦]، ويؤكد جواز الحلف بالصفة أن الصفة تُطلق

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٠٥-٣٠٧).

(٢) «الفوائد لابن القيم» (ص٢٣٨)، وإغاثة اللهفان (١/ ٦٦٢)، وأعلام الموقعين (٤/ ١٣٢).

(٣) «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» (ص٢٠).

(٤) صحيح البخاري (١/ ١٦٠) رقم: (٨٠٦)، وصحيح مسلم (١/ ١١٢) رقم: (١٨٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ١١٢).

(٦) مدارج السالكين (١/ ٤٥).

ويراد بها الموصوف، كالاستعاذة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في مسلم[١] وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود[٢] وغيره: «أعوذ برضاك من سخطك» استعاذ برضى الله من سخطه، فاستعاذ بصفة من صفة، والمراد الموصوف وهو الله سبحانه.

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾) تبارك: تفاعَل، وهو من تعاظم البركة، وهو خاصٌّ بالله سبحانه كما ذكره ابن القيم في كتابه (جلاء الأفهام)[٣] وفي غيره.

ومن أخطاء العامة أن يقولوا لمن زارهم: تبارك علينا يا فلان، وإنما يصح قول: زارتنا البركة، من باب التفاؤل بحصول الأجر بضيافته وهكذا..، أو إذا استفاد من زائره علمًا يقول: زارتنا البركة، ويريد العلم الذي استفاده، فهذا جائز، ففي البخاري في قصة فَقْد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا للعِقد[٤]، قال أُسيد: " **ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر** "، ففرقٌ بين التعبير بالبركة وبين قول: تبارك، فإن (تبارك) خاص بالله.

---

(١) صحيح مسلم (٢/ ٥١) رقم: «٤٨٦».

(٢) «سنن أبي داود» (٢/ ٥٦٥) رقم: «١٤٢٧».

(٣) جلاء الأفهام (١/ ٣٥٢).

(٤) «صحيح البخاري» (١/ ٧٤) رقم: «٣٣٤».

ومن الأخطاء في لفظ (تبارك) أن بعضهم إذا أراد أن يدعو بالبركة قال: تبارك الله، وهذا خطأ؛ لأن معنى تبارك الله: تعاظم الله، وليس معناه الدعاء، وإنما الدعاء: اللهم بارك، يا ربنا بارك فيه، إلى غير ذلك من المعاني.

قوله: (﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾) دلت هذه الأدلة وغيرها على نفي الشبيه لله، والمراد بالشبيه: مشابهة الله لخلقه في شيء من خصائص الله، وإلا مطلق المشابهة ليست ممنوعة شرعًا وإنما الممنوع مشابهة الله لخلقه في شيء من خصائصه، وهذا الذي بيَّنه أئمة السنة كما بينه ابن تيمية في (التدمرية)[1] وغيره، وقد سبق ذكره.

قوله: (﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾) فرق بين الحمد والشكر، وفرق بين الحمد والمدح، فإن الحمد مقابل نعمة ومن غير مقابل نعمة، أما الشكر فلا يكون إلا مقابل نعمة، فمن هاهنا صار الحمد أعم من الشكر.

---

(١) التدمرية (ص ٢٠، ٢١).

والشكر باللسان والقلب والعمل، ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] أما الحمد فلا يكون إلا باللسان والقلب، والقلب هو الأصل، فمن هاهنا صار الشكر أعم، وهذا الذي حققه ابن تيمية[١] وابن القيم[٢] وابن كثير في تفسيره[٣].

والفرق بين الحمد والمدح: أن الحمد لا يكون إلا مع التعظيم والمحبة، أما المدح فلا يلزم، بل قد تمدح من تبغض وتكره، وهذه المباحث ذكرها ابن كثير في تفسيره[٤]، وابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد)[٥].

وقوله سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الألف واللام في (الحمد) دخلت على أمر معنوي، فتكون للاستحقاق، أما إذا دخلت الألف واللام على أمر حسي فتكون للملك، وقد ذكر هذا ابن هشام[٦] وغيره، كأن تقول: الدابة لزيد، فهذا أمر حسي فتكون الألف واللام للملك.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٣٣).

(٢) «مدارج السالكين» (٢/ ٥٩٣).

(٣) «تفسير ابن كثير» (١/ ١٢٨).

(٤) «تفسير ابن كثير» (١/ ١٢٨).

(٥) «بدائع الفوائد» (٢/ ٥٣٤).

(٦) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص٢٧٥).

قوله: (**وقوله: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾، وقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**).

قوله سبحانه: ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ﴾ الآية [المؤمنون: ٩١] فيها جواز الاستدلال بالدليل العقلي، فالشريعة لا تمانع الاستدلال بالأدلة العقلية، فالعقل الصحيح لا يدل إلا على معنى صحيح، لذا مما قرر ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل)[١] أن العقل الصحيح مع النص الصريح لا يتعارضان؛ لأنهما يدلان على الحق، فهذا يدل على جواز الاستدلال بالأدلة العقلية وأنها نافعة، لكن الأصل أن يستدل بالأدلة الشرعية.

وهذه الآية تسمى بدليل التمانع، ويذكر المتكلمون دليل التمانع ويستدلون عليه بآية الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ودليل التمانع دليلٌ صحيح في إثبات أنه لا خالق إلا الله، وإنما وقع المتكلمون في خطأين:

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٣٣).

الخطأ الأول: أنهم جعلوا المقصد من دليل التمانع إثبات أن الله هو الصانع والخالق، فأرادوا إثبات توحيد الربوبية؛ لأنهم في معركة مع الفلاسفة في أن الله موجود وأنه مُحدِث للمحدثات، وهذا خطأ، وإنما المقصد من دليل التمانع في هذه الآية وفي آية الأنبياء هو إثبات توحيد الألوهية، وذكرت الربوبية للإلزام بتوحيد الألوهية.

الخطأ الثاني: أنهم استدلوا بآية الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ وهذه الآية لا يصح الاستدلال بها؛ لأن مقتضاها أن السماوات والأرض موجودة، فمعنى الآية: لو كان فيهما خالق آخر غير الله لفسدتا، وهم يريدون أن يستدلوا على الفلاسفة أن الله أوجد غيره، وأن المخلوقات لم تسبقه كالسموات والأرض، ومقتضى آية الأنبياء أن المخلوقات كالسموات والأرض موجودة، فإذا قدر بعد ذلك أن هناك آلهة أخرى فسد الكون ومنه السموات والأرض، وإنما أوردها الله من باب اللازم، وقد بين هذا ابن تيمية في مواضع كما في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم)[١] و(منهاج السنة)[٢] وغيرها من كتبه، وأشار لهذا ابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية[٣].

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٣٨٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٠٤).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي» (١/ ٢٨ و٤٠).

ومعنى دليل التمانع العقلي: هو أنهم يقولون: لو كان للعالم صانعان، وأمر أحدهما بالحركة وأمر الثاني بالسكون، فلا يمكن أن يتحرك وأن يسكن في وقت واحد؛ لأنهما نقيضان، ولا يمكن ألا يستجيب لا بالحركة ولا بالسكون؛ لأنهما نقيضان ولابد أن يقع أحدهما، ولو لم يستجب لا بالحركة ولا بالسكون مع أنهما نقيضان لَمَا كانا خالقين ولا ربَّين؛ لأنه لم يُستجَب لهما، وإذا استجاب لأحدهما دون الآخر، فاستجاب للذي أمر بالحركة دون الذي أمر بالسكون، فالذي لم يستجب له ليس صانعًا، وكذا لو كان للعالم إلهان خالقان صانعان، وأمر أحدهما الشمس أن تخرج من المشرق، وأمر الآخر أن تخرج من المغرب أو غيره، فلا يمكن أن يخرجا من المكانين في وقت واحد؛ لأنهما ضدان، فإما ألا تخرج الشمس البتة، ولا يمكن أن يكون كذلك، فلو كان كذلك لم يكن صانعًا ولا إلهًا، وإما أن تستجيب لأحدهما دون الآخر، فالذي استجابت له هو الصانع والإله دون الآخر.

قوله: (﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقوله: وَقَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ).

الاستواء له معان بالنظر إلى ذاته وما عُدِّي به، فالاستواء بلا تعدية بمعنى اكتمل ونضَجَ، وإذا عُدِّي الاستواء بـ(إلى) فهو بمعنى قَصَدَ، وإذا عُدِّي بـ(على) فهو بمعنى ارتفع، وغيرها من المعاني التي سيأتي ذكرها.

وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فسره السلف بتفسيرات تدور إلى إثبات العلو:

الأول: بمعنى علا.

الثاني: بمعنى ارتفع.

الثالث: بمعنى صعَدَ.

الرابع: بمعنى استقرَّ.

ذكر ذلك ابن تيمية في (شرح حديث النزول)[١]، وابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة)[٢]، و(النونية)[٣]، وهذه المعاني الأربعة تدور على إثبات العلو؛ لأن العرش أعلى المخلوقات، فبما أنه استوى عليه وصعد عليه وارتفع عليه واستقرَّ عليه ... فيدل على أنه فوق المخلوقات سبحانه، والاستواء صفة فعلية، والعلو صفة ذاتية لا تنفك عن الله تعالى، أما الاستواء فكان منفكًّا عن الله كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢] أي ما كان مستويًا عليه ثم استوى.

---

(١) شرح حديث النزول (ص ١٤٤ - ١٤٧).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٣٧).

(٣) نونية ابن القيم (٢/ ٣٦١).

وقد أخطأ البغوي وأنكر معنى استقرَّ، ونقل الذهبي كلامه في كتابه (العلو)[١] ولم يستدرك عليه، وهذا خطأ من الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: (**وقوله: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، وقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ...**) ذكر ابن تيمية أدلة العلو، وقد نقل ابن تيمية عن بعض أهل العلم أن هناك ألف دليل على إثبات علو الله سبحانه[٢]، وذكر هذا ابن القيم في (النونية) لكن اختلفت الطبعات[٣].

قوله: (**وقوله: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾**) من ضلالات أبي بكر بن العربي المالكي أنه ذكر في كتابه (عارضة الأحوذي)[٤] وفي شرحه على الموطأ[٥]: أن من قال إن الله في السماء فشيخه فرعون، وردَّ على هذا الكلام جمع من أهل العلم، كأبي عثمان الصابوني في كتابه (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)[٦] وغيره من أئمة

---

(١) «العلو للعلي الغفار» (ص٢٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥ / ١٢١).

(٣) نونية ابن القيم (٢/ ٤١٦)، وذكر في الحاشية أن في بعض النسخ ألفي دليل، وصرح في الصواعق المرسلة (١/ ١٦٤) أنها تقارب الألف.

(٤) عارضة الأحوذي (٢/ ٢٧٠).

(٥) المسالك في شرح موطأ مالك (٣/ ٤٥١).

(٦) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٧٦).

السنة[١]، وبينوا أن هذا الكلام خطأ، وبيّن هذا ابن القيم في (الصواعق المرسلة)[٢] ذكر أنه لم يقل هذا فرعون إلا لأن موسى قد أخبره أن الله فوق السماوات سبحانه.

وابن العربي المالكي أشعريٌّ جلد، وهو شديد في تقرير الاعتقاد الأشعري في كتابه (عارضة الأحوذي) وفي غيرها من كتبه.

قوله: (**وقوله: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾**) قوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ يختلف معنى (في) باختلاف معنى السماء، فإن أُريد بالسماء السماء السابعة فتكون (في) بمعنى على، قال سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١] أي على الأرض، وإن أُريد بالسماء ما علاك حتى يكون فوق المخلوقات، فتكون (في) ظرفية على بابها، ويعبر ابن تيمية عن السماء التي فوق المخلوقات بالوجود العدمي[٣]، أي في مكان لا مخلوقات فيه وانعدمت فيه المخلوقات، فالله فوق مخلوقاته، ذكر مفاد هذا ابن تيمية في (التدمرية)[٤] وغيرها[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٦٩)، (١٣/ ١٧٣).

(٢) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٢/ ٨٣٩).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٢٤٠).

(٤) التدمرية (ص ٨٥-٨٩).

فائدة: إطلاق المكان على الله تعالى من باب الإخبار، وقد أطلقه السلف، ونقله الدارمي عن بعض السلف[١]، وأطلقه الإمام أحمد في (الرد على الزنادقة والجهمية)[٢]، وابن بطة في (الإبانة)[٣] وغيرهم من أئمة السنة، فالمكان مكانان: مكان مخلوق والله فوقه سبحانه، والمكان بمعنى العلو فوق المخلوقات فهذا يُطلق على الله سبحانه.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، وقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾، وقوله: ﴿وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، وقوله: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾**).

المعية لها معنيان:

---

(٥) الفتوى الحموية (ص ٣٩٥)، وبيان تلبيس الجهمية (٥/ ٦٧).

(١) نقض الدارمي على المريسي (ص ٧٦، ٧٨، ١٦٨، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦).

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص ١٤٧).

(٣) الإبانة الكبرى (٧/ ١٤١).

المعنى الأولى: المعية العامة، وهي بمعنى مطلق المصاحبة، ولا تقتضي في اللغة الممازجة ولا الملاصقة، وإنما مطلق المصاحبة وكلٌّ مصاحبته بحسبه، وبحسب السابق واللاحق والمعنى، فتقول: سرتُ والقمرَ، القمر في السماء وأنت في الأرض ومع ذلك يصح أن يطلق عليه المعية، وتقول: وضعتُ الماء مع اللبن، أي اختلط الماء باللبن وامتزج، فهنا أُطلقت المعية بمعنى الاختلاط والامتزاج، وتقول: سرتُ مع صاحبي، بمعنى المقارنة والملاصقة، وهكذا، وسيأتي بيانه في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومقتضى المعية العامة العلم والإحاطة، وهذا ليس معناها وإنما مقتضاها ولازمها.

المعنى الثاني: المعية الخاصة، ومقتضاها النصرة والتأييد، ويدل على هذا آية سورة المجادلة، فإنه ابتدأها بالعلم: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ثم ختمها بالعلم فقال: ﴿إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧] فمعنى المعية العامة في اللغة مطلق المصاحبة، ومقتضى المعية العامة العلم والإحاطة، ومقتضى المعية الخاصة التأييد والنصر، وهذا ليس تأويلًا؛ لأن أهل السنة فسروها بمعناها وهو مطلق المصاحبة، وإنما المقتضى واللازم بالنظر إلى السابق واللاحق والمراد من ذكر المعية، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [النحل: ١٢٨] أي ينصرهم

ويؤيدهم، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] المراد أنه معهم بعلمه سبحانه.

قوله: (وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، وقوله: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾) هذه الآيات في إثبات القول والكلام، وتقدم أنها صفة فعلية؛ لأنها قد تنفك عن الله، وترجع إلى المشيئة.

وقوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] قال ابن النحاس: أجمع أهل اللغة على أن الفعل إذا أُكِّد بالمصدر فإنه على الحقيقة لا على المجاز(١)، ونقل كلامه ابن حجر في شرحه على البخاري(٢).

وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] لا يمكن أن يُعرب لفظ الجلالة (الرب) مفعول به؛ لأن الضمير الهاء لا يأتي إلا جرًّا ونصبًا، فما بعده لا يكون إلا مرفوعًا، فلا يمكن أن يكون الضمير فاعلًا، فقوله: ﴿وَكَلَّمَهُ﴾ المراد موسى -عليه السلام- فلا يمكن أن يكون موسى هنا الذي أُشير إليه بالضمير أن يكون فاعلًا، إذن: ﴿رَبُّهُ﴾ هو الفاعل سبحانه وهو الذي كلم موسى -عليه السلام-.

---

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١/ ٢٥١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٧٩).

قوله: (**وقوله: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾**) النداء لا يكون إلا بصوت، وهذا بإجماع أهل اللغة، كما نقله ابن تيمية في (الرسائل والمسائل)[1]، وهذا واضح لأن النداء للبعيد، ولا يمكن أن تنادي رجلًا بعيدًا وينتبه إليك إلا بصوت.

قوله: (**﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وقوله: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾، وقوله: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾**).

قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦] لا يُسمع إلا ما له صوت، وسمى المسموع قرآنًا، فالقرآن هو القرآن، فإذا حُفظ فهو القرآن، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وإذا سُمع فهو القرآن كما في قوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦] وإذا تلفَّظ به العبد فهو القرآن، كما ثبت عند أبي داود

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٣/ ١٥٥).

والنسائي من حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال: «**زينوا القرآن بأصواتكم**»، وإذا كُتب فهو القرآن، كما ثبت في البخاري ومسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو**»[(١)].

قوله: (**وقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾**) من أدلة أن القرآن غير مخلوق أنه مُنزَّل من عند الله، والمنزَّلات أقسامٌ ثلاثة:

القسم الأول: منزل من عند الله، وهو القرآن، قال تعالى: ﴿حم • تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١-٢] وهذا غير مخلوق.

القسم الثاني: منزل من جهة مخلوقة، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ [ق: ٩] وهذا مخلوق.

القسم الثالث: منزل ولم تُذكر الجهة، وهذا مخلوق.

ذكر هذه الأقسام الثلاثة ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) [(٢)] وابن القيم كما في (مختصر الصواعق) [(٣)].

قوله: (**وقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى**

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٥٦) رقم: (٢٩٩٠)، وصحيح مسلم (٦/ ٣٠) رقم: (١٨٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٨)، (١٢/ ٢٤٦-٢٥٧). (١٢/ ٥١٩-٥٢٠).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٤٢-٤٤٣).

وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ * وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾ وقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ وقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾.

وَهَذَا الْبَابُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى كَثِيرٌ، وَمَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ طَالِبًا لِلْهُدَى مِنْهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الْحَقِّ).

قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ أي حسَنَة ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ النظر إذا عُدِّي بـ(إلى) فهو بمعنى الرؤية البصرية، ومن العلماء من قال جزمًا ومنهم من عبَّر بأنه غالبًا، أما إذا عُدِّي بـ(في) فهو بمعنى التفكُّر، أما إذا لم يُعدَّ بـ(في) ولا بـ(إلى) فهو بمعنى الانتظار.

وقوله سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] ثبت في صحيح مسلم من حديث صهيب الرومي أنه فسر الزيادة برؤية الله سبحانه[١].

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١١٢) رقم: (١٨١).

قوله: (ثُمَّ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَتُبَيِّنُهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنْهُ) فالسنة بيانية للقرآن، قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] والذكر هو القرآن، وما نُزِّل إليهم هو السنة، وعلى إثر هذا ذهب الإمام الشافعي وأحمد في رواية، وهو اختيار ابن تيمية[١] إلى أن السنة لا تنسخ القرآن، لهذا الدليل ولغيره.

والسنة ما بين آحاد ومتواتر، وليس المراد بالتواتر ما يذكره المتكلمون في كتب أصول الفقه وسرى إلى كتب مصطلح الحديث: " **ما رواه جمعٌ عن جمع من أول السند إلى منتهاه وكان مستندهم الحس وتحيل العادة توافقهم وتواطؤهم على الكذب** " فإن تعريف التواتر بهذا المعنى مما ذكره المتكلمون، والأصوليون المتأثرون بعلم الكلام في كتب أصول الفقه ثم سرى إلى كتب مصطلح الحديث، وهذا التعريف للتواتر لا يعرفه علماء الحديث الأوائل، ولا مثال له عملي كما نص على هذا ابن حبان في مقدمة صحيحه[٢]، وذكره ابن النجار في (شرح الكوكب)[٣] في موضعين، وذكره الحازمي في (شروط الأئمة)[٤] وذكر أنه لا مثال

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٩٩) (١٧/ ٤٧).

(٢) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١/ ١٥٦).

(٣) شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٣٠).

(٤) شروط الأئمة الخمسة (ص ١١٨) و(ص ١٣٢).

عملي للتواتر بهذا المعنى، ويدل عليه كلام ابن الصلاح الذي نقله ابن حجر بلفظ: إلا أن يُدَّعى في حديث: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار»[١].

وإنما المحدثون الأوائل يذكرون التواتر بمعناه اللغوي، وهو المتكاثر، كما قال البخاري في حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» حديثٌ متواتر[٢]، أي: متكاثر، وليس هذا موضع الكلام على هذا لكن تعريف التواتر بمعناه عند المتكلمين لا يصح في نفسه ثم لا مثال له عملي.

وسنة النبي ﷺ حجة متى ما صح إسنادها، سواء كانت آحادًا أو متواترة بمعناه عند الأولين، وقد دل على ذلك عموم الأدلة في حجية السنة، كقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢] وقد بسط الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الرسالة)[٣] الأدلة على ذلك، وممن بسطه ابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام)[٤]، وابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٥]، وغيرهم من أهل العلم، بل وحكى ابن عبد البر في أوائل كتابه (التمهيد) الإجماع على أن الأحاديث

---

(١) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص٤٥).

(٢) القراءة خلف الإمام (ص ٧).

(٣) «الرسالة للشافعي» (ص٤٠١) «الحجة في تثبيت خبر الواحد».

(٤) «الإحكام في أصول الأحكام – ابن حزم» (١/ ٩٦).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة (ص٥٤٨).

الآحاد حجة في باب العقائد[١]، وابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (رد الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية)[٢]، وابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٣].

قوله: (وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ، مِنَ الْأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْقَبُولِ؛ وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهَا كَذَلِكَ) يشترط في الحديث الذي يحتج به أن يكون صحيحًا، لأن الحديث الضعيف ظن، والظن لا يجوز اتباعه، قال سبحانه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] ومفهوم المخالفة: إن جاء ثقة فاقبلوا خبره، فما لم تعرف ثقته فقد يكون فاسقًا، فإذا كان كذلك فإنه يُرد حديثه وخبره.

فيشترط في الاحتجاج بالسنة أن تكون صحيحةً، وقد نص على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الموضع، وابن قدامة في (لمعة الاعتقاد)[٤]، وأبو عثمان الصابوني في كتابه (عقيدة السلف أصحاب الحديث)[٥]، وذكره غيرهم من أهل العلم[٦]، بل إن العلماء مجمعون على أنه لا يحتج في الأحكام بالأحاديث

---

(١) التمهيد (١ / ٢)، (٥ / ١١٦).

(٢) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٤٣-٤٤).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص٥٩٠).

(٤) «لمعة الاعتقاد» (ص٥).

(٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ١٦٠ – ١٦١).

(٦) اعتقاد أئمة الحديث» (ص٤٩).

الضعيفة، حكى الإجماع ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[١] والشاطبي في (الاعتصام)[٢]، فإذا لم يُحتج بالأحاديث الضعيفة في الأحكام فعدم الاحتجاج بها في العقائد من باب أولى.

فإن قيل: كيف يُقال ذلك وفي كتب العقائد أحاديث ضعيفة؟

الجواب عن هذا من أوجه، وليس هذا موضع بسطها، لكن أقتصر على جوابين:

الجواب الأول: أن أفراد أهل السنة ليسوا معصومين، فقد يخطئ العالم من علماء السنة ويظن الحديث صحيحًا وهو ضعيف.

الجواب الثاني: أن التصحيح والتضعيف نسبي، فقد يصحح هذا الحديث فلان ويضعفه آخر، وقد ذكر هذا أبو عبد الله الحاكم في كتابه (المدخل إلى الإكليل)[٣].

قوله: (**الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْقَبُولِ**) إن هناك فرقًا بين القول بأن الحديث صحيح، وبين أن يتلقى الحديث أهل المعرفة بالقبول، فإن الحديث قد

---

(١) مجموع الفتاوى (١ / ٢٥٠).

(٢) «الاعتصام للشاطبي» (١/ ٢٨٧).

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص ٣١).

يتلقاه أهل المعرفة بالمقبول ولا يلزم أن يكون صحيحًا، لكنه قطعًا لا يكون منكرًا في دلالته، فإنه لو كان منكرًا في دلالته ما تلقوه بالقبول.

كما هو معلوم أن ما جاء إثباته من أسماء الله وصفاته يُثبت، وما جاء نفيه يُنفى، وما لم يأت نفيه ولا إثباته يُتوقف فيه، فإذا جاءت أحاديث ضعيفة في إثبات صفات لم يأت نفيها ولا إثباتها فنتوقف، ومثلها ما يتلقاها العلماء بالقبول، فتلقي العلماء لها بالقبول يدل على أنها غير منكرة، لكن لا يلزم أن تكون صحيحة ثابتة ولا تثبت بها صفة، أما الحديث الصحيح فهو حجة والأصل أن العلماء يتلقونه بالقبول إلا أن يكون هناك مانع من إجماع على تركه، في تفصيلٍ مذكور في كتب أصول الفقه.

وتفريعًا على هذا: ما يُذكر في كتب العقائد من الأحاديث والآثار قطعًا ليست منكرة، لكن لا يلزم أن تكون صحيحة، لأنها لو كانت منكرة ما ذكروها في كتب العقائد، فليس كل ما يُذكر في كتب العقائد يُتبنى، فلا يُتبنى إلا بعد التأكد من صحته، لكنه قطعًا ليس منكرًا.

قوله: (**مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**) يصح الفتح والضم في فعل (فأستجيب) و(أعطيه) و(أغفِرَ)، وهذا الحديث شديد على أهل البدع، وهو دالٌّ على النزول، وقد تقدم أن آيات المجيء والإتيان دالةٌ على النزول، وقد تنازع العلماء في نزول الله سبحانه هل إذا نزل يخلو العرش أو لا يخلو؟ على أقوال ثلاثة، وأصح هذه الأقوال الثلاثة أن

العرش لا يخلو، وهذا الذي عليه أئمة السنة الأوائل، كما قرره ابن تيمية في (شرح حديث النزول)[١]، لأن الأدلة دلت على أنه استوى على العرش، ودلت على أنه نزل، وليس في الأدلة أن العرش يخلو، ومن قال إن لازم النزول الخلو فقد شبَّه الله بخلقه.

وذهب عبد الرحمن بن مندة إلى أن العرش يخلو، وذهب عبد الغني المقدسي إلى أن التوقف، وكلا القولين خطأ، والصواب ما أجمع عليه السلف الأوائل، وهذه من الأمثلة على المسائل التي فيها إجماع متقدم.

والكلام على حديث النزول يطول، لكن هو كغيره من الصفات الفعلية، ولا يصح أن يُحمل على نزول أمره ولا رحمته؛ لأن الدليل قال: «**ينزل ربنا**»، ودلت الآيات على النزول كآيات المجيء والإتيان، ثم لازم هذا التأويل أن رحمة الله تنزل في الثلث الأخير من الليل فحسب، ورحمة الله نازلة في كل حين، ولازم هذا أن أمره ينزل في الثلث الأخير من الليل فحسب، وأمر الله نازل في كل حين.

---

(١) شرح حديث النزول (ص ٤٣، ٥٤، ٦٥).

وما نُقل عن مالك أنه فسر النزول بنزول أمره أنكره شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (شرح حديث النزول)[١]، وابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٢] وقد ذكره ابن عبد البر دون إسناد في كتابه (التمهيد)[٣].

قوله: (**وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ ... » الْحَدِيثَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**) أخرجه البخاري[٤] ومسلم[٥] من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه إثبات صفة الفرح لله.

قوله: (**وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ؛ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**) أخرجاه من حديث أبي هريرة[٦] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو دالٌّ على إثبات صفة الضحك.

قوله: (**وَقَوْلُهُ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ؛ يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ؛ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ» حَدِيثٌ حَسَنٌ**) هذا الحديث أورده شيخ الإسلام بلفظ «عَجِبَ» وتبعه ابن كثير في تفسيره[٧]، ورواه أحمد في مسنده[٨]

---

(١) «شرح حديث النزول» (ص٥٨).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٧٥).

(٣) «التمهيد - ابن عبد البر» (٧/ ١٤٣).

(٤) «صحيح البخاري» (٨/ ٦٧): «٦٣٠٨».

(٥) «صحيح مسلم» (٨/ ٩١): «٢ - (٢٦٧٥)».

(٦) «صحيح البخاري» (٤/ ٢٣): «٢٨٢٦ -»، «صحيح مسلم» (٦/ ٤٠): «١٢٨ - (١٨٩٠)».

(٧) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٧٢).

وابن ماجه[١] بلفظ: «يضحكُ رَبُّنَا» وهذا هو الصواب، والأصل أن نبقى على ما في كتب السنة إلى أن يتبيَّن خلاف ذلك.

والعَجَب والضحك صفتان فعليتان كباقي الصفات الفعلية، وللعجَب دافعان وسببان:

الأول: العجب لخفاء الأسباب، فمن خفي عليه أسباب شيءٍ عجب منه.

الثاني: العجب لمُغايرة الشيء لأمثاله.

والعجب الذي يُثبت لله بالمعنى الثاني دون المعنى الأول، كما قرره ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[٢]، ومنه قراءة: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].

قوله: (**وَقَوْلُهُ ﷺ: «لا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؛ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا - وَفِي رِوَايَةٍ: عَلَيْهَا - قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؛ وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**) هذان حديثان أدخل شيخ الإسلام بعضهما في بعض، أما الأول: «**لا تزال جهنم يُلقى فيها وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه**» هذا

---

(٨) «مسند أحمد» (٢٦/ ١٠٦) «١٦١٨٧».

(١) «سنن ابن ماجه» (ص٨٧) رقم: «١٨١».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٢٣).

أخرجه الشيخان من حديث أنس[١]، وفي الحديث الآخر: «**عليها قدمه**» هذا أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة[٢].

والمراد بالحديث أن الله يضع قدمه فوق جهنم، لا أنه يضع قدمه داخل جهنم، ويدل لذلك دليلان:

الدليل الأول: إجماع أهل السنة كما يستفاد من كلام ابن تيمية[٣].

الدليل الثاني: قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة ١٣] فهي تمتلئ بأهلها لكن لو وضع قدمه داخلها لامتلأت بقدم الله، وهي إنما تمتلئ بأهلها.

فقوله: «**يضع رب العزة فيها**» تفسره الرواية الأخرى: «**عليها**»[٤]، كقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١] أي على الأرض.

والقدم والرجل بمعنى واحد، كالإتيان والمجيء بمعنى واحد، ويدل على هذا صنيع أهل السنة، وقد دلت الأدلة على أن لله قدمين كما ثبت عند البيهقي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: الكرسي موضع القدمين[٥].

---

(١) «البخاري» (٨/ ١٣٤): «٦٦٦١»، «مسلم» (٨/ ١٥٢)، «٣٧ - (٢٨٤٨)».

(٢) «البخاري» (٦/ ١٣٨): «٤٨٤٩»، «مسلم» (٨/ ١٥١)، «٣٥ - (٢٨٤٦)».

(٣) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٤٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٦/ ١٣٨): «٤٨٤٩»، «صحيح مسلم» (٨/ ١٥١)، «٣٥ - (٢٨٤٦)».

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ..» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١]، وفي هذا الحديث أن الله يُنادي بصوت، والنداء كلامٌ بصوت، وهذا بإجماع أهل اللغة كما قرره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[٢].

وقوله: «فيُنادي بصوت» تأكيد للنداء الذي لا يكون إلا بصوت، وهذا من الأدلة في الرد على الكلابية والأشعرية الذين يقولون: إن كلام الله نفسي لا لفظي.

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَاجِبٌ وَلَا تُرْجُمَانٌ») هذا الحديث أخرجه الشيخان من حديث عدي بن حاتم[٣]، وقوله: «ترجمان» يصح بضم التاء وبفتحها: (تُرْجُمَان) و(تَرْجُمَان) ذكر هذا النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على مسلم[٤].

---

(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٩٦) رقم: (٧٥٨)، ونقض الدارمي على المريسي (ص ١٤٦ رقم: ٨٤)، والصفات للدارقطني (ص ٣٠ رقم: ٣٦ و٣٧).

(١) صحيح البخاري (٦/ ٩٧) رقم: (٤٧٤١)، وصحيح مسلم (١/ ١٣٩) رقم: (٢٢٢).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ١٥٥)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣١).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٣٢) رقم: (٧٤٤٣)، وصحيح مسلم (٣/ ٨٦) رقم: (١٠١٦).

(٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ١٠١).

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن الله يكلم عبده، ففيه إثبات صفة الكلام، وأن كلام الله بصوت؛ وذلك أن العبد يسمع ذلك، وبما أن العبد يفهمه فهو كلامٌ بحرف، وإثبات الصوت والحرف فيه ردٌّ على الكلابية والأشعرية الذين لا يُثبتون إلا الكلام النفسي.

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ فِي رُقْيَةِ الْمَرِيضِ: «رَبُّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ! تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ كَمَا رَحْمَتُكَ فِي السَّمَاءِ؛ اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجَعِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد) أخرجه أبو داود من حديث أبي الدرداء[1]، وهو يدل على إثبات العلو لله؛ لأنه قال: «ربنا الله الذي في السماء»، وتقدم أن قوله: «في السماء» إن أُريد السماء المخلوقة فـ(في) بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١] وإن أُريد السماء فوق المخلوقات فـ(في) على بابها، والسماء التي فوق المخلوقات تسمى المكان العدمي، وهو المكان الذي انعدمت فيه المخلوقات.

ويصح إطلاق المكان على الله من باب الإخبار كما تقدم.

---

(١) أبو داود (٦/ ٣٩) رقم: (٣٨٩٢)، والكبرى للنسائي (٩/ ٣٨١) رقم: (١٠٨٠٩ و١٠٨١٠).

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ) رواه البخاري[١] ومسلم[٢] من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقوله: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» فيه إثبات العلو.

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا) هذا الحديث هو المشهور بحديث الأوعال، وهو من حديث العباس بن عبد المطلب[٣]، وفيه إثبات العلو.

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ) هذا حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي، أخرجه الإمام مسلم[٤].

ومما في هذا الحديث صحة السؤال عن الله بـ(أين)؛ لأنه ﷺ قال: «أين الله؟» قالت: في السماء.

---

(١) صحيح البخاري (٥/ ١٦٣) رقم: (٤٣٥١).

(٢) صحيح مسلم (٣/ ١١٠) رقم: (١٠٦٤).

(٣) سنن أبي داود (٧/ ١٠٥) رقم:(٤٧٢٣).

(٤) صحيح مسلم (٢/ ٧٠) رقم: (٥٣٧).

وفي هذا الحديث جواز الاختبار في العقائد لمصلحة، والأصل عدم صحة الاختبار لكن إذا كانت هناك مصلحة صحَّ، وذلك أن عتق الرقبة إنما يصح للمؤمنة، فاختبرها حتى يتأكد من إيمانها، وقد أجاز السلف الاختبار لمصلحة.

ومن أسباب عدم الاختبار في العقائد أن تأخذ المُختبرَ العزةُ بالإثم فلا يُجيب -نسأل الله العافية-.

قوله: (**وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ: أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ» حَدِيثٌ حَسَنٌ**) هذا الحديث أخرجه البيهقي في (الأسماء والصفات)[١] وغيره[٢] من حديث عبادة بن الصامت، وفيه إثبات المعية، وتقدم الكلام على المعية وسيأتي -إن شاء الله تعالى-.

قوله: (**وَقَوْلُهُ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ؛ فَلَا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**) متفقٌ عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٣]، وهذا الحكم ليس خاصًّا بالصلاة على الصحيح بل

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٤٠) رقم: (٩٠٧).

(٢) الطبراني في الأوسط (٨/ ٣٣٦) رقم: (٨٧٩٦)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٢٤)، وقال: غريب، وكذا استغربه ابن كثير في تفسيره (٨/ ٩).

(٣) صحيح البخاري (١/ ٩٠) رقم: (٤٠٥)، وصحيح مسلم (٢/ ٧٦) رقم: (٥٥١).

حتى خارج الصلاة؛ لثبوته عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه عبد الرزاق[١]، وبه قال الإمام أحمد[٢].

وفي هذا الحديث أن الله قِبَلَ وجه عبده المصلي، ووجه أن الله تعالى قِبَلَ وجهه ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[٣] أن الكبير بالنسبة إلى الصغير كالمحيط به من كل وجه، وهذا كالشمس مع النجم، فكيف بالله الذي لا إله إلا هو مع الشمس؟ ثم كيف بالله مع آحاد الناس وفي الأرض؟

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ! رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ! رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ! فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى! مُنَزِّلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ! أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا. اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

تقدم الكلام على معنى هذا الحديث عند قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] ففي قوله ﷺ: «أنت الظاهر فليس فوقك شيء» إثبات العلو، وفي قوله ﷺ: «أنت الباطن» إثبات القرب، كما تقدم عن مقاتل بن

---

(١) «مصنف عبد الرزاق» (٢/ ١٤٣) رقم: (١٧٩٠).

(٢) «فتح الباري لابن رجب» (٣/ ١٢٣).

(٣) الفتوى الحموية (ص ٥٢٦).

حيان وعن ابن القيم أنهما فسرا الباطن بذلك، وقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء**» فيه إثبات أولية الله المطلقة، ففيه رد على من قال بتسلسل الحوادث في الأفراد إلى ما لا نهاية في الماضي، وقوله ﷺ: «**وأنت الآخر فليس بعدك شيء**» أن الله سبحانه آخر الأشياء، فهو أولها وآخرها.

والمراد بمسألة تسلسل الحوادث باختصار: أن أهل السنة يقررون في الصفات الفعلية -كما تقدم- أن كل صفة فعلية قديمة النوع والجنس، فمتى ما شاء الله أن يفعلها فعلها، كالغضب متى ما شاء أن يغضب غَضِب سبحانه، والكلام متى شاء أن يتكلم تكلم سبحانه، وهكذا في كل صفةٍ فعلية، فهي قديمة بقدم الله بالنظر إلى جنسها ونوعها، أما بالنظر إلى أفراد الفعل وأفراد الغضب فإنه يتجدد بحسب الحوادث، فكلام الله قديم بقدمه لكن لما جاء موسى لميقات الله كلمه ربه، فهذا تجديد للكلام، ومجيء الله قديم بقدمه سبحانه فمتى ما شاء أن يأتي ويجيء فيأتي ويجيء، وفي يوم القيامة يجيء سبحانه فيتجدد المجيء، والاستواء قديم النوع، ومتى ما شاء أن يستوي سبحانه استوى، لكن لما خلق السماوات والأرض استوى على العرش فتجدد الاستواء، فأفراد الصفات الفعلية تتجدد عند أهل السنة.

إذا تبين هذا فتسلسل الحوادث في الماضي إما أن يُنظر فيه إلى النوع والجنس أو أن يُنظر فيه إلى أفراد المخلوقات، فبالنظر إلى النوع والجنس فإن صفات الله قديمة بقِدَمِهِ، لكن بالنظر إلى أفراد مخلوقاته فهي لم تكن إلا بعده سبحانه؛ لأنه الأول الذي ليس قبله شيء، وهو الخالق لكل شيء، فلما كان

خالقًا صار المخلوق بعده، وكل المخلوقات حادثة فهي مسبوقة بعدم وقد أحدثها غيرها.

فبالنظر إلى جنس الصفات ونوعها فهي قديمة بقدم الله، وهذا التسلسل في الماضي، ويسمى تسلسل الآثار في الماضي، لكن بالنظر إلى أفراد الخلق وأن الله خلق هذا وخلق هذا، فقطعًا هذا حادث بعد أن لم يكن.

وأخطأ بعض أهل السنة وظنوا أن ابن تيمية يقول: بما أن الله خالقٌ وخلَّاقٌ فلابد أن الخلق قديم، وأن أفراد المخلوقات قديمة، وإلا كيف يكون خلَّاقًا وخالقًا؟ ثم قال: إذا كان الخلقُ كمالًا فالله متصف بالكمال في القِدَم، إذن خلَقَ في القدم ...، وهذا خطأ كبير، وهذا أصله منزعٌ مأخوذ من المتكلمين، وإلا قول أهل السنة أن صفة الخلق قديمة النوع لكن أفراد الخلق تأخر وجاء بعد أن لم يكن.

فإن قيل: إذا كان كمالًا لماذا تأخر؟ فيقال: يتأخر لحكمة، فتأخير الله الخلق لحكمة لا يُنافي أن يكون كمالًا، كما في الصحيحين من حديث أبي موسى أن النبي ﷺ قال: «**إن الله ليُملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته**»[1] أخذُ الظالم كمال، لكن الله أخَّره لحكمة، فلا يُنافي الكمال.

هذا التسلسل من حيث الجملة، وإلا تسلسل الحوادث أقسام ثلاثة:

---

(١) «صحيح البخاري» (٦/ ٧٤) رقم: «٤٦٨٦»، و«صحيح مسلم» (٨/ ١٩) رقم: «٢٥٨٣».

القسم الأول: تسلسل الفاعلين، أي الخالقين، وهذا منتفٍ بدلالة الكتاب والسنة والعقل، بأن يكون الخالق مسبوقًا بخالق وهكذا.. وهذا ممتنع بالدور العقلي، بالدور في الماضي، ويقال الدور القبلي.

القسم الثاني: التسلسل في الأفعال، ما من فعل إلا وقبله فعل إلى ما لا نهاية، وهذا منتفٍ؛ لأن لازمه أنه ليس هناك فعل أول فعل، ومقتضى أن هناك فعلًا أولًا ألا تكون الأفعال متسلسلة في الماضي، وإلا لزم من هذا الدور، فكيف الله هو الأول وليس هناك شيء قبله؟ ثم الأفعال متسلسلة إلى ما لا نهاية؟ وهذا منتفٍ بالدور القبلي، والدور دليل عقلي، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فالأمور كلها كانت بـ(كن) وقبل (كن) لم تكن شيئًا، فأول أمر كان بـ(كن).

القسم الثالث: تسلسل الآثار والعلل، وهو الذي تقدم ذكره، فالتسلسل في المستقبل يُقرره أهل السنة ولا ينازعون فيه، ويقرره الأشاعرة ولا ينازعون فيه، كتسلسل حوادث أهل الجنة وأهل النار، فتستمر الجنة والنار، وإنما نازع المعتزلة والجهمية ونازع أبو العلَّاف من المعتزلة وقال: يبقى أهل النار لكن تسكن حركاتهم ...إلخ التفصيل عند ذكر هذه المسألة.

لكن التسلسل في الماضي يُقر به طائفتان: الفلاسفة وأهل السنة، والفلاسفة يريدون معنى وأهل السنة يريدون معنى، فالفلاسفة يريدون أن من الأفلاك ما هو

مساوق لله -أي قديمة مع الله- وأن الأفلاك قديمة بقدم الله، وهذا كفر، قال ابن تيمية في (منهاج السنة)[١]: هذا كفر باتفاق اليهود والنصارى والمسلمين، أما أهل السنة فيريدون بالتسلسل في الماضي: أنه سبحانه متى ما شاء أن يفعل الفعل فعله، فصفاته الفعلية قديمة النوع.

هذا الأمر مع وضوحه وتكرار شيخ الإسلام له لم يفهمه المتكلمون من الأشاعرة، فكفَّروا ابن تيمية وقالوا: قد قال بقول الفلاسفة! وابن تيمية كرر وأبدى وأعاد أن القول بقول الفلاسفة كفر، وأنه يريد أن الله تعالى متى ما شاء أن يفعل فعل، ومع ذلك هم مصرُّون، وقد بسط ابن تيمية الكلام في كتابه (منهاج السنة) لاسيما المجلد الأول [٢]، وفي (درء تعارض العقل والنقل) [٣] ويذكره في مواضع مختلفة ككتاب (النبوات) [٤] فقد تكلم بكلام مفيد على تسلسل الحوادث، وفي مواضع كما من (مجموع الفتاوى) [٥] ومنها رسالته (الأكملية) [٦] وأشار فيها

---

(١) منهاج السنة النبوية (١ / ١٧٦-١٧٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (١ / ١٧٦-١٧٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٢٨٠-٢٨١) (١/ ٣٥١، ٣٦٣).

(٤)» النبوات لابن تيمية (١ / ٤٣٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٨، ١٠٦،٢٣٢)، (٨/ ٣٨٠).

(٦) الأكملية (ص٦٢).

إشارات مفيدة، ومنها (شرح العقيدة الأصفهانية) [١] وقسم التسلسل إلى أقسام، فكلامه ظاهر ولا إشكال عليه، لكن أخطأ فيه طوائف:

الطائفة الأولى: كفَّرته أو ضلَّلته وظنَّت أن قوله هو قول الفلاسفة، وهؤلاء هم المتكلمون والأشاعرة.

الطائفة الثانية: فهموا كلامه خطأ كأناس من أهل السنة ظنوا أن ابن تيمية يقول بأن المخلوقات وُجدت قديمة لكن بعد الله، ويقولون: لم يوصف بأنه خالق إلا والخلق كائن مباشرة، وقالوا: خلق المخلوقات كمال، فإذا كان كمالًا فكيف يتأخر عن الله؟ ولا شك أن خلق المخلوقات كمال، لكن الله يؤخره لحكمة، وأصل هذا التقرير مأخوذ من المتكلمين ورد ابن تيمية عليهم فيما تقدم ذكره من المواضع، وله ردٌّ سهل واضح في رسالة (الأكملية) [٢].

الطائفة الثالثة: فهموا كلامه خطأ كأناس من أهل السنة -أيضًا-، فقد التبس عليهم قول ابن تيمية، فرأوه في الظاهر يوافق الفلاسفة فعظم عليهم هذا الأمر فقالوا: ليت ابن تيمية لم يخض هذه المسألة، وهؤلاء لم يفهموا كلام ابن تيمية، فابن تيمية ما أراد أن يخوض هذه المسألة ابتداءً وإنما خاضها اضطرارًا لئلا يُنسب قول أهل السنة للفلاسفة فيُرد، ويُجعل قولًا كفريًّا.

---

(١) شرح الأصفهانية ص ١٠٦.

(٢) الأكملية (ص٧٠).

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ لَمَّا رَفَعَ أَصْحَابُهُ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ: «أَيُّهَا النَّاسُ! ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا؛ إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أصل الحديث في البخاري[١] ومسلم[٢] من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله: «اربَعوا على أنفُسكم» الهمزة همزة وصل مع فتح الباء، ذكره النووي في شرح مسلم[٣].

وفي هذا الحديث ذكر الصفات السلبية والنفي عن الله، لأنه قال: «فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا»، وقال: «إنما تدعون سميعًا قريبًا» والمراد بالقرب القرب الخاص؛ وذلك أن القرب قربان كما تقدم بحثه، ومقتضى القرب الخاص كمقتضى المعية العامة والخاصة.

قوله: (وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ؛ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ؛ فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا؛ فَافْعَلُوا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هذا حديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٤] وهو من الأدلة الكثيرة على إثبات الرؤية، وتقدم ذكر الآيات في إثبات الرؤية لله تعالى.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٥٧) رقم: (٢٩٩٢).

(٢) صحيح مسلم (٨/ ٧٣) رقم: (٢٧٠٤).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٢٦).

(٤) صحيح البخاري (١/ ١١٥) رقم: (٥٥٤)، وصحيح مسلم (٢ / ١١٣) رقم: (٦٣٣).

وقوله ﷺ: «لا تُضامُّون» بضم الميم، أي تتزاحمون على رؤيته، أو بتخفيف الميم أي لا تُظلمون بأن يرى بعضكم اللهَ دون بعض، ذكر هذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه على البخاري[١].

قوله: (إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُخْبِرُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ عَنْ رَبِّهِ؛ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ، فَإِنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ، كَمَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، مِنْ غَيْرِ: تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ: تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ) تقدم الكلام عن التحريف والتعطيل.

وقوله: (فَإِنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلَ السُّنَّةِ) أهل السنة فرقة واحدة، كما في حديث المغيرة بن شعبة وغيره: «لا تزال طائفة من أمتي ...»[٢]، وتقدم حديث معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة إلا فرقة واحدة وهي الجماعة»[٣] وهم السلفيون وأهل الأثر، وهم أهل الحديث، وهذه أسماء متعددة لمسمى واحد.

ثبت عند ابن أبي حاتم عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قال: تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة[٤].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٢٧).

(٢) صحيح البخاري (٩/ ١٠١) رقم (٧٣١١)، صحيح مسلم (٦/ ٥٣) رقم (١٩٢١).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٠١) رقم (٧٣١٢)، صحيح مسلم (٦/ ٥٣) رقم (١٠٧٣).

(٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٧٢٩).

ويسمون بأهل الحديث كما قال ذلك الإمام أحمد، ويزيد بن هارون، والبخاري [١]، لما ذكروا الفرقة الناجية قالوا: هم أهل الحديث، أي أهل السنة لا أهل الحديث الذين يُقابلون أهل الفقه، فإن لأهل الحديث إطلاقين: الأول ما يقابل أهل الفقه، والإطلاق الثاني ما يُقابل أهل البدع، والمراد الإطلاق الثاني كما بينه القاضي عياض في شرحه على مسلم [٢]، وبينه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) [٣]، ومنه كتاب أبي عثمان الصابوني: (عقيدة السلف أصحاب الحديث).

وأهل الحق فرقة واحدة، فليس الأشاعرة من أهل السنة؛ لأنهم خالفوا أهل السنة في كليات كثيرة، فلا يثبتون الصفات الفعلية، ولا الرؤية، ولا الكلام اللفظي، ولا الإرادة الشرعية وإنما يثبتون الإرادة الكونية، ويفسرون " لا إله إلا الله " بما يرجع إلى توحيد الربوبية، ومن عباراتهم: لا قادر على الاختراع إلا الله، ولا يثبتون العلو، ويقولون: كل كرامة تقع للنبي تقع للولي إلا نزول القرآن، وعندهم أن الكرامات لا تكون إلا على وجه التحدي، بخلاف أهل السنة، وفي الإيمان مرجئة لا يدخلون أعمال الجوارح في الإيمان، بل يقولون الإيمان هو

---

(١) نقله عنهم الخطيب البغدادي شرف أصحاب الحديث (ص ٢٦-٢٧).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ٣٥٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٧)، (٤/ ٩٥).

التصديق في أحد القولين، وفي القول الآخر يقولون الإيمان هو المعرفة، وغير ذلك من ضلالاتهم الكثيرة، فهم مبتدعة ضلال.

وقد بيّن ابن تيمية أنهم مبتدعة بطرق، وإن كان تصريحه قليلًا لغلبة الأشاعرة في زمانه، كما بينه الشيخ عبد الله أبا بطين في حواشيه على (لوامع الأنوار) لما عذر السفاريني في عدم كلامه على الأشاعرة باسمهم [١]، وهكذا يقال في ابن تيمية فإنه ما كان يذكرهم باسمهم لقوتهم في زمنه.

وقد بين ابن تيمية أن الأشاعرة مبتدعة من جهات:

الجهة الأولى: أنه ذكر ذلك كما في مجموع الفتاوى[٢].

الجهة الثانية: أنه ذكر أن المتكلمين مبتدعة، ومنهم الأشاعرة، وصرح في أكثر في موضع أن الأشاعرة متكلمون [٣]، فدل على أنهم مبتدعة.

الجهة الثالثة: أنه بيّن أن من خالف أهل السنة في باب الإيمان ولم يدخل أعمال الجوارح أنهم مبتدعة، ويدخل في ذلك الأشاعرة [٤].

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢ / ٥٢)

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢ / ١٨١ و٣٧٦) و(٣ / ٣٠ و٩٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٧١) (٢٠ / ٨٦) (٧ / ٦٣٦)

الجهة الرابعة: أنه جعل أهل السنة فرقة واحدة وذكر اعتقادهم كما في هذه العقيدة، فدل على أن كل من ليس كذلك فليس من أهل السنة بل هم مبتدعة ضلال.

تنبيه: أخطأ خطأً كبيرًا من قال إن الأشاعرة أهل سنة بالإطلاق العام دون الإطلاق الخاص، وأول من رأيته ذكر ذلك فيما أذكره وأشاعه هو الشيخ صالح آل الشيخ -عفا الله عنه- في شرحه على الواسطية [١]، فشاع وانتشر بين كثير من طلبة العلم، وهذا خطأ؛ فإن الأشاعرة مبتدعة، وأهل السنة فرقة واحدة وطائفة واحدة، وإنما يذكر ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) [٢] وكما في (مجموع الفتاوى) [٣] في سياق ذم الرافضة، فالرافضة عند العامة ليسوا أهل سنة بخلاف كل من سواهم فهم أهل السنة، فذكر ذلك ليُبيّن بُعد الرافضة عند عامة الناس، فصاروا يسمون كل من سواهم أهل سنة، وأنت تقول: العراق قسمان: أهل سنة ورافضة، وقد يكون من بين أهل السنة هناك أشاعرة وغيرهم، فلما قال ابن تيمية بالإطلاق العام بين أنه اصطلاح عند عامة الناس، وقد بينت هذا في كتاب (تأكيد

---

(١) اللالئ البهية في شرح العقيدة الواسطية (١/ ٧٤).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢ / ٢٢١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤ / ١٥٥).

المسلمات السلفية في أن الأشاعرة من الفرق غير المرضية) [١] ومن قرأ كلام شيخ الإسلام اتضح له هذا الأمر جليًّا.

وذكر ابن تيمية في الموضع نفسه أن أهل السنة هم الذين يقابلون أهل البدعة، وهذا هو الإطلاق الشرعي، والأحكام الشرعية تعلق به، وهم الذين عناهم في العقيدة الواسطية، أما القول بأن الأشاعرة أهل سنة في الاستعمال الشرعي، فهذا خطأ قطعًا، مع زعم أن لأهل السنة إطلاقين إطلاقًا عامًّا وإطلاقًا خاصًّا فهذا خطأ أيضًا، وإنما إطلاق ابن تيمية في لسان العامة لا في الاستعمال الشرعي -كما سبق-.

ومن الأخطاء أن بعض أهل الفضل لما سُئل: كيف كان الأشاعرة من أهل السنة؟ قال: هم أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، فيلزم على هذا أن المعتزلة أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة! وهذا خطأ، فهم ليسوا من أهل السنة البتة، بل إن ابن المبرد -وهو ابن عبد الهادي المتأخر- ألَّف كتابًا في الرد على ابن عساكر سماه (جمع الجيوش والدساكر في الرد على ابن عساكر) نقل عن ألف عالمٍ حذَّر من الأشاعرة -ثم قال-: ولو شئت لنقلت ذلك عن عشرة آلاف عالم، بل أكثر، ولكتبت فيهم أكثر من عشرة مجلدات [٢]، وابن عساكر أشعري جلد، فرد عليه في هذا الكتاب.

---

(١) رابط الكتاب: https://www.islamancient.com/ar/?p=15360

(٢) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص ٣٢٠).

قوله: (بَلْ هُمُ الْوَسَطُ فِي فِرَقِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الْوَسَطُ فِي الْأُمَمِ) معنى الوسط: الأكمل والأعدل والأخير والأحسن، فقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أي الأكمل، وليس المراد بالوسط بين الطرفين، فإن لازم هذا أن من نجح بتقدير جيد جدًّا أفضل ممن نجح بتقدير امتياز وتقدير جيد؛ لأنه وسط بينهما، وإنما المراد الوسط الأكمل، وهو أن ينجح بتقدير امتياز، لكن هذا الامتياز غلت عنه طائفة وجفت عنه طائفة أخرى.

قوله: (فَهُمْ وَسَطٌ فِي: بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ سبحانه وتعالى بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الْجَهْمِيَّةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ التَّمْثِيلِ الْمُشَبِّهَةِ) الجهمية لها إطلاقات:

الإطلاق الأول: الجهمية بالمعنى الخاص، وهم أتباع الجعد بن درهم ثم بعده الجهم بن صفوان.

الإطلاق الثاني: الذين أوَّلوا بعض الصفات، ويسمون جهمية.

فعلى الإطلاق الثاني تدخل الأشاعرة في الجهمية، وقد تكلم عن إطلاقات الجهمية ابن تيمية في كتابه (التسعينية) [١].

قوله: (وَهُمْ وَسَطٌ فِي: بَابِ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ) القدرية ومنهم المعتزلة في أفعال الله تعالى يقولون: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وأفعال

---

(١) التسعينية (١ / ٢٦٥).

العباد مستقلة عن فعل الله، ولا يثبتون من الإرادة إلا إرادة واحدة وهي الإرادة الشرعية، وتقابلهم الجبرية ومنهم الجهمية والأشاعرة، فيقولون: لا إرادة للعبد، بل أفعال العباد كالريش في مهب الريح، ولا يثبتون من الإرادة إلا الإرادة الكونية، ونفوا الحِكم والعلل في أفعال الله.

قوله: (وَفِي: بَابِ وَعِيدِ اللَّهِ بَيْنَ الْمُرْجِئَةِ وَبَيْنَ الْوَعِيدِيَّةِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ)

قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب، ومن المرجئة الجهمية، ومن المرجئة مرجئة الفقهاء، ومن المرجئة الأشاعرة، إلا أنه شاع عند السلف إذا أطلقوا لفظ المرجئة أنهم يريدون مرجئة الفقهاء وليس الجهمية، ذكر هذا ابن تيمية كما في المجلد السابع من (مجموع الفتاوى) [١]، وأجمعت المرجئة على أن الإيمان جزء واحد لا يتجزَّأ، لا يذهب شيء منه بذهاب بعضه، وأجمعت المرجئة على أن أعمال الجوارح ليست من الإيمان.

وقابل المرجئة الوعيدية، ومن الوعيدية القدرية -المعتزلة- ومنهم الخوارج والإباضية، وكلهم وعيدية، وكلهم يُكفِّرون بالذنوب، وأجمعت الوعيدية على التكفير بالكبائر واختلفوا في التكفير بالصغائر، وذكر الخلاف أبو عبيد القاسم بن سلَّام في أواخر كتابه (الإيمان) [٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧ / ٣٨٧).

(٢) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٥٠).

والخوارج يقولون في مرتكب الكبيرة -ومنهم من يقوله حتى في مرتكب الصغيرة-: كافر ومرتد حاله كحال اليهود والنصارى، وخلاف المعتزلة مع الخوارج في الدنيا خلاف لفظي، فيقولون: هو في منزلة بين منزلتين، أما في الآخرة فهو خالد مخلد في النار، وخلاف الإباضية مع الخوارج لفظي، يقولون: هو في الدنيا كافر كفر نعمة، أما في الآخرة فهو خالد مخلد في النار.

قوله: (**وَفِي: بَابِ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ بَيْنَ الْحَرُورِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَبَيْنَ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ**) المراد بالحرورية الخوارج، وهو اسم من أسمائهم، لأنهم انحازوا إلى جبل حروراء فسموا بهذا الاسم، والمعتزلة هم قدرية كما تقدم، وقيل إنهم سُموا معتزلة لأن واصل بن عطاء اعتزل مجلس الحسن البصري، وتقدم أن كل المرجئة والجهمية لا يدخلان أعمال الجوارح في الإيمان، وأن كليهما يرون الإيمان جزءًا واحدًا لا يتجزَّأ، إلا أنه إذا أُطلق لفظ المرجئة عند السلف فيراد مرجئة الفقهاء، وسيأتي التفصيل فيهم -إن شاء الله-.

وقد أجمعت الحرورية والمعتزلة والجهمية والمرجئة على أن الإيمان جزء واحد لا يتجزَّأ، وثمرة هذا أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقالت الخوارج: الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، لكن لا يزيد ولا ينقص، وذكر هذا أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الإيمان) [١] وابن حجر في شرحه على البخاري [٢]،

---

(١) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٥٠).

والسفاريني في (لوامع الأنوار) [١]، وأما المرجئة والجهمية فأجمعوا على أن أعمال الجوارح ليست من الإيمان، وسيأتي بيان هذه المذاهب -إن شاء الله-.

قوله: (وَفِي: أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الرَّوَافِضِ وَبَيْنَ الْخَوَارِجِ) فالروافض كفَّروا الصحابة كلهم إلا ستّةً أ وثلاثةً على خلاف بينهم، وغلوا في آل البيت، وفي المقابل كفَّر الخوارج الصحابة كعثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن العجائب في هذا الزمن أن يتقارب الإباضية مع الرافضة، مع أن الإباضية يكفرون عثمان وعليًّا، فيتقارب الرافضة مع الإباضية ويبتعد الإباضية من أهل السنة.

قوله: (وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا؛ يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ) المراد التواتر عند أهل السنة لا عند المتكلمين، ودل هذا الكلام على أن العلو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، ويُضاف إلى ذلك العقل والفطرة، أما الكتاب والسنة فقد تقدمت الأدلة على ذلك، أما الإجماع فحكاه ابن تيمية هنا، وحكاه الرازيان في عقيدتهما[٢] وغيرهما من أهل السنة[٣]، وأما العقل: فالموجودات إما أنها في

---

(٢) فتح الباري لابن حجر (١ / ٤٦).

(١) لوامع الأنوار (١ / ٤١٠، ٤١٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١ / ١٩٨).

(٣) انظر: عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ١٧٥، ١٧٦)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٥)، والتمهيد (٧/ ١٣٤).

علوٍّ أو في سُفل، والمكان الأعلى أفضل من الأسفل، ولله المثل الأعلى، وهناك أكثر من دليل عقلي في إثبات ذلك، وقد بين ذلك الإمام أحمد في (الرد على الزنادقة والجهمية)[١] وابن بطة في (الإبانة الكبرى)[٢] وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية[٣].

وأما الفطرة: فإن النفوس مجبولة على أنها إذا اشتكت رفعت بصرها إلى السماء، بل الحيوانات إذا اشتكت رفعت بصرها إلى السماء، لذلك إذا أراد الداعي أن يدعو رفع يديه إلى السماء.

وذكر ابن تيمية بعد ذلك كلامًا مفيدًا مفاده أنه لا تنافي بين علو الله والمعية، والسبب في ذلك أن معنى المعية مطلق المصاحبة، فلا يلزم من معنى المعية لغةً الملاصقة ولا الممازجة ولا الاختلاط ولا المقارنة، بل مطلق المصاحبة وكلٌّ مصاحبته بحسبه، فالقمر في السماء والإنسان في الأرض يقول: سرتُ والقمرَ، والقمر في كبد السماء، فصاحبه بما يناسب حال القمر في السماء، فكذلك علو الله، فعلو الله لا يتنافى مع المعية؛ لأن معنى المعية مطلق المصاحبة، وكلٌّ مصاحبته بحسبه، وإنما يظن من يظن التعارض بينهما لمَّا ظن أن معنى المعية

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص ١٤٧).

(٢) الإبانة الكبرى (٧/ ١٤٠-١٤١).

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٣٨٠).

الملاصقة أو الممازجة أو المخالطة وغير ذلك، وتقدم بحث المعية العامة ومقتضاها والمعية الخاصة ومقتضاها.

تنبيه: يفسر أهل السنة المعية بمطلق المصاحبة، فإن كانت معيةً عامة فمقتضاها العلم والإحاطة، وإن كانت معيةً خاصة فمقتضاها النصرة والتأييد، فلا يفسرونها بالمقتضى إلا من باب ذكر الشيء بمثلٍ من أمثلته أو بمقتضاه وغير ذلك مما يتساهل فيه كما تقدم بيانه، أما تفسيرها المطابق فهو بمعنى مطلق المصاحبة، فمن ظن من المؤولة أن أهل السنة لما قالوا إن المعية الخاصة بمعنى الحفظ أن ذلك تأويل فقد أخطأ إذا عُلم ما تقدم.

قوله: (**كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾**) هذه المعية العامة، وتقتضي العلم والإحاطة، وهكذا (**وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ، فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ**) فلا توجبه اللغة؛ لأن معنى المعية في اللغة مطلق المصاحبة (**بَلْ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ، وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ مُطَّلِعٌ إلَيْهِمْ؛ إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ، - وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ؛ مِنْ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَعَنَا؛ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ**).

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهذا الكلام يكتب بماء الذهب، فقوله: (**حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ**) فكل الصفات تُثبت على الحقيقة، فتقول: لله يدان حقيقيتان، والله يسمع حقيقةً، وله وجه حقيقي، وله عينان حقيقيتان، وله قدمان حقيقيتان، ويدل على هذا أمران:

الأمر الأول: الأصل في اللفظ أنه على الحقيقة.

الأمر الثاني: الإجماع، فقد أجمع أهل السنة على أن الصفات على حقيقتها، حكى الإجماع ابن عبد البر في كتابه (التمهيد)[1] ويدل عليه صنيع أئمة السنة، فإنهم لم يرضوا بتأويلها.

وهذا من أقوى ما يُرد به على المؤولة كالأشاعرة؛ لأنهم يظنون أن معنى أنها على الحقيقة أي أنها جارحة، ومعنى جارحة مخلوقة، وهذا خطأ، بل هي حقيقة تليق بالله، له يدان حقيقة تليق بالله، كما قلتم أيها الأشاعرة: إن الله يسمع حقيقة سمعًا يليق به، وقلتم: إن المخلوق يسمع سمعًا حقيقيًّا يليق به، فكلك يُقال في بقية الصفات.

قوله: (**وَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ: الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي**

---

(١) التمهيد (٧ / ١٤٥).

وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ، أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ») هذان الدليلان في القرب الخاص.

قوله: (وَمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ، لَا يُنَافِي مَا نَذْكُرُ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ) فالقرب عند أهل السنة قربان: قرب عام وقرب خاص، ومن القرب العام قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] والمراد قرب الله كما فسره السلف، وكحديث: «... وأنت الباطن ليس دونك شيء» المراد الدنو والقرب، فيُثبت لله القرب العام والقرب الخاص، خلافًا لبعض أهل السنة كابن تيمية [١] وابن القيم [٢] وتبعهم بعض أهل الفضل وقالوا: إن القرب قرب واحد وهو القرب الخاص، والصواب أن القرب نوعان كما درج على هذا السلف، وممن ذكر ذلك حرب الكرماني في كتابه (السنة) [٣].

فائدة: لازم القرب العام هو لازم المعية العامة، ولازم القرب الخاص هو لازم المعية الخاصة، إلا أن الفرق بين القرب والمعية لغةً: أن المعية بمعنى مطلق المصاحبة، أما القرب فهو ضد البُعد، والقرب والمعية لا يتنافيان مع علو

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٣)، (٥/ ١٢٩)، وشرح حديث النزول (ص ١٣٠).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ٦٥٨).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد (ص ٥٦-٥٧).

الله سبحانه، أما القرب الخاص فواضح، وكذلك القرب العام، فالله قريب مع علوه سبحانه.

قوله: (**وَمِنَ الإيمان بِهِ وَبِكُتُبِهِ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ**) ابتدأ شيخ الإسلام ابن تيمية في ذكر اعتقاد أهل السنة في كلام الله وفي القرآن، فأبتدئ بذكر معتقد أهل السنة في كلام الله ثم معتقد أهل السنة في القرآن؛ لأن القرآن من كلام الله، لذا ذكر ابن قدامة في (لمعة الاعتقاد) اعتقاد أهل السنة في كلام الله ثم قال: ومن كلام الله القرآن [١]. فكل دليلٍ يدل على أن كلام الله غير مخلوق يدل على أن القرآن غير مخلوق.

والأدلة على أن كلام الله غير مخلوق كثيرة، وقد بسطها أهل السنة ونشطوا في ذكرها لما قام المأمون بفتنة امتحان الناس وابتلائهم في القول بأن القرآن مخلوق، وتلاه المعتصم، ثم تلاه الواثق، ثم كشف الله الغمة بالمتوكل.

ومن الأدلة على أن كلام الله غير مخلوق ما يلي:

الدليل الأول: قال سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] دلت هذه الآية على أن كلام الله غير مخلوق من جهتين:

---

(١) «لمعة الاعتقاد» (ص١٨).

الجهة الأولى: أنه غاير بين الخلق والأمر، والأصل في العطف أنه للمغايرة.

الجهة الثانية: أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، فقوله سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ يفسره قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فبالأمر الذي هو كلامه خُلقت المخلوقات، فدل على أنه غير مخلوق.

وبهذا استدل أئمة السنة كسفيان بن عيينة فيما رواه الآجري[١]، والإمام أحمد[٢]، والدارمي في رده على الجهمية[٣]، وغيرهم من أئمة السنة.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾ [لقمان: ٢٧] دلت هذه الآية على أن كلام الله غير مخلوق، ووجه الدلالة: أنه لا ينفد، والذي لا ينفد غير المخلوق وهو صفته سبحانه، أما المخلوقات فإنها تنفد، وقد استدل بهذا أئمة السنة[٤] على أن كلام الله غير مخلوق.

---

(١) الشريعة للآجري (١/ ٥٠٤) رقم: (١٧١).

(٢) كتاب المحنة رواية ابن عمه حنبل (ص ١١٥).

(٣) «الرد على الجهمية للدارمي» (ص٢٠١): «**قال الله تبارك وتعالى: {إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون}** [النحل: ٤٠] **وقال هؤلاء: ما قال لشيء قط قولا وكلاما: كن فكان، ولا يقوله أبدا، ولم يخرج منه كلام قط، ولا يخرج، ولا هو يقدر على الكلام في دعواهم، فالصنم في دعواهم والرحمن بمنزلة واحدة في الكلام، فأي كفر أوضح من هذا**».

(٤) الدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٥٦: رقم ٢٨٣)، وابن تيمية كما في مجموع الفتاوى

الدليل الثالث: ما ثبت في صحيح مسلم [١] عن خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «**من نزل منزلًا فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك**»، وجه الدلالة: أنه لا أحد يُعيذ من جميع الشرور إلا الله تعالى وصفاته، وصفاته منه سبحانه، فدل على أنها غير مخلوقة، وبهذا استدل نعيم بن حماد الخزاعي[٢]، والإمام أحمد[٣].

الدليل الرابع: إجماع أهل السنة على أن كلام الله غير مخلوق، حكى الإجماع الإمام أحمد [٤]، والرازيان [٥]، وأبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث) [٦]، وغيرهم من أهل السنة.

(١٢/ ٣٠٣ و١٧/ ٨٦، ١٥٧، ٢٧٨) وفي منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٥٩-٣٦٠)، وفي درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١٩).

(١) صحيح مسلم (٨/ ٧٦) رقم: (٢٧٠٨).

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري (ص٩٦).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٤٧٧)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٢٣)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٢٣٠).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد (ص ٢٢).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٨).

(٦) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ١٦٥).

فإذا تقرر هذا، فإن القرآن من كلام الله، والدليل على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦] فسمى القرآن كلامه، وقال سبحانه: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ﴾ [البقرة: ٧٥] فدل على أن القرآن من كلام الله.

والأدلة على أن القرآن غير مخلوق ما يلي:

الدليل الأول: كل دليل يدل على أن كلام الله غير مخلوق.

الدليل الثاني: قوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ • عَلَّمَ الْقُرْآنَ • خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: ١-٣] جعل الإنسان مخلوقًا، والقرآن مُعلَّمًا فدل على أن القرآن غير مخلوق، وبهذا استدل الإمام أحمد في (المحنة) [١].

الدليل الثالث: أن القرآن مُنَزَّلٌ من عند الله، فدل على أنه غير مخلوق، قال سبحانه: ﴿حم • تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ١-٢].

وقد تقدم أن المُنزَّلات أقسام ثلاثة، وأن القرآن تميَّز بأنه مُنَزَّلٌ من عند الله.

الدليل الرابع: أن الله تعالى قال في القرآن: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] فلو كان القرآن مخلوقًا لكان فيه دعوة للشرك، والقرآن قائم على إفراد الله بالعبادة، وقد استدل بهذا سليمان بن داود الهاشمي فيما رواه

---

(١) كتاب المحنة رواية ولده أبي الفضل صالح (ص ٢٣١).

البخاري في (خلق أفعال العباد)[١]، والدارمي في رده على الجهمية[٢]، وغيرهم من أئمة السنة.

قوله: (مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ) منه بدأ: أي تكلم به ابتداءً، فلذا صار كلامه، وإليه يعود: أي أن القرآن والمصاحف ترتفع في آخر الزمان، كما ثبت عند الحاكم[٣] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وثبت عن ابن مسعود عند الدارمي[٤]، وثبت عند البيهقي والدارمي[٥] عن عمرو بن دينار أنه قال: **" أدركت الناس من سبعين سنة يقولون الله خالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود "**،

---

(١) خلق أفعال العباد للبخاري (ص٣٦).

(٢) الرد على الجهمية للدارمي(ص١٨١).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٩/ ٤٧١-٤٧٢) رقم: (٨٧٩٦).

(٤) سنن الدارمي (٤ / ٢١٠٥) رقم: (٣٣٨٤)، و(٤/ ٢١٠٦) رقم: (٣٣٨٦)، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢/ ٣٣٥) رقم: (٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٢٩٢٢) رقم: (١٦٥٨٦)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٤١) رقم: (٨٦٩٨) وغيرهم.

وهو صحيح عن ابن مسعود بمجموع طرقه، وصحح إسناد الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ١٦).

(٥) الدارمي في "الرد على الجهمية" (ص ١٨٩: رقم ٣٤٤)، وفي نقض المريسي (ص ٢٦٤)، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٢٩)، والطبري في "صريح السنة" (ص ١٩: رقم ١٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٦٠) رقم: (٣٨١)، الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٥٩٦) رقم: (٥٣١)، وقوام السنة في "الحجة في بيان المحجة" (١/ ٣٦٥)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٦/ ٧) رقم: (١٨٤)، وانظر التسعينية (١/ ٣٦٨- ٣٧١).

وقد أجمع على هذا أئمة السنة كما يدل عليه كلام الفضل بن دُكين [١]، ويُستفاد من كلام الإمام أحمد [٢]، وذكر الإجماع ابن تيمية في (التسعينية) [٣].

قوله: **(وَأَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، هُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَامُ غَيْرِهِ)** ولم يتكلم به غيره، وهذا ردٌّ على الجهمية والمعتزلة الذين يُنكرون أن الله تكلم حقيقةً، وإنما يجعلون إضافة الكلام إلى الله إضافة مخلوق إلى خالقه، وهذا لا يستقيم كما تقدم بحثه، وأن المُضافات أقسامٌ ثلاثة، وكلام الله لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات وإنما يقوم بالله لما أُضيف إليه.

وقد اعتمد الجهمية والمعتزلة على أدلة عقلية زعموها براهين وهي لا شيء، ثم تطلَّعوا في الأدلة الشرعية ما يؤيد ما يذهبون إليه، وهذه طريقتهم فهم يذكرون أدلة الكتاب والسنة اعتضادًا لا اعتمادًا، ومما ذكروا أن الله جعل القرآن مجعولًا كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] فقالوا: الجعلُ بمعنى الخلق كما قال سبحانه: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] قالوا: أي خلق الظلمات والنور.

وقد ردَّ عليهم العلماء بردين:

---

(١) التسعينية (١/ ٣٥٦).

(٢) الإبانة الكبرى (٦/ ٣٣)، (مجموع الفتاوى (١٧/ ٨٣).

(٣) التسعينية (١/ ٣٦٣- ٣٦٤)، و(٢/ ٥٣٠).

الرد الأول: أن (جعل) إذا نصبت مفعولين لا تكون بمعنى (خلق) وإنما بمعنى (صَيَّرَ) فقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] (قرآنًا): المفعول الأول، و(عربيًّا): المفعول الثاني، فلا تكون بمعنى خلق وإنما بمعنى صيَّرَ، بخلاف إذا نصبت مفعولًا واحدًا فقد تكون بمعنى خلقَ أو بمعنى صيَّرَ، فقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] بمعنى خلقَ.

وقد ذكر هذا تأصيلًا الزمخشري في تفسيره[١]، وذكره استدلالًا على المعتزلة القرطبي في تفسيره[٢]، وابن القيم في كتابه (شفاء العليل)[٣]، وابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية[٤].

الرد الثاني: وهو أقوى من الأول، وهو أن (جعلَ) إذا نصبت مفعولين قد تكون بمعنى (خلقَ) وقد تكون بمعنى (صيَّرَ)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢] (جعلنا) نصبت مفعولين، الأول (الليل) و(النهار) معطوف عليه، والمفعول الثاني: (آيتين)، فنصبت مفعولين وصارت بمعنى صيَّرَ

---

(١) تفسير الكشاف (٢/ ٣).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٢٢٨).

(٣) شفاء العليل (١/ ٤٣٥).

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ١٨٢).

أو خلقَ، فجاءت الأدلة على أن القرآن غير مخلوق فصار معنى (جعلَ) هنا (صيَّرَ) لا (خلقَ)، وهذا صنيع الإمام أحمد في رده على الزنادقة والجهمية[١].

ومما استدل به المعتزلة والجهمية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] فقالوا: ابتدأ الكلامُ من الشجرة، فدل على أنه وصفٌ للشجرة.

وردَّ عليهم أئمة السنة كالآجري في كتابه (الشريعة)[٢] وشيخ الإسلام ابن تيمية[٣] وابن أبي العز الحنفي[٤]، وبيَّنوا أن النداء من الله لا من الشجرة؛ لأمور:

الأمر الأول: أن النداء إنما يكون للبعيد، والشجرة كانت قريبة.

الأمر الثاني: أنه قال: ﴿أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] وهذا لا يقوله مخلوق، فدل على أن الشجرة لم تقل ذلك.

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص١٠١).

(٢) الشريعة للآجري (٣/ ١١٠٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥١٨)، و«شرح العقيدة الأصفهانية (ص٣٥، ص١١١ ص ٢١٢).

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١ / ١٨٣).

فإن قيل: ما معنى قوله تعالى: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ﴾؟ فيقال: (مِن) ابتدائية للغاية، أي ليس الكلام منها وإنما جاء من جهتها، فلذلك لم تكن الشجرة متكلمةً بالقرينتين السابقتين، وإنما جاء الكلام من جهة الشجرة.

ثم يؤيد هذا كل ما سبق من الأدلة على أن كلام الله غير مخلوق.

وقوله: (تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً) أي ليس مجازًا، وقد تقدم في المقدمات أن أسماء الله وصفاته على الحقيقة لا على المجاز، وأن هذا بالإجماع الذي حكاه ابن عبدالبر في كتابه (التمهيد)[١].

قوله: (وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ: بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ أَوْ عِبَارَةٌ عَنْهُ) في هذا الكلام ردٌّ على طائفتين: على الكلابية والأشعرية، فإنهما متفقان على أن الكلام نفسي لا لفظي، فليس لكلام الله صوت ولا حرف، بل هو كلامٌ نفسي، وقالت الكلابية: القرآن الذي بين أيدينا هو حكاية عن كلام الله، وقالت الأشعرية: هو عبارة عن كلام الله، والفرق بينهما كما ذكره ابن تيمية في (التسعينية)[٢] أن الحكاية هي التقليد، فتقول: حاكى فلانٌ فلانًا أي قلده، أما العبارة: فهي ذكر

---

(١) التمهيد (٧ / ١٤٥).

(٢) التسعينية (٢/ ٤٣٨) و(٣/ ٩٦٦).

الكلام بالمعنى وبعبارة أخرى وبمعنى غير اللفظ التي تُلفِّظ به، وكلا الطائفتين متفقان على أن الكلام نفسيٌّ لا لفظيٌّ.

وما ذكر هؤلاء مردود بأوجه كثيرة بسطها أئمة السنة، وسيأتي -إن شاء الله- في آخر الكلام عن كلام الله ذكر أوجه الرد على هذه الطائفة، وحقيقة قولهم أن القرآن مخلوق، وقد اعترف بهذا اللازم الرازي[١]، لأن مقتضى قولهم أن القرآن الذي بين أيدينا ليس كلام الله وإنما عبارة عن كلام الله، فيكون مخلوقًا، واعترف وصرح بذلك طائفة منهم صاحب (الجوهرة) [٢].

قوله: (**بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي الْمَصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللَّهِ حَقِيقَةً**) تقدم عند ذكر الآيات أن القرآن كلام الله سواء حُفظ كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وسواء تُلِيَ وسُمع كقوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦] وسواء كُتب كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الصحيحين: «**لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو**»[٣]، وسواء تُلفِّظ به كما ثبت عند أبي داود والنسائي من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**زينوا القرآن بأصواتكم**»[٤].

---

(١) التسعينية (٢ / ٦١٨)، ومجموع الفتاوى (٦ / ١٧٩).

(٢) شرح جوهرة التوحيد للباجوري ص (١١٤-١١٥) (١٧٣، ١٧٩).

(٣) صحيح البخاري (٤/ ٥٦) رقم: (٢٩٩٠)، وصحيح مسلم (٦/ ٣٠) رقم: (١٨٦٩).

(٤) أبو داود (٢/ ٥٩٤) رقم: (١٤٦٨)، والنسائي (٢/ ١٧٩) رقم: (١٠١٥ و١٠١٦)، وابن ماجه

قوله: (**فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا**) إن هناك فرقًا بين الكلام والقول، فإن الكلام إنما يُنسب إلى من تكلم به مبتدئًا، فتقول: حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» كلام رسول الله ﷺ لأنه قاله مبتدئًا، أما القول فقد يُنسب إلى من قاله مبتدئًا وقد يُنسب إلى من ينقله، فإذا قلت لقوم: «**إنما الأعمال بالنيات**». فيقولون: إن قولك «**إنما الأعمال بالنيات**» ...، فإن قولهم: هذا قولك، يصح؛ فإن القول يُنسب لمن نقله ويُنسب لمن تكلم به ابتداءً، بخلاف الكلام فلا يُنسب إلا لمن تكلم به ابتداءً.

لذلك نُسب القرآن قولًا لجبريل -عليه السلام- ولمحمدٍ ﷺ، قال سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ • وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١] المراد به محمد ﷺ، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ • ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠] وأراد به جبريل -عليه السلام-.

وهناك نسخة من الواسطية فيها قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "**وهو كلام الله حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف**"[(١)]، وهذا ردٌّ على الأشعرية والكلابية، فإن أهل السنة يقررون أن الكلام لفظيٌّ

(٢/ ٣٦٦) رقم: (١٣٤٢)، وأحمد (٣٠/ ٤٥١) رقم: (١٨٤٩٤)، وإسناده صحيح، وعلقه البخاري في صحيحه (٩/ ١٥٨) وصححه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٨٦).

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٤٤).

ونفسي، ويُقال: حرفي ومعنوي، فيقال: الحرف والمعنى، والأصل في الكلام أنه يُنسب إلى صاحبه لفظًا ومعنى، لفظًا ونفسيًّا، ولا يُحمل على أحدهما إلا لقرينة، وقد قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التسعينية) [١] وغيرها.

روى البخاري[٢] عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم**»، فقوله ﷺ: «**ما حدثت به أنفسها**» يُحمل على الكلام النفسي لأنه نص عليه، وقوله ﷺ: «**ما لم تعمل أو تتكلم**» هذا الكلام اللفظي والنفسي؛ لأن الأصل في الكلام أن يُحمل على اللفظي والنفسي، وعلى الحرف والمعنى.

ثبت في البخاري ومسلم عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**قال الله تعالى: من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي**» [٣] هذا كلام نفسي لقرينة «**ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه**» هذا الكلام اللفظي والنفسي، فإذن لا يُحمل على أحدهما إلا لقرينة.

والرد على قول الكلابية أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري في قولهم بالكلام النفسي دون الكلام اللفظي من أوجه:

---

(١) التسعينية (٢ / ٦١٨)، ومجموع الفتاوى (٦ / ١٧٩).

(٢) صحيح البخاري (٧/ ٤٦) رقم: (٥٢٦٩).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٢١) رقم: (٧٤٠٥)، وصحيح مسلم (٨/ ٦٢) رقم: (٢٦٧٥).

الوجه الأول: أن قولهم هذا بدعة لم يسبقهم إليها أحد من العالمين، ذكر هذا السجزي في رسالته (الرد على من أنكر الحرف والصوت)[١] وهذه الرسالة كلها في الرد عليهم، وذكر ذلك أيضًا ابن تيمية في (التسعينية)[٢].

الوجه الثاني: قال سبحانه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] فجعل ما تلفظ به كلامًا.

الوجه الثالث: تقدم الحديث القدسي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه**»[٣] فأثبت الكلام اللفظي.

الوجه الرابع: كل دليل فيه إثبات الصوت، وقد تقدم أن آيات وأحاديث النداء تدل على الصوت، وتقدم حديث أبي سعيد: «**فينادي بصوت**»[٤].

الوجه الخامس: كل دليل فيه إثبات الحرف، كما ثبت في الصحيحين من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، أن النبي ﷺ قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»[٥]،

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١١٥).

(٢) التسعينية (٢/ ٤٣٨).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٢١) رقم: (٧٤٠٥)، وصحيح مسلم (٨/ ٦٢) رقم: (٢٦٧٥).

(٤) صحيح البخاري (٦/ ٩٧) رقم: (٤٧٤١)، وصحيح مسلم (١/ ١٣٩) رقم: (٢٢٢).

(٥) صحيح البخاري (٣/ ١٢٢) رقم: (٢٤١٩)، صحيح مسلم (٢ / ٢٠٢) رقم: (٨١٨).

وثبت في سنن سعيد بن منصور[١] عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا أنه قال: الحرف في كتاب الله بحسنة، لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف، ولما وصف المشركون النبيَّ ﷺ بأنه شاعر دل على أنه يتكلم بكلامٍ له حروف.

فهذه الأدلة وغيرها دالة على بطلان قول الكلابية والأشاعرة في أن الكلام نفسي فحسب.

وقد اعتمد الكلابية والأشعرية في قولهم بالكلام النفسي دون اللفظي على بيت للأخطل، وهو قوله:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جُعل اللسان على الفؤاد دليلًا

وقد بسط الرد عليهم في قولهم بالكلام النفسي فحسب السجزي في رسالته لأهل زبيد[٢]، وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٣] و(التسعينية)[٤] وغيرها وابن القيم في (الصواعق المرسلة)[٥] وكما في (مختصر الصواعق)[٦]،

---

(١) سنن سعيد بن منصور (١/ ١٧) رقم: (٤).

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص ٢١٦- ٢٢١).

(٣) مجموع الفتاوى (٦ / ٢٩٦)، (٧ / ١٣٨).

(٤) «التسعينية» (٢/ ٦٦١).

(٥) الصواعق المرسلة (١ / ١٤٨).

(٦) مختصر الصواعق (ص ٥٠٩) وما بعدها.

وابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية [١]، وممن رد عليهم ابن قدامة وله رسائل في الرد على اعتقاد الأشاعرة في أن القرآن نفسي لا لفظي [٢].

والردود عليهم كثيرة وألخص أهمها:

الرد الأول: إن طريقة العرب الأوائل ألا يفسروا الشيء بالمطابق وإنما يفسروه بذكر فرد من أفراده، فقول الأخطل: " **إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جُعل اللسان على الفؤاد دليلًا** " يريد الكلام الأهم وهو الكلام النفسي؛ لأن الكلام اللفظي تبع للنفسي.

الرد الثاني: أن معنى الكلام مما شاع في الألسن فلا يصح أن يُرجع فيه إلى بيت وتُترك الأدلة الكثيرة من كلام العرب وشعرها ومن الأدلة من الكتاب والسنة وغير ذلك، فهو أمر شاهر وظاهر لا يُرجع فيه إلى بيت ويُترك ما عداه.

الرد الثالث: أن هذا البيت ليس في ديوان الأخطل بهذا اللفظ، كما ذكره أبو البيان ونقله عنه السجزي[٣]، فإنه طالع ديوان الأخطل ولم يجده، وكذلك نقله

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١ / ١٩٩).

(٢) رسالة (حكاية المناظرة في القرآن مع أهل البدع)، و(البرهان في بيان القرآن)، و«رسالة في القرآن وكلام الله».

(٣) رسالة السجزي إلى أهل زبيد ص ١٢٠.

عنه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الصواعق المرسلة)[١]، وذكره غيره[٢]، ومنهم من ذكر أنه في ديوان الأخطل بلفظ آخر.

الرد الرابع: أن هؤلاء الكلابية والأشعرية متناقضون، فهم لا يقبلون الأدلة من الكتاب والسنة بحجة أنها ظنية، ثم يفزعون إلى بيت لنصرانيٍّ قد ضل في باب الكلمة وهذا مما يُضعف أن يعتمد عليه في معنى الكلام.

وغير ذلك من الأوجه التي ذكرها أئمة السنة.

قوله: **(وَقَدْ دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ وَبِرُسُلِهِ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَانًا بِأَبْصَارِهِمْ، كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، وَكَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا يُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَرَوْنَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ كَمَا يَشَاءُ اللَّهُ سبحانه وتعالى)**.

اعتقاد رؤية الله تعالى قد دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل، أما الكتاب والسنة فقد تقدم ذكر الأدلة في ذلك، وأما الإجماع فقد توارد أهل السنة على حكاية الإجماع على ذلك في كتب الاعتقاد ومنها هذا الكتاب، وممن ذكر

---

(١) الصواعق المرسلة (١ / ١٤٨).

(٢) وذكره محمد محي الدين عبد الحميد، في تحقيقه على (شرح شذور الذهب) شرح شذور الذهب (ص ٥٢).

ذلك الإمام أحمد في (أصول السنة)[١]، وأبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث)[٢].

أما العقل: فقد قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ [٣]: كل موجود يمكن أن يُرى، واستدل به ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية [٤].

فإن قيل: الروح موجودة ولا تُرى؟

فيقال: بلى تُرى، والدليل ما روى مسلم[٥] من حديث أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ دخل على أبي سلمة، فلما قُبضت روحه شخص بصره، فقال ﷺ: «**إن الروح إذا قُبض تبعه البصر**» فضج ناس من أهله ... الحديث، فليس لازمًا أن تُرى الروح دائمًا لكنها قد تُرى، فإذن كل موجود فإنه يُرى.

وذكر ابن تيمية أنهم يرونه حقيقةً بأعيانهم، وهذا كما في حديث جرير وغيره، ثم ذكر هاهنا أن أهل الإيمان يرونه في موضعين، الموضع الأول قال: (**يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ**) عرصات: جمع عَرْصَة، وهي المكان

---

(١) «أصول السنة لأحمد بن حنبل» (ص٢٣) رقم: «٣».

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ٢٦٣).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٣٣٢).

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٥٠).

(٥) صحيح مسلم (٣/ ٣٨) رقم: (٩٢٠).

الواسع كما في (النهاية) لابن الأثير[١]، والدليل على أنهم يرونه يوم القيامة قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] قال الإمام مالك[٢] والشافعي[٣] وأحمد[٤]: لما حجب الكفار عن رؤيته يوم القيامة دل على أن أهل الإيمان يرونه.

ويدل لذلك حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الطويل[٥]، وفيه أنهم يرون الله عز وجل ويتبعونه.

أما الموضع الثاني: في دخول الجنة، ويدل لذلك قول الله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] في حديث صهيب الرومي قال ﷺ: «**الزيادة النظر إلى وجه الله الكريم**»[٦].

ويتعلق بالرؤية مسائل:

المسألة الأولى: أن الطوائف في رؤية الله على أقسام ثلاثة:

القسم الأول: أثبتوا الرؤية حقيقة، وهم أهل السنة.

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٢٠٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٦ / ٤٩٩).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧ / ٦٠) رقم: (٥٥)، وتفسير الشافعي (٣ / ١٤٢٩).

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص ١٣٣).

(٥) البخاري (٨/ ١١٧) رقم (٦٥٧٣ و٦٥٧٤)، ومسلم (١/ ١١٢) رقم (١٨٢).

(٦) صحيح مسلم (١/ ١١٢) رقم: (١٨١).

القسم الثاني: أنكروا الرؤية، وهم الجهمية والمعتزلة.

القسم الثالث: قرروا أنه يُرى إلى غير جهة، وهؤلاء هم الأشاعرة، وحقيقة قولهم أن الله لا يُرى؛ لأن معنى أنه يُرى إلى غير جهة أنه لا يُرى، واعترف بهذا اللازم الرازي[١]، وما تقدم من ذكره الأدلة ردٌّ على هذه الطوائف الضالة.

المسألة الثانية: أن هناك إجماعًا قديمًا على أنه لا يرى اللهَ في عرصات يوم القيامة إلا المؤمنون، ولا يراه الكفار ولا المنافقون، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وهذا الإجماع مستفاد من كلام أئمة السنة، كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] قالوا: فلما حجب الكفار دل على أن أهل الإيمان يرونه.

وقد ذُكر بعد ذلك خلاف، فقالت طائفة: يراه المؤمنون والمنافقون، وهذا قول ابن خزيمة[٣] وجماعة[٤]، وقالت طائفة: يراه المؤمنون والمنافقون والكفار، وهو قول أبي الحسن بن سالم وأتباعه، وسهل التستري، وجماعة[٥].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٤٠١)، و«التسعينية» (٣/ ٩٦١).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٧ و٥٠١).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٤٢٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠١)، وانظر إبطال التأويلات لأبي يعلى (٢ / ٢٩٥).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٨).

وهذان القولان حادثان قد حدثا بعد إجماع سابق كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية[١]، ونقل ابن تيمية في رسالته لأهل البحرين عن أبي يعلى الإجماع على أن الكفار لا يرونه في عرصات يوم القيامة[٢].

فإن قيل: إن في ألفاظ حديث أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الصحيحين ما يستفاد منه أن غير أهل الإيمان يرونه؟

فيقال: هذه الألفاظ إذا دُقق فيها مع مراعاة الإجماع، والإجماع قطعي في دلالته -وليس في ثبوته- فتُحمل هذه الألفاظ على محملٍ يتفق مع الإجماع.

المسألة الثالثة: يتفاضل أهل الإيمان في رؤية الله كمًّا وكيفًا، أما كيفًا: فكلما كانوا أكثر صلاحًا رأوا الله على صورةٍ أحسن، وأما كمًّا: فكلما كانوا أكثر طاعةً رأوا الله أكثر من غيرهم، ويدل لذلك ما ثبت عند ابن بطة في (الإبانة الكبرى)[٣] عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية[٤]- أنه كان لا يُسبق إلى الجمعة، وقد سُبق يومًا فقال: وما رابع أربعة ببعيد، فكان الرابع، ثم قال: إن

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠١).

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد (ص ١٣١ من الملحق)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ٤١ و٤٢)، والدارقطني في "رؤية الله" (ص ٢٦٨) رقم: (١٦٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٢٣٨) رقم: (٩١٦٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٦ / ٤٠٣).

الناس يدنون من ربهم ويرونه يوم القيامة بقدر تبكيرهم للجمعة، فدل على أن أهل الإيمان يتفاضلون في رؤية الله كمًّا وكيفًا، وقد قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[١].

المسألة الرابعة: في حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [٢] قال ﷺ: «**فيرونه في غير صورته... ثم يرونه في صورته**»، فذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن التغيُّر في صورة الله نفسه سبحانه[٣]، فهو يُغير صورته، وخالف في ذلك أبو عاصم النبيل كما نقله ابن تيمية[٤] وأبو يعلى في (إبطال التأويلات)[٥] والدارمي في رده على بشر المريسي[٦]، وبينا أن التغير في أعين العباد لا في الله سبحانه، وحاول ابن تيمية أن يُرجح قوله من أوجه، لكن بما أن في المسألة قولًا سلفيًّا سابقًا لشيخ الإسلام فقول الأولين مُقدم على قول شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأننا

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٥٤، ٤٥٥) وانظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٨٥)

٢() صحيح البخاري (٨/ ١١٧) رقم: (٦٥٧٣)، وصحيح مسلم (١/ ١١٢) رقم: (١٨٢).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٤١) وما بعده.

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٣٤).

(٥) إبطال التأويلات (١ / ١٥٢)، وابن المحب المقدسي في صفات رب العالمين (٤/ ١٤٩٢) رقم: (٢٧٨٨) وقال: ولم أجدْ هذا في كتبه المعروفة.

(٦) نقض الدارمي على بشر المريسي (ص ١٤١).

سلفيون ونتبع أعلى ما نعلم في الباب، وقول هؤلاء السلف مقدم، ولو كان هؤلاء السلف مخطئين لأنكر عليهم من عاصرهم ومن جاء بعدهم من أئمة السنة.

المسألة الخامسة: أجمع أهل السنة على أن الله يُرى في المنام لكن لا يُرى على صورته التي هو عليها، حكى الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية[١]، وهو مقتضى قول القاضي عياض في شرحه على مسلم[٢]، وإنما خالف المعتزلة، وكلما كان الرجل أكثر إيمانًا رآه في صورةٍ أحسن، وكلما كان أقل إيمانًا رآه في صورة أقل حسنًا، فقد ثبت عند الترمذي عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**نعست فرأيت ربي الليلة في أحسن صورة**»[٣] أي رآه في المنام.

المسألة السادسة: روى الطبراني وغيره أن النبي ﷺ قال: «**رأيت ربي في صورة شاب جعد قَطط**»[٤] وقد صحح هذا الحديث جماعة كالإمام أحمد[٥]، والطبراني[٦]، وأبي زرعة الدمشقي[٧]، وذكر أبو زرعة الرازي أن من أنكره فهو

---

(١) مجموع الفتاوى (٢ / ٣٣٦-٣٣٧) و(٥ / ٤٩٢).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧ / ٢٢٠).

(٣) الترمذي (٥/ ٢٨٥) رقم: (٣٢٣٥).

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٣٦٣) رقم: (٩٣٨).

(٥) بيان تلبيس الجهمية (٧ / ٢٢٧).

(٦) بيان تلبيس الجهمية (٧ / ٢٢٤).

(٧) بيان تلبيس الجهمية (٧ / ٢٢٥).

معتزلي [١]، وبسط الكلام في تصحيح هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (بيان تلبيس الجهمية) [٢]، وقد أشكل على كثيرين معنى هذا الحديث، والذي بينه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رؤيا منام وليس من أحاديث الصفات[٣]، فكلما كان إيمان العبد أكمل رآه في صورة أحسن، لكن هذه الصورة ليست صورة الله وإنما أمثال، كالرؤى فإنها أمثال، فرؤية الله في صورة أحسن تدل على كمال إيمانه، لكن ليست الصورة نفسها.

فإن قيل: أليس رؤيا الأنبياء وحيًا؟

يقال: بلى، لكن ليس معنى أنها حقيقية أن يراها على نفس الصورة، فكونها حقًّا وليست من تلاعب الشياطين شيء، وكونها تطابق الواقع شيء آخر، فقد رأى النبي ﷺ[٤] عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والصحابة فمنهم من يجرَّ قميصه كعمر، ومنهم من بلغ قميصه ثدييه، وهذه رؤية حقيقية وليست من تلاعب الشيطان لكن ليست على صورتها الحقيقية وإنما أمثال تُعبَّر وتُكشَف.

---

(١) إبطال التأويلات (١ / ١٤٤).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٨٨ - ٣٩٠).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٧ / ٢٢٨ و٢٤٩).

(٤) صحيح البخاري (١/ ١٣) رقم: (٢٣)، وصحيح مسلم (٧/ ١١٢) رقم: (٢٣٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

المسألة السابعة: أجمع أهل السنة على أن الله لا يُرى في الدنيا، حكى الإجماع الإمام أحمد [١] وشيخ الإسلام ابن تيمية [٢] وغيره من أئمة السنة، لما ثبت في مسلم من حديث عمر بن ثابت عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: قال ﷺ: «**تعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا**»[٣]، وإنما حصل النزاع في النبي ﷺ هل رأى ربه لما أُسري به وعُرج به إلى ما بعد السماء السابعة أو لم ير ربه؟

لأهل السنة قولان، والذي حققه الدارمي في رده على الجهمية[٤] أن الصحابة لم يختلفوا في ذلك، وأن قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه رأى ربه، وقول عائشة وأبي ذر أنه لم ير ربه، فمراد ابن عباس أنه رأى ربه بفؤاده، ومراد أبي ذر وعائشة أنه لم ير ربه بعينه، فبهذا اتفقت أقوال الصحابة ولم تختلف، وهذا الذي ارتضاه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٥]، وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في

---

(١) منهاج السنة (٣ / ٣٤٩).

(٢) منهاج السنة (٢/ ٥١٧).

(٣) صحيح مسلم (٨ / ١٩٢) رقم: (٢٩٣١).

(٤) الرد على الجهمية للدارمي (ص ١٢١-١٢٢)، ونقض الدارمي على المريسي (ص ٢٨٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٦ / ٥٠٧).

كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية)[١] وغيره[٢]، وابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية[٣].

ولمنكري الرؤية -وهم الجهمية والمعتزلة- شبهات من أدلة شرعية، وأؤكد على ما تقدم ذكره: أن الأدلة الشرعية ليست معتمدهم، وإنما معتمدهم على العقل ويذكرون الأدلة الشرعية تبعًا، ومما يستدلون به ويستدل به الأباضية في هذا الزمن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فقالوا: هذا دليل على أنه لا يُرى.

وجواب هذه الشبهة متضمن لتنازع أهل السنة في معنى إدراك الأبصار لله، فقالت طائفة: لا تدركه الأبصار أي لا تُحيط به رؤيةً، وهذا لا يمكن في الدنيا ولا في الآخرة، فإن الله لا يُحاط به، وهذا لا يتنافى مع إثبات الرؤية؛ لأن المنفي هو الإدراك لا الرؤية، فإذا نُفي الإدراك دل على أنه يُرى، لذا ما نفى الإدراك إلا لأنه يُرى وإلا لنفيت الرؤية، وقد ذهب إلى هذا جماعة منهم ابن حزم[٤]، ولابن خزيمة في كتابه

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٢).

(٢) التبيان في أيمان القرآن (ص ٣٨٣-٣٨٤)، زاد المعاد (٣/ ٤٥-٤٦).

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٢٢) وما بعده.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣ / ٢).

(التوحيد) كلام يدل على هذا[١]، وله كلام آخر يدل على القول الآخر[٢]، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية[٣] وابن القيم[٤] وابن أبي العز الحنفي[٥].

والقول الثاني لأهل السنة في معنى هذه الآية: أن الإدراك بمعنى الرؤية، وهذا قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما في الصحيحين، وهو قول الدارمي في رده على بشر المريسي، وقول جماعة من أئمة السنة، وذكروا أن المراد كما قالت عائشة في الصحيحين: لا تدركه الأبصار أي لا يُرى في الدنيا لا في الآخرة، وقال هؤلاء: لما لم يُر في الدنيا دل على أنه يُرى يوم القيامة، ففيها دلالة على أن الله يُرى.

ومن أدلتهم أن موسى -عليه السلام- قال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فقال الزمخشري[٦]: (لن) تفيد التأبيد، أي لن تراني البتة لا في الدنيا ولا في الآخرة.

---

(١) «التوحيد لابن خزيمة» (٢/ ٤٥٩).

(٢) «التوحيد لابن خزيمة» (٢/ ٤٥٨).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٧٠٨) و(٤/ ٣٢٤)، ومنهاج السنة (٢ / ٣٢١)، ومجموع الفتاوى (٣ / ٣٦).

(٤) حادي الأرواح (٢/ ٦١٩-٦٢٠).

(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢١٥).

(٦) تفسير الكشاف (٢/ ١٥٤) وقد نسبه له جماعة منهم ابن مالك في شرح التسهيل (٤/ ١٤).

ورد أئمة السنة ومنهم ابن تيمية في كتابه (بيان تلبيس الجهمية) [١]، وابن القيم [٢]، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية [٣]، على هذا من أوجه منها:

الوجه الأول: أن موسى -عليه السلام- لم يسأل الله شيئًا إلا لأنه ممكن، ولو كان غير ممكن لعاتب الله موسى وقال كيف تسألني شيئًا لا يمكن؟ والواقع أنه ليس كذلك، وإنما قال: ﴿وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

الوجه الثاني: أن (لن) لا تفيد التأبيد؛ لأن الله تعالى قال عن أهل النار: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥] فدلت الآية على أنهم لا يتمنون الموت، وعلى قولهم بالتأبيد لا يتمنون لا في الدنيا ولا في الآخرة، وقد حكى الله عنهم قولهم: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] فقد تمنوا الموت، فدل على أن (لن) لا تفيد التأبيد، وهذا قول أهل اللغة[٤] خلافًا للزمخشري لما قال إنها تفيد التأبيد.

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١١٢) (٢/ ٥٢٩) (٤/ ٣٢٤).

(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٦٨)، وحادي الأرواح (٢/ ٦٠٦) وما بعده.

(٣) العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢١٢).

(٤) «شرح التسهيل لابن مالك» (٤/ ١٤)، و«نتائج الفكر في النحو» (ص١٠٢) للسهيلي.

وغير ذلك من الأوجه التي رد بها أهل السنة، والرد القوي -زيادة على ما تقدم- أن الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة على أن الله يُرى، فدل على أن قول الله لموسى -عليه السلام-: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي في الدنيا لا في الآخرة، وبيَّن الدارمي أمرًا لطيفًا[١]، فقال: لما كانت أبصار أهل الدنيا ضعيفة لم تكن أهلًا أن ترى الله، بخلاف إذا دخلوا الجنة فإن أبصارهم تُقوَّى وتكون أهلًا لرؤية الله سبحانه.

قوله: (وَمِنَ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ: ...) سُمي اليوم الآخر باليوم الآخر لأنه آخر نهار قبله ليل، ذكر هذا ابن جرير في تفسيره[٢]، وابن الملقن في شرح الأربعين[٣]، وابن حجر في شرحه على البخاري[٤].

وقد دل على اليوم الآخر الكتاب والسنة والإجماع، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وغير ذلك من الأدلة الكثيرة.

وأما السنة النبوية فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله عمر عن أبيه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حديث جبريل الطويل، وفيه أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال

---

(١) «نقض الدارمي على المريسي» (ص٢٩٤)، والرد على الجهمية للدارمي (ص ١٢٤).

(٢) الطبري في تفسيره (١/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) المعين على تفهم الأربعين (ص ٢١٤).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٨).

ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[(١)].

وأما الإجماع فقد توارد أهل السنة على ذكر ذلك، بل وغير أهل السنة، ولم يخالف فيما يتعلق بأخبار اليوم الآخر إلا المعتزلة على تفصيل يأتي ذكره، وكذلك الفلاسفة الإسلاميون نازعوا في بعث الأبدان وإنما قالوا ببعث الأرواح، وقد سبق بسطه مطولًا في شرح الواسطية المطول.

قوله: (الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ) ومما أخبر به النبيُّ ﷺ بعد الموت أمران: الأول حياة البرزخ، والثاني الحياة الأخرى وهو اليوم الآخر، فالحياة ثلاثة أنواع: الحياة الدنيا، ثم حياة البرزخ، ثم حياة الآخرة، والبرزخ هو الوسط بين الدنيا والآخرة، لذا سيذكر شيخ الإسلام ما يتعلق بالقبر، فإن الحياة في القبر من حياة البرزخ.

وقبل الكلام على الإيمان باليوم الآخر فإليك بعض القواعد:

القاعدة الأولى: الإيمان بالغيبيات أمرها عظيم، لذا ابتدأ الله به في قوله: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ • الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣] وما جاء منه مفصلًا فيُؤمَن

---

(١) صحيح مسلم (١ / ٢٨) رقم: (١ - ٨).

به مفصلًا وما جاء به مجملًا فيُؤمَن به مجملًا، ذكر هذا المروزي في كتابه (تعظيم قدر الصلاة)[١] وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في (مجموع الفتاوى)[٢].

القاعدة الثانية: الأنبياء والرسل جاؤوا بما تحار فيه العقول لا بما تُحيله العقول، فيأتون بما تحتار وتُذهل منه العقول لكن لا يأتون بما يتنافى مع العقل الصحيح؛ لأن العقل الصحيح لا يدل إلا على الحق، فأخبار المعاد واليوم الآخر مما تحار فيه العقول لكن لا تُحيلها العقول، وقد ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية[٣] وابن القيم[٤]، وابن أبي العز الحنفي[٥].

القاعدة الثالثة: الأمور الغيبية لا يدخلها المجاز؛ لأنها غيبية لا يُعلم فيها الوضع الأول والوضع الثاني، كذلك القرينة التي تمنع من حمل الكلام من الوضع الأول للوضع الثاني، لأنها أمور غيبية لا يصح أن تُقاس على عالم الشهادة، فالأصل فيما يُخبر به من أخبار اليوم الآخر أنها محمولة على الحقيقة كما هو الأصل في كل كلام.

---

(١) «تعظيم قدر الصلاة - محمد بن نصر المروزي» (١/ ٣٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ٣١٢)، و(٦ / ٤٨٠)، و(٧/ ٢٣٢)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٩).

(٣) الجواب الصحيح (٤ / ٣٩١)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤٧) و(٥/ ٢٩٧) و(٧/ ٣٢٧)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٦١) و(٨/ ٥٣٣).

(٤) الصواعق المرسلة (١/ ٥٠٠)، والنونية (ص٢١١).

(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٥٧٨).

قوله: (فَيُؤْمِنُونَ بِفِتْنَةِ الْقَبْرِ) فتنة القبر هو السؤال والامتحان في القبر، وهي الأسئلة الثلاثة: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟

قوله: («وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ وَبِنَعِيمِهِ) أي العذاب الذي يكون في القبر، أو النعيم الذي يكون في القبر، وقد دل على عذاب القبر ونعيمه الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فالأدلة كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فيُعرضون على النار غدوًّا وعشيًّا قبل يوم القيامة، ثم يوم تقوم الساعة يُدخلون النار التي هي أشد العذاب.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الطور: ٤٧] قال البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: العذاب الذي دون ذلك هو عذاب القبر [١].

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] المرة الأولى في الدنيا والمرة الثانية في القبر، وقد ذهب إلى هذا قتادة وجماعة من التابعين [٢].

---

(١) تفسير الطبري (٢١/ ٦٠٣).

(٢) «تفسير الطبري» (١١/ ٦٤٧).

وغير ذلك من الأدلة، وقد بسط الأدلة في ذلك ابن القيم في كتابه (الروح)[١] ورد على الشبهات المُثارة على عذاب القبر بردود نفيسة، وممن بسط الأدلة ابن رجب في كتابه (أهوال القبور) [٢].

وأما السنة فقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ مرَّ بقبرين فقال: «**إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير**»[٣] وفي رواية قال: «**بلى**»، «**أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة ...**» [٤] الحديث، فدلَّ على إثبات عذاب القبر.

وجاءت السنة بالتعوُّذ من عذاب القبر كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان يستعيذ في آخر الصلاة من أربع، ومنها عذاب القبر[٥]، فدل على عذاب القبر.

أما الإجماع فقد توارد أهل السنة على حكاية الإجماع على عذاب القبر، بل الأحاديث في ذلك متواترة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية [٦]، وابن أبي العز الحنفي[٧]، وتوارد أهل السنة على حكاية الإجماع، وممن حكى إجماع أهل

---

(١) «الروح - ابن القيم» (١/ ١٨١).

(٢) أهوال القبور (ص٤٦).

(٣) صحيح البخاري (١/ ٥٤) رقم (٢١٨).، وصحيح مسلم (١/ ١٦٦) رقم (٢٩٢).

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٩٩) رقم (١٣٧٨).

(٥) صحيح البخاري (٢/ ٩٩) رقم (١٣٧٧).، وصحيح مسلم (٢/ ٩٣ - ٩٤) رقم (٥٨٨).

(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٥).

(٧) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٥٧٨).

السنة ابن تيمية في هذه العقيدة، وابن قدامة في (لمعة الاعتقاد) [١]، والإمام أحمد في (أصول السنة) [٢] وغيره من أهل السنة، وتقدم أن ما يُذكر في العقائد أن الأصل أنه مجمع عليه، وهكذا كل من ذكر عذاب القبر في كتب العقائد، فدل على أن العلماء مجمعون على ذلك.

مسائل في عذاب القبر:

المسألة الأولى: ذهب جمهور أهل السنة إلى أن عذاب القبر عام على المسلم والكافر، خلافًا لابن عبد البر[٣]، وظاهر الأدلة أنه عام في الجميع كما في حديث أسماء في الصحيحين [٤]، فقد ذكرت الكافر والمؤمن، فدل على أن الجميع يعذبون، وقريب منه حديث أنس في الصحيحين [٥].

المسألة الثانية: عذاب القبر عام على جميع الأمم وليس لأمة محمد ﷺ وحدها، ذكر هذا عبد الحق الإشبيلي[٦]، وابن القيم[٧]، وجماعة من أهل العلم،

---

(١) «لمعة الاعتقاد» (ص٣١).

(٢) «أصول السنة لأحمد بن حنبل» (ص٣٠).

(٣) «الاستذكار» (٢/ ٤٢٤).

(٤) صحيح البخاري (١ / ٢٨) رقم: «٨٦» صحيح مسلم (٣ / ٣٢) رقم: «١١ - (٩٠٥)».

(٥) صحيح البخاري (٢ / ٩٠) رقم «١٣٣٨»، و(٢ / ٩٨) رقم «١٣٧٤»، وصحيح مسلم (٨ / ١٦١) رقم «٧٠ - (٢٨٧٠)».

(٦) عزاه له ابن القيم في الروح (١/ ٢٦٢).

(٧) «الروح - ابن القيم» (١/ ٢٦٤).

ومن الأدلة على ذلك ما في البخاري[١] أن اليهودية جاءت لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأخبرتها بعذاب القبر وأقرها النبي ﷺ، ثم الأصل أن ما يتعلق بالآخرة أن تستوي فيه الأمم، فإذا عُذبت خير أمة فغيرها من باب أولى.

المسألة الثالثة: هناك طائفة سالمون من عذاب القبر، ففي حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [٢] أن المرابط يأمن فتنة القبر، فإذا أمن المرابط فالشهيد من باب أولى، فإذا كان الشهيد آمنًا فالصديقون من باب أولى، وأولى منهم النبيون.

المسألة الرابعة: أفاد ابن تيمية أن القول بأن عذاب القبر على الروح دون البدن قولٌ شاذٌّ مخالف لاتفاق أهل السنة [٣]، فأهل السنة يقولون: إن عذاب القبر على الروح والبدن، وقد يكون على البدن، أما القول بأنه على الروح وحده فهذا قولٌ شاذٌّ، وهذا الذي قاله الشعراوي وتأثر به من تأثر، ومن أدلتهم أنهم قالوا: إننا نرى أبدان الناس لم تتغير بعد الموت من الكفار وغيرهم، فدل على أن العذاب على الروح دون البدن، وهذا من سذاجتهم أو غباوتهم أو قلة دينهم وتسليمهم، فكيف يُقاس عالم الغيب بعالم الشهادة؟ فإن الله على كل شيء قدير، ويؤكده أن

---

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٨) رقم: «١٣٧٢».

(٢) صحيح مسلم:(50 / 6) رقم: «١٩١٣».

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٣)

الإنسان يرى في حياته في المنام أشياء لا تقاس على الحياة في اليقظة، فالله على كل شيء قدير، وقد بسط ابن القيم في كتابه (الروح)[١] الرد على هذا القول.

قوله: (**فَأَمَّا الْفِتْنَةُ: فَإِنَّ النَّاسَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟ فَـ ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: اللَّهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي**) أما فتنة القبر وهي سؤال القبر فقد دل عليها الكتاب والسنة والإجماع، قال الله عز وجل: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وهذا فيه عذاب القبر وهو سبب نزولها كما في حديث البراء في الصحيحين [٢].

وأما السنة فحديث البراء في الصحيحين فإن فيه أسئلة القبر، لكن في بعض ألفاظه سؤالان، ورواه أحمد[٣] وأبو داود[٤] بتفصيل طويل وفيه الأسئلة الثلاثة، وذكر الإمام ابن القيم الاتفاق على تلقيه بالقبول[٥]، وصححه أبو نعيم[٦] وجماعة من أهل العلم.

---

(١) «الروح - ابن القيم» (١/ ١٤٧-١٤٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٦/ ٨٠) رقم: «٤٦٩٩»، و«صحيح مسلم» (٨/ ١٦٢) رقم: «٢٨٧١».

(٣) مسند أحمد (٣٠/ ٤٩٩) رقم «١٨٥٣٤» و(٣٠/ ٥٧٦): رقم «١٨٦١٤».

(٤) سنن أبي داود (٧/ ١٣١) رقم «٤٧٥٣».

(٥) «الروح - ابن القيم» (١/ ١٣٦).

(٦) نقله عنه ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» (٣/ ٣٢٤).

وأما الإجماع فيدل عليه ذِكرُ أهل العلم له في كتب العقائد [١] كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية هنا.

قوله: (وَأَمَّا الْمُرْتَابُ فَيَقُولُ: آه آه! لا أَدْرِي؛ سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ) وتقدم أن في حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قال المرتاب أو المنافق ...» ومن يقابله ليس كذلك، فدل على أن الأسئلة للجميع، وفي حديث أنس: «قال العبد» المؤمن، وفيه ذكر الكافر، فدل على أن القسمة ثنائية، ونستفيد من هذا أن الأسئلة عامة للجميع، ونستفيد منه مسائل يأتي ذكرها.

وقوله: (وَأَمَّا الْمُرْتَابُ) الشاك، والمراد به الكافر كما في حديث أسماء، وفيه لفظ المرتاب أو المنافق، وقوله: (فَيَقُولُ: آه آه! لا أَدْرِي) والذي ثبت في حديث البراء عند أحمد[٢] وأبي داود[٣] وعند ابن أبي شيبة[٤] مرفوعًا عن أبي البراء: «هاه هاه لا أدري»، أما: «آه آه» مرفوعًا فقد أخرجه الروياني [٥].

---

(١) الأمام حمد كما في أصول السنة (ص ٣٠)، وعلي المديني كما في عقيدته شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٥)، والرازيان كما في عقيدتيهما شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٠٢)، وحرب الكرماني في عقيدته، انظر: إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٤٩)، والآجري في الشريعة (٣/ ١٢٨٨)، وشرح السنة للبربهاري (ص٤٣).

(٢) مسند أحمد (٣٠/ ٥٠٢).

(٣) سنن أبي داود (٧/ ١٣١) رقم: (٤٧٥٣).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٢٢٦) رقم: «١٢٤٣٢».

(٥) «مسند الروياني» (١/ ٢٦٣) رقم: (٣٩٢)، وإسناده جيد، وهو من طريق يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ الشيباني (ثقة)، نا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَاذَانَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.

قوله: (فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ؛ لَصُعِقَ) في هذا وهم من شيخ الإسلام ابن تيمية، فالحديث الذي فيه: «يسمعها كل شيء إلا الإنسان» هو عند حمل الميت فيقول: قدموني قدموني ... فيسمعه كل شيء إلا الإنسان، كما أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١]، أما في القبر: «فيسمعه كل شيء إلا الثقلين» كما في حديث أنس في البخاري[٢].

وقوله: (فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ) الذي ثبت في البخاري من حديث أنس: «فيُضرب بمطرقة»[٣] وفي بعض الروايات: «بمطارق»[٤].

وإن الناس في قبورهم على قسمين: مسلم وكافر، كما يستفاد من حديث أسماء وحديث أنس، فكل مسلم يُجيب عن الأسئلة الثلاثة ولو كان فاسقًا أو مبتدعًا، والذي لا يُجيب هو الكافر والمنافق بدلالة مفهوم التقسيم، وقد ذكره ابن حجر الهيتمي[٥] ونقل كلامه العلامة حمد بن معمر كما في (الرسائل والمسائل

---

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ٨٥): «١٣١٤».

(٢) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٠): «١٣٣٨».

(٣) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٠) رقم: «١٣٣٨».

(٤) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٨) رقم: «١٣٣٧».

(٥) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (ص ٧).

النجدية)[١] وأقره، ومقتضى هذا أن الذي يُضرب بالمرزبة أو بالمطارق هم الكفار بخلاف المسلمين.

وليس معنى هذا أن المسلم في الحياة يأمن، لأنه لا يدري على ماذا يُختم له، نسأل الله حسن الخاتمة.

وقد أفاد القرطبي[٢] أن أهل الإسلام يتفاوتون في طريقة الأسئلة على اختلاف إيمانهم، والله أعلم.

تنبيه: ذهب بعض المتأخرين من أهل السنة إلى أنه لا يجوز التقليد في الاعتقاد مستدلًّا بحديث البراء، لأنه يقول: «**هاء هاء لا أدري**» فعُذِّب في قبره، فدل على أن من يدري لا يُعذب في قبره، فدل على عدم صحة التقليد في الاعتقاد، وفي هذا نظر من جهات:

الجهة الأولى: أن هذا القول ليس قول أهل السنة، فقد حكى النووي ما يفيد الإجماع على أن الصحابة والتابعين على خلاف ذلك[٣]، وذكر الأقوال في

---

(١) الرسائل والمسائل النجدية (١ / ٦٩) وأصل كلام ابن معمر-رحمه الله- تلخيص لكلام ابن حجر الهيتمي وقد أقره.

(٢) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (١/ ٣٥٧).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (١/ ٢١٠).

ذلك السفاريني وحكى عن بعض الحنابلة الإجماع على أن أهل السنة على خلاف ذلك [١] وإنما هذا قول المتكلمين من بعض المعتزلة والأشاعرة.

الجهة الثانية: أن الذي لم يجب في القبر ليس بسبب أنه لا يعرف الأدلة، وإنما لأنه كافر، فلو حفظ الأدلة كافرٌ قبل موته ومات كافرًا فلا يمكن أن يجيب في القبر، ففي الحديث القسمة ثنائية: المؤمن ومقابله الكافر، فالوصف علة، فلما كان الكافر لا يجيب فدل على أن علة عدم الإجابة أنه كافر، ومثل ذلك المنافق، فدل على أن علة عدم الإجابة أنه منافق، فليست العلة أنه يعرف الأدلة أو لا يعرفها، فلو مات كافر قد حفظ الصحيحين فإنها لا تنفعه في قبره؛ لأن الإجابة توفيق من الله بسبب إيمانه.

وإنما الذي يقرره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وأطال الكلام عليه كما في (مختصر الصواعق)[٢] أن التقليد يصح في العقائد وفي غيرها، وأنه لا فرق بين العقائد وغيرها، وبعبارة ابن القيم: لا فرق بين أصول الدين وفروعه، ومثل ذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مواضع من (مجموع الفتاوى) [٣].

---

(١) «لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٦٨).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص٥٩٠- ٦٠٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٦)، ومنهاج السنة (٥/ ٨٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ: إِمَّا نَعِيمٌ، وَإِمَّا عَذَابٌ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى، فَتُعَادُ الْأَرْوَاحُ إِلَى الْأَجْسَادِ، وَتَقُومُ الْقِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فِي كِتَابِهِ، عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ، فَيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، وَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ.

وَتُنْصَبُ الْمَوَازِينُ، فَيُوزَنُ فِيهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾.

وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ، فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا * اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾.

وَيُحَاسِبُ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ كَمَا وُصِفَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ؛ فَلَا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ، وَسَيِّئَاتُهُ فَإِنَّهُمْ لَا حَسَنَاتَ لَهُمْ، وَلَكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ، وَتُحْصَى فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا، وَيُقَرَّرُونَ بِهَا، وَيُجْزَوْنَ بِهَا.

وَفِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ: الْحَوْضُ الْمَوْرُودُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، مَاؤُهُ: أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، آنِيَتُهُ: عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ، طُولُهُ: شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ: شَهْرٌ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً؛ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا.

وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ، مِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْفَرَسِ الْجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرِكَابِ الْإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَدْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطَفُ فَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِيبُ تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ؛ وُقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الْجَنَّةِ: مُحَمَّدٌ ﷺ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنَ الْأُمَمِ أُمَّتُهُ ﷺ.

وَلَهُ ﷺ فِي الْقِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ: أَمَّا الشَّفَاعَةُ الْأُولَى: فَيُشَفَّعُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ، حَتَّى يُقْضَى، بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الْأَنْبِيَاءُ - آدَمُ وَنُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ - الشَّفَاعَةَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ ﷺ، وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ، وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيَشْفَعُ فِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَغَيْرِهِمْ، يَشْفَعُ فِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا، وَيَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا، وَيُخْرِجُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ، بَلْ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا، فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

وَأَصْنَافُ مَا تَتَضَمَّنُهُ الدَّارُ الْآخِرَةُ مِنَ: الْحِسَابِ، وَالْعِقَابِ وَالثَّوَابِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَتَفَاصِيلُ ذَلِكَ مَذْكُورَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْآثَارِ مِنَ الْعِلْمِ؛ الْمَأْثُورَةِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي الْعِلْمِ الْمَوْرُوثِ عَنِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ ذَلِكَ؛ مَا يَشْفِي وَيَكْفِي، فَمَنِ ابْتَغَاهُ وَجَدَهُ.

الكلام على يوم القيامة من جملة الكلام على الغيبيات، وما تقدم ذكره من القواعد في اليوم الآخر يشمل ما سيأتي في يوم القيامة وما بعده من أخبار الغيب.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ) وهو السؤال في القبر (إِمَّا نَعِيمٌ، وَإِمَّا عَذَابٌ) وقد تقدم الكلام على حياة البرزخ وعذاب القبر ونعيمه (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى) قد آمن بيوم القيامة المسلمون واليهود والنصارى، وكذا المنتسبون للإسلام من الطوائف كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية فكلهم مقرون بيوم القيامة على خلاف من الفلاسفة الإسلاميين -إن صحت التسمية- كابن سينا وابن رشد، فمن أقوالهم أنهم يُنكرون المعاد للأبدان دون الأرواح، ومنهم من يجعلها للأرواح العالمية دون غيرها، إلى غير ذلك.

وقوله: (الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى) كما قال سبحانه: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] ومعنى هذا أن هناك قيامةً صغرى، وقد ذكر القرطبي[١] وغيره أن من مات فقد قامت قيامته الصغرى، وجاءت في ذلك أحاديث لكنها ضعيفة، وقد أشار النبي ﷺ لذلك في صحيح مسلم عن عائشة قالت: «**كان الأعراب إذا قدموا على رسول الله ﷺ سألوه عن الساعة، متى الساعة؟ فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال: إن يعش هذا لم يدركه الهرم، قامت عليكم ساعتكم**»[٢].

والمراد القيامة الصغرى وهو موت كل أحد.

---

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص٥٤٨).

(٢) صحيح مسلم» (٨/ ٢٠٩) رقم (٢٩٥٢).

قوله: (فَتُعَادُ الْأَرْوَاحُ إِلَى الْأَجْسَادِ) عودة الأرواح إلى الأجساد هو اعتقاد أهل السنة، قال الله عز وجل: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] وقد نسب هذا إلى أهل السنة ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١].

قوله: (وَتَقُومُ الْقِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فِي كِتَابِهِ، عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ) ذكر هاهنا ابن تيمية إجماع المسلمين، وذكر في مواضع أخر أنه بإجماع اليهود والنصارى والمسلمين [٢].

قوله: (فَيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا) لما ثبت في الصحيحين[٣] من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «يحشر الناس يوم القيامة حفاةً عراةً غرلًا»، حفاةً: لا نعال عليهم، عراةً: لا ثياب عليهم تستر العورات، غرلًا: يرجع إليهم كل ما قُطع منهم، حتى إن من خُتن يرجع إليه ختانه.

قوله: (وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، وَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ) ويدل على هذا حديث المقداد بن الأسود كما في صحيح مسلم[٤]، ثم بعد قيام القيامة ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأعمال التي تكون يوم القيامة، فبدأ بنصب الميزان، ثم تطاير

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢ / ٢٩٨).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦/ ١٠)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢، ٢٨٤).

(٣) صحيح البخاري (٨/ ١٠٩) رقم (٦٥٢٧)، وصحيح مسلم (٨/ ١٥٦) رقم (٢٨٥٩).

(٤) صحيح مسلم (٨/ ١٥٨) رقم: (٢٨٦٤).

الصحف، ثم الحساب، ثم الشرب من الحوض، ثم الصراط، وسيأتي البحث في هذا الترتيب.

قوله: (وَتُنْصَبُ الْمَوَازِينُ، فَيُوزَنُ فِيهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾) دل على نصب الميزان الكتاب كما في هذه الآية، وقد تواترت الأحاديث النبوية في ذلك كما ذكره السفاريني[١]، ودل عليه الإجماع كما ذكره أهل السنة في كتب الاعتقاد[٢]، والأصل فيما يُذكر في كتب الاعتقاد أنه مجمع عليه، كما بين هذا التأصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في (شرح الأصفهانية)[٣]، وممن ذكر نصب الميزان الإمام أحمد في (أصول السنة)[٤] وابن تيمية في هذه العقيدة المباركة.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَيُوزَنُ فِيهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ) فالذي يوزَن على الصحيح أعمال العباد لا صحائفهم ولا أبدانهم، وإنما تُوزَن أعمالهم كما هو ظاهر الآيات، لذا قال سبحانه في هذه الآية: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨] تثقل بالأعمال، وقال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص١٠٥) و(ص ٤٨).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد (ص٢٧).

قوله: (**وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ**) تُنشَر: أي تُظهَر، والدواوين: جمع ديوان وهي الصحف، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠] وقال: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] فدل على أن الصحف تُنشر، أي تُظهَر.

قوله: (**فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا * اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾**) اختلفت نسخ (الواسطية) ففي بعض النسخ: " **وآخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره** "، وفي بعض النسخ: "**وآخذ كتابه بشماله ومن وراء ظهره** "، والصحيح أن القسمة ثنائية، إما أن يأخذ الناس صحفهم باليمين أو أن يأخذوا صحفهم بالشمال، والشمال وراء الظهر، ويدل لذلك أن الله تعالى جعل القسمة ثنائية فقال في سورة الحاقة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ [الحاقة: ١٩] ثم قال: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ﴾ [الحاقة: ٢٥] فجعل القسمة ثنائية، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ [الانشقاق: ١٠] فدل على أن المراد بالشمال وراء الظهر، فتُجعل اليد الشمال وراء ظهره فيأخذ بها الكتاب، وإلى هذا ذهب مجاهد كما علقه البخاري[١].

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٦٧)

والمسلمون ولو كانوا فساقًا يأخذون كتابهم باليمين، ومن عداهم يأخذونه بالشمال، وقد ذكر الماوردي[١] أنه لم يقل أحد بأن الفساق يأخذون بالشمال، ويدل لهذا أن الآية جعلت القسمة ثنائية، فمن كان مسلمًا -ولو فاسقًا- فيأخذ كتابه باليمين ومن لم يكن مسلمًا فإنه يأخذه بالشمال.

قوله: (**وَيُحَاسِبُ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ كَمَا وُصِفَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ**) فالعمل الأول من أعمال يوم القيامة هو نصب الموازين، والعمل الثاني تطاير الصحف، والعمل الثالث الحساب.

والحساب للمسلمين على قسمين:

القسم الأول: العرض، فيوقف على ذنوبه.

القسم الثاني: المناقشة، بأن يُسأل عن كل ذنب ولم فعله ...إلخ.

نسأل الله أن يعاملنا برحمته وأن يحاسبنا حسابًا يسيرًا، قال سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ • فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨] فلما سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ**» رواه البخاري ومسلم[٢].

---

(١) «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ١٨٣).

(٢) صحيح البخاري (١/ ٣٢) رقم: (١٠٣)، وصحيح مسلم (٨/ ١٦٤) رقم: (٢٨٧٦).

وقوله: (وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ) هذا هو العرض، لأنه يقرره بذنوبه لا أنه يحاسبه ويناقشه على كل ذنب فعله، وهذا هو الحساب اليسير، ثم قال شيخ الإسلام: (كَمَا وُصِفَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) فقوله: (ذَلِكَ) يرجع إلى الحساب لا إلى العرض وأنه يُقرر العبد بذنبه، فالحساب قد دل عليه الكتاب والسنة وتقدم الدليل من القرآن، أما السنة ففي الصحيحين من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ. وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ: {هَؤُلاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}»[1]، وما جاء في حديث ابن عمر حساب لكنه العرض لا المناقشة.

قوله: (وَأَمَّا الْكُفَّارُ؛ فَلَا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ، وَسَيِّئَاتُهُ فَإِنَّهُمْ لَا حَسَنَاتَ لَهُمْ، وَلَكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ، وَتُحْصَى فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا، وَيُقَرَّرُونَ بِهَا، وَيُجْزَوْنَ بِهَا) الكفار لا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته بسيئاته؛ لأنه لا حسنات لهم، بخلاف أهل الإيمان، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وقوله: (وَيُجْزَوْنَ بِهَا) يتعلق بهذا أمور:

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٢٨) رقم: (٢٤٤١)، وصحيح مسلم (٨/ ١٠٥) رقم: (٢٧٦٨).

الأمر الأول: يُجزون بها: أي يدخلون النار، كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] فيدخلون النار في الآخرة.

الأمر الثاني: لا تنفعهم أعمالهم في الآخرة بالإجماع كما حكاه النووي[١]، ويؤكد ذلك دلالة الآية السابقة.

وإنما ثبت في مسلم[٢] من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الكافر يفعل الحسنات في الدنيا فيُطعَم بها في الدنيا وينتفع بها في الدنيا، أما في الآخرة فلا ينتفع بها، وهذا على أصح القولين كما ذهب إلى هذا النووي[٣] وغيره.

فإن قيل: ماذا يقال في عم النبي ﷺ؟ فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد[٤]، ومن حديث العباس[٥] أنه ﷺ قال: «**لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»؟

فيقال: هذا خاصٌّ بعمه ﷺ كما ذكر ذلك الحليمي [٦] والبيهقي [٧] وجماعة من أهل العلم [٨]، وقد ذهب بعض أهل العلم كابن تيمية [٩] أن الكافر ينتفع بالحسنات في

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٥٠).

(٢) صحيح مسلم (٨/ ١٣٥) رقم: (٢٨٠٨).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٥٠).

(٤) صحيح البخاري (٥/ ٥٢) رقم: (٣٨٨٥)، وصحيح مسلم (١/ ١٣٥) رقم: (٢١٠).

(٥) صحيح البخاري (٥/ ٥٢) رقم: (٣٨٨٣)، وصحيح مسلم (١/ ١٣٤) رقم: (٢٠٩).

الآخرة بأن يخفف عنه العذاب في الآخرة فيكون في دركة أعلى من غيره؛ لأنه عمل حسنات في الدنيا، وهذا -والله أعلم- فيه نظر؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] وللإجماع الذي حكاه النووي[١] بأنه لا ينتفع بها في الآخرة، وإنما يكون في دركات على قدر ما أساء في الدنيا، فكلما كان أكثر إساءة وأذية لأهل الإيمان أو فعل ما عدا ذلك مما فيه معصية للرحمن فإنه يكون في دركة أسفل، وإنما ينتفع إذا عمل حسنة في الدنيا بأن يُطعم بهذه الحسنة في الدنيا، والمراد بالحسنة الأعمال التي لا يشترط فيها النية كنفع الآخرين وبر الوالدين وغير ذلك، أما الأعمال التي تحتاج إلى نية كالصلاة فلا تنفعه.

قوله: (وَفِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ: الْحَوْضُ الْمَوْرُودُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ) تقدم أن العَرْصة هي المكان الواسع، والحوض: هو مجمع الماء كما في (القاموس المحيط)[٢]، والأدلة من السنة في الحوض متواترة كما بيَّن ذلك ابن أبي عاصم في كتابه (السنة)[٣] والقاضي عياض[٤]، وقد أجمع العلماء على الحوض بأن ذكروه في

---

(٦) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٣٩٠).

(٧) البعث والنشور (ص٤٠٦)، وكتاب شعب الإيمان (ص ٤٤٥).

(٨) فتح الباري لابن حجر (١١ / ٤٣١).

(٩) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٨٧)، (٧/ ٣٥١)، (٤/ ٣٠٦).

(١) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٥٠).

(٢) «القاموس المحيط» (ص٦٤١).

(٣) السنة لابن أبي عاصم (٢ / ٣٦٠).

(٤) إكمال المعلم (٧ / ٢٦٠).

كتب الاعتقاد، كما ذكره الإمام أحمد في (أصول السنة)[١] وابن تيمية في هذه العقيدة، وحكى الإجماع ابن عبد البر[٢]، والقاضي عياض[٣]، وغيرهم من أهل العلم.

وليس هذا موضع بسط الكلام على ما يتعلق بالحوض؛ لأن الشرح شرحٌ مختصر، وقد بسطت الكلام عن الحوض في شرح الواسطية المطوَّل[٤].

قوله: **(مَاؤُهُ: أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، آنِيَتُهُ: عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ، طُولُهُ: شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ: شَهْرٌ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً؛ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا)** أصح أقوال أهل العلم أن من شرب من هذا الحوض فإنه لا يدخل النار، وهذا قول القاضي عياض[٥]، ومن مسائل الحوض أنه مربع متساوي الأضلاع، لما ثبت في مسلم

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد (ص ٢٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢/ ٢٩١).

(٣) إكمال المعلم (٧/ ٢٦٠).

(٤) شرح الواسطية المطول: https://bit.ly/3WSztrK

(٥) إكمال المعلم (٧ / ٢٥٧).

عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن عرضه كطوله [١]، وثبت في مسلم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن زواياه سواء [٢]، فبهذا يكون مربعًا متساوي الأضلاع.

قوله: (وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) قد دل على الصراط الكتاب والسنة والإجماع، قال الله عز وجل: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٦] وقال: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] في أحد التفسيرين قيل الصراط، وأما السنة النبوية فالأحاديث متواترة[٣] كحديث أبي هريرة[٤] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره[٥]: «... فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ»، وأما الإجماع فقد ذكره علماء السنة في كتب الاعتقاد، فدل على أنه مجمعٌ عليه، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه العقيدة، وذكره غيره[٦].

وقوله: (وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) في هذا نظر، وهو خلاف النصوص، ولم أر أحدًا سبق ابن تيمية إلى ذلك، لأن ظاهر النصوص أن الصراط

---

(١) صحيح مسلم (٧/ ٦٩) رقم: (٢٣٠٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٧/ ٦٦) رقم: «٢٢٩٢».

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٦٩).

(٤) صحيح البخاري (٩/ ١٢٨) رقم: (٧٤٣٧)، وصحيح مسلم (١/ ١١٢) رقم: (١٨٢).

(٥) صحيح البخاري (٩/ ١٢٩) رقم: (٧٤٣٩)، وصحيح مسلم (١/ ١١٤) رقم: (١٨٣).

(٦) الرازيان شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٩٧-١٩٩)، وابن قدامة لمعة الاعتقاد (ص ٣٣).

فوق النار لا بين الجنة والنار كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين[١]، قال ﷺ: «... فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ» قال ابن الجوزي[٢]: والمراد بظهراني جهنم أو وسط جهنم. فالصراط يكون أدق من الشعر، وأحد من السيف، ويمر من أول طرف جهنم إلى آخرها، ومن سقط من الصراط سقط في النار، أما على ما يذكره ابن تيمية فإن من سقط من الصراط فلا يسقط في النار.

ومما يؤيد أن الصراط فوق جهنم أن في حديث الشفاعة الطويل أن من يُسحب بالكلاليب يسقط في النار، فدل على أن الصراط على جهنم بين طرفيها، فهو في وسطها.

قوله: **(يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ، مِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْفَرَسِ الْجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرِكَابِ الْإِبِلِ)** كل هذا ثبت في الصحيحين[٣] من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **(وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَدْوًا)** بأن يمشي سريعًا، وهذا أخرجه الإمام مسلم[٤] من

---

(١) صحيح البخاري (٩/ ١٢٨) رقم: (٧٤٣٧)، وصحيح مسلم (١/ ١١٢) رقم: (١٨٢).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٦٠).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٢٩) رقم: (٧٤٣٩)، وصحيح مسلم (١/ ١١٤) رقم: (١٨٣).

(٤) صحيح مسلم (١/ ١٢٩) رقم: (١٩٥).

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا)** يمشي تارة ويكبو تارة ولا يستمر على المشي السريع وإنما يمشي دون الأول، وقد أخرجه مسلم[١] من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطَفُ فَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِيبُ تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ)** وعلى هذا دل حديث الشفاعة الطويل، وهو يؤكد أن الصراط فوق جهنم على ظهراني جهنم، فمن سقط من الصراط سقط في جهنم، ولو قيل: إن الصراط بين الجنة والنار فمن سقط منه لم يسقط في جهنم بل سقط بين الجنة والنار.

قوله: **(فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ؛ وُقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ)** أخرجه البخاري[٢] من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر النبي ﷺ القنطرة التي بين الجنة والنار وهي بعد النار وقبل دخول الجنة، ويراد منها إظهار كمال عدل الله تعالى، وتهذيب وتنقية أهل الجنة قبل أن يدخلوا الجنة، ومن إظهاره عدله سبحانه أن الشاة الجمَّاء تقتص من الشاة القرناء.

وتقدم ترتيب شيخ الإسلام ابن تيمية لأعمال اليوم الآخر، وقد تنازع العلماء في ترتيب أعمال اليوم الآخر، والأظهر -والله أعلم- أن ترتيب أعمال اليوم الآخر كالتالي:

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١١٩) رقم: (١٨٧).

(٢) صحيح البخاري (٨/ ١١١) رقم: (٦٥٣٥).

العمل الأول: الحساب، ويدل عليه حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المتقدم: «**إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ...**» الحديث.

العمل الثاني: أخذ الكتب وتطاير الصحف.

العمل الثالث: الميزان، وتقديم الحساب على الميزان -سواء كان بينهما تطاير الصحف أو لم يكن- يدل عليه المعنى؛ وذلك أن الحساب تقدير ما للعبد وما عليه، والميزان إظهار ذلك، كما ذكر هذا المعنى القرطبي في كتابه (التذكرة)[١].

وقد ذهب إلى هذا الترتيب البيهقي في (شعب الإيمان)[٢].

العمل الرابع: الحوض.

العمل الخامس: الصراط.

والحوض قبل الصراط، ويدل على هذا المعنى؛ وذلك أن من مرَّ على الصراط ونجا دخل الجنة، ومن لم ينجُ سقط في النار وأخذته الكلاليب، فلو لم

---

(١) التذكرة للقرطبي (ص ٧١٥).

(٢) شعب الإيمان (١/ ٤٣٧).

يُقل بأن الحوض قبل الصراط لدلَّت ظواهر الأحاديث في الصراط على أنه ليس هناك حوض، وقد دلت الأحاديث المتواترة على أن أهل الإيمان يشربون من الحوض، ومن شرب من الحوض فإنه لا يدخل النار، فإذا شربوا من الحوض فمن الناس من يُرد ويُجر إلى جهنم، ومنهم من يمر على الصراط، فينجو أهل الإيمان ثم يسقط من بقي ممن يستحق النيران.

والترتيب بين الحوض والصراط بأن يكون الحوض أولًا ثم الصراط ذهب إليه جمع من أهل العلم، كاللالكائي[١]، والآجري[٢]، وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في هذه العقيدة، وهذا الأظهر -والله أعلم- من حيث المعنى.

فالخلاصة أن ترتيب الأعمال يوم القيامة هو الحساب أولًا، ثم تطاير الصحف، ثم الميزان، ثم الحوض، ثم المرور على الصراط، ثم بعد ذلك القنطرة -والقنطرة لا إشكال أنها بعد الصراط وقبل دخول الجنة-.

قوله: (وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الْجَنَّةِ: مُحَمَّدٌ ﷺ) والمراد باستفتاح باب الجنة: أن يطلب من خازن الجنة أن يفتح الباب، فالسين والتاء للطلب، كما في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسلم[٣]، فيقول الملك: أُمرت ألا أفتح الباب إلا لك، فيكون ﷺ أول من يدخل الجنة.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦/ ١١٨٨).

(٢) الشريعة للآجري (٣/ ١٢٥٣).

(٣) صحيح مسلم (١/ ١٣٠) رقم: (١٩٧).

قوله: (وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنَ الْأُمَمِ أُمَّتُهُ ﷺ) كما رواه مسلم[١] من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ﷺ: «نحن الآخرون الأولون يوم القيامة، ونحن أول من يدخل الجنة».

قوله: (وَلَهُ ﷺ فِي الْقِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ ...) معنى الشفاعة: التوسط للغير في جلب منفعة أو دفع مضرَّة، فيشفع النبي ﷺ لأناس ليدخلوا الجنة، أو ألا يدخلوا النار، أو أن يخرجوا من النار، إلى غير ذلك من أقسام الشفاعة.

والشفاعة ليست خاصةً بالنبي ﷺ، بل ثبت في الصحيحين[٢] -واللفظ لمسلم- من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «قال الله -عز وجل-: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ».

ومن القواعد النافعة في الشفاعة أنه في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره من الأحاديث ذُكرت الشفاعة ولم يُذكر ما شفع فيه، وبعبارة أصولية: لم يُذكر المعمول، فحذف المعمول يفيد العموم، فكل ما يمكن أن يُقسَّم من الشفاعات ولم يكن له دليل خاص فيدل عليه حديث أبي سعيد وغيره لما حُذف المعمول،

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ٦) رقم: (٨٥٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٩/ ١٢٩) رقم: «٧٤٣٩» صحيح مسلم (١/ ١١٤) رقم: (١٨٣).

كالشفاعة لمن تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، فيشفع لهم ألا يدخلوا النار، وهذا ليس له دليل خاص لكن يدل عليه عموم حديث أبي سعيد؛ لأن حذف المعمول يفيد العموم، وقد بسط أقسام الشفاعة الإمام ابن القيم في كتابه (تهذيب السنن)[١]، وذكر كلامه وزاد عليه ابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية[٢].

قوله: (**أَمَّا الشَّفَاعَةُ الْأُولَى: فَيُشَفَّعُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ، حَتَّى يُقْضَى، بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الْأَنْبِيَاءُ - آدَمُ وَنُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ - الشَّفَاعَةَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ ﷺ**) هذه هي الشفاعة العظمى، وقد جاءت في حديث الشفاعة الطويل عن أنس[٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن عمر[٤] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرهما[٥].

وقد فسر النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] بالشفاعة العظمى، والمقام المحمود هو إجلاس الله نبيَّه محمدًا ﷺ معه على العرش، وهذا الاعتقاد قد دل عليه كلام السلف، ودل عليه إجماعهم، وقد ثبت عن مجاهد كما قال الذهبي في كتابه (العرش): ثبت عن مجاهد بلا

---

(١) تهذيب سنن أبي داود (٣ / ٣١٣).

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٨٢- ٢٩٤).

(٣) البخاري (٩/ ١٤٦) رقم: (٧٥١٠).، وصحيح مسلم (١/ ١٢٣) رقم: (١٩٣).

(٤) البخاري (٦/ ٨٦) رقم: (٤٧١٨).

(٥) من حديث ابي هريرة صحيح البخاري (٤/ ١٤١) رقم: (٣٣٦١)، و(٦/ ٨٤) رقم:(٤٧١٢)، وصحيح مسلم (١/ ١٢٧) رقم: (١٩٤).

شك[١]، وهذا قول تابعي، لاسيما كمجاهد، ومجاهد له مزية، فقد ثبت عند ابن جرير[٢] أنه عرض القرآن على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُوقفه على رأس كل آية، فلو لم يكن في هذه المسألة إلا قول مجاهد لكفى، والدليل الآخر إجماع أهل السنة، وقد توارد أهل السنة على ذلك، قال الإمام أحمد: تلقاه أهل العلم بالقبول[٣]، وبدَّع الإمام أحمد وعبد الله ابنه وأبو داود السجستاني وجمع من أهل السنة من خالف في ذلك[٤]، وتبديعهم دليل على أن المسألة إجماعية، بل وحكى الإجماع جماعة كما بسط ذلك الخلال في كتابه (السنة)[٥]، فلا يصح لسلفي أن يخالف في هذه المسألة، ولو لم يكن فيها إلا فهم السلف فضلًا عن إجماعهم، فضلًا عن تفسير مجاهد، لكفى أن يكون حجةً، فالسلف متواردون على هذا.

فإن قيل: كيف يُجمَع بين أن المقام المحمود الشفاعة وبين أن الله يُقعد معه نبيه ﷺ على العرش؟

---

(١) العرش للذهبي (٢/ ٢٧٢-٢٧٨).

(٢) تفسير الطبري (١ / ٨٥).

(٣) السنة لأبي بكر بن الخلال (١/ ٢٤٦).

(٤) السنة لأبي بكر بن الخلال (١/ ٢٠٩)، الشريعة للآجري (٤/ ١٦٠٤).

(٥) السنة للخلال (١/ ٢٣٢) نقله عن أبي بكر الصاغاني كما تقدم نقله، وعن الجريري، وعن أبي بكر يحيى بن أبي طالب وغيرهم.

يقال: لا تعارض بينهما، كما أشار لذلك ابن جرير[١]، وذكره العلامة محمد ابن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]؛ وذلك أن للنبي ﷺ أعلى مقامين: العلو في المكان وهو أن يقعده الله تعالى معه على العرش، والعلو من جهة المكانة لأنه لا يشفع الشفاعة العظمى إلا هو ﷺ، فلا تعارض بينهما، فإنه يسجد لربه فيُؤمر ويقال له: ارفع رأسك، وقل يسمع، واشفع تُشفَّع، فيقعد على العرش ثم يشفع.

قوله: **(وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ)** كما تقدم في حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فيستفتح ﷺ الباب فيشفع لهم فيدخلون الجنة **(وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ)** وليست هاتان الشفاعتان خاصتين له فحسب، بل هناك شفاعات أخرى خاصة به، ومن ذلك شفاعته لعمه أبي طالب، ولكن متن الواسطية متن مختصر في الاعتقاد ولم يتقصد ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ التقصي.

قوله: **(وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيَشْفَعُ فِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَغَيْرِهِمْ، يَشْفَعُ فِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا، وَيَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا، وَيُخْرِجُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ، بَلْ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ)** وتقدم في حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «قال الله -عز وجل-: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، بل هناك ما هو أبلغ من

---

(١) تفسير الطبري (١٥/ ٥١).

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٢/ ١٣٦).

ذلك، وهو قوله: (وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا، فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ) الله أكبر، رواه البخاري ومسلم[١]، فيُنشئ الله أقوامًا للجنة، وهؤلاء لم يُمتحنوا في الدنيا بل أنشأهم الله للجنة، وهذا كرم الله وفضله سبحانه.

والمخالفون في أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ يُنازعون في بعض هذه الشفاعات، أما الشفاعة العظمى فلا ينازع أحد فيها بل هي باتفاق المسلمين كما ذكره ابن تيمية[٢]، أما الشفاعة في إخراج عصاة المسلمين من النار إلى الجنة فيُنازع فيها الخوارج والمعتزلة، وهي بإجماع أهل السنة كما ذكره ابن تيمية في كتابه (قاعدة في التوسل والوسيلة)[٣] وكما في (مجموع الفتاوى)[٤]، وحكى الإجماع غيره من أهل العلم.

وسبب إنكارهم لهذه الشفاعة أنها تتعارض مع اعتقادهم في أن صاحب الكبيرة كافر وخالد ومخلد في النار، فلا يصح أن يخرج من النار.

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٣٨) رقم: (٤٨٥٠)، وصحيح مسلم (٨/ ١٥١) رقم: (٢٨٤٧). من حديث أبي هريرة، وصحيح البخاري (٩/ ١١٧) رقم: (٧٣٨٤)، وصحيح مسلم (٨/ ١٥٢) رقم: (٢٨٤٨). من حديث أنس.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠٨).

(٣) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (١/ ١١).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٤).

فائدة: روى البخاري[١] في أحاديث الشفاعة حديثًا فيه: «فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي» فنُسبت الشفاعة إلى الله، ومن حيث المعنى لا يصح أن تُنسب الشفاعة إلى الله؛ فإن الله لا يشفع إلى أحد، بل إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، وهذا مُشكل، وقد أجاب عنه ابن الملقن في شرحه على البخاري، وذكر أن إطلاق الشفاعة على الله من باب المشاكلة في اللفظ من غير إرادة المعنى [٢]. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

قوله: **(وَأَصْنَافُ مَا تَتَضَمَّنُهُ الدَّارُ الْآخِرَةُ مِنَ: الْحِسَابِ، وَالْعِقَابِ وَالثَّوَابِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَتَفَاصِيلُ ذَلِكَ مَذْكُورَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْآثَارَةِ مِنَ الْعِلْمِ؛ الْمَأْثُورَةِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي الْعِلْمِ الْمَوْرُوثِ عَنِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ ذَلِكَ؛ مَا يَشْفِي وَيَكْفِي، فَمَنِ ابْتَغَاهُ وَجَدَهُ)** أخبار المعاد ذُكرت في جميع الكتب المنزلة، كالتوراة والإنجيل، وذُكرت في القرآن، وما في القرآن وسنة النبي ﷺ ما يكفي عن هذه الكتب ويشفي.

---

(١) «صحيح البخاري» (٩/ ١٢٩) رقم: «٧٤٣٩».

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣/ ٣٤٦).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ، كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ، فَالدَّرَجَةُ الْأُولَى: الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ مَا الْخَلْقُ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِمْ، مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَرْزَاقِ وَالْآجَالِ، ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ، فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ؛ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ! قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، جَفَّتْ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتْ الصُّحُفُ، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] وَقَالَ: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ، فَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ: اكْتُبْ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا الْقَدَرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ «الْقَدَرِيَّةِ» قَدِيمًا، وَمُنْكِرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ: مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ سبحانه وتعالى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ.

فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ، وَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ.

وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ، وَلَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ.

وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ خَالِقُ أَفْعَالِهِمْ، وَالْعَبْدُ هُوَ: الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي وَالصَّائِمُ.

وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَإِرَادَةٌ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩] وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ، يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ «الْقَدَرِيَّةِ»، الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، حَتَّى يَسْلُبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ؛ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا.

قوله: (وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ) المراد بالقدر ما قدَّره الله، قال الإمام أحمد[١] وزيد بن أسلم[٢]: " **القدر قدرة الله** "، والكلام على مباحث القدر مهم وينبغي أن يُتقن وأن يُضبط، وفيه مسائل كثيرة، منها:

المسألة الأولى: كل ما يقع فلابد أن يمرَّ بمراتب أربع، وتسمى مراتب القدر:

---

(١) مسائل ابن هانئ (٢/ ١٥٥) رقم: «١٨٦٨»، والإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ ٢٦٢) رقم: «١٨٧٩».

(٢) القدر للفريابي (ص ١٤٤)، والإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ ٢٢٢) رقم: «١٨٠٥»

المرتبة الأولى: العلم، ويدل على هذه المرتبة كل آيات العلم، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وغيرها من الأدلة الكثيرة، وأجمع عليها الصحابة والتابعون وأهل السنة كما قاله ابن القيم في كتابه (شفاء العليل)[١]، بل وأجمعوا على كفر من أنكر العلم.

المرتبة الثانية: الكتابة، فكتب الله قبل خلق الخلائق ما سيفعل الخلائق، قال سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] وأخرج الإمام مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»، وذكر ابن القيم أن الأنبياء والمرسلين أجمعوا على مرتبة الكتابة[٢]، وأجمع عليها أهل السنة وقرروها في كتب الاعتقاد، ومنها هذه العقيدة.

المرتبة الثالثة: المشيئة، قال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقد أجمع على المشيئة الأنبياء والمرسلون، وأجمع على ذلك أهل السنة، كما ذكر ذلك ابن القيم في كتابه (شفاء العليل)[٣].

---

(١) «شفاء العليل» (١/ ١٠٠).

(٢) «شفاء العليل» (١/ ١٤١).

(٣) «شفاء العليل» (١/ ١٤٧).

المرتبة الرابعة: الخلق، قال -عز وجل-: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وقد أجمع على هذا الأنبياء والمرسلون وأجمع عليه أهل السنة[١].

المسألة الثانية: التقديرات التي قدَّرها الله تعالى خمس تقديرات، ذكر بعضها الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (شفاء العليل)[٢]، والشيخ حافظ الحكمي في كتابه (معارج القبول)[٣]:

التقدير الأول: التقدير العام في اللوح المحفوظ، ويدل عليه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»[٤].

التقدير الثاني: قبل خلق آدم بأربعين سنة، ويدل على هذا ما في البخاري[٥] ومسلم[٦] في محاجة آدم وموسى -عليهما السلام-، قال آدم -عليه السلام-:

---

(١) «شفاء العليل» (١/ ١٧٠).

(٢) شفاء العليل (١ / ٨٠).

(٣) «معارج القبول بشرح سلم الوصول» (٣/ ٩٢٨).

(٤) صحيح مسلم (٨/ ٥١) رقم: (٢٦٥٣).

(٥) صحيح البخاري (٨ / ١٢٦) رقم: (٦٦١٤).

(٦) صحيح مسلم (٨ / ٤٩) رقم: (٢٦٥٢).

«أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟»، ذكر هذا الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١].

التقدير الثالث: التقدير الخاص لكل أحد، ويُعبَّر عنه بالتقدير العُمري، ويدل عليه ما أخرج البخاري ومسلم عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قصة كتابة المَلَك، وفيه قوله ﷺ: «ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ» [٢].

التقدير الرابع: التقدير السنوي، وهو في ليلة القدر، قال تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ • أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤-٥].

التقدير الخامس: التقدير اليومي، قال سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

المسألة الثالثة: التقدير في اللوح المحفوظ لا يتغير على الصحيح، بخلاف التقدير العمري والسنوي واليومي فإنه يتغير، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] ما في أم الكتاب لا يتغير، أما ما في أيدي الملائكة من التقدير العمري والسنوي واليومي يتغير، فقد يقدر الله فيما في أيدي الملائكة أن عمر فلان خمسون سنة، أما في اللوح المحفوظ قُدِّر أن عمره

---

(١) شفاء العليل (١/ ٤٣).

(٢) صحيح البخاري (٤ / ١١١) رقم: (٣٢٠٨)، وصحيح مسلم (٨ / ٤٤) رقم: (٢٦٤٣).

سبعون سنة، ومن باب التقريب: كأن الله قدَّر أن فلانًا يستحق من العمر خمسين سنة، لكن لأنه وصل رحمه أصبح عمره سبعين سنة، وما في أيدي الملائكة العمر خمسون سنة، فيصل رحمه ثم يأمر الله بأن يمحوا ذلك وأن يُكتب العمر سبعين سنةً، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] ورُوي هذا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعكرمة [١] وهو اختيار ابن تيمية [٢].

المسألة الرابعة: زيادة العمر في أحاديث صلة الرحم زيادةٌ حقيقية، فما أخرج البخاري [٣] ومسلم [٤] من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري [٥] من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ﷺ: «**من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه**» الزيادة حقيقية، وهذا هو الأصل من ظاهر النص، والقول بأن الزيادة معنوية بمعنى البركة دون الحقيقة فهذا تأويل لا دليل عليه، ولا مانع يمنع أن تكون الزيادة حقيقية، لكنها فيما في أيدي الملائكة لا في اللوح المحفوظ كما تقدم بيانه.

---

(١) تفسير الطبري (١٣/ ٥٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤ / ٤٩٠).

(٣) صحيح البخاري (٣ / ٥٦) رقم: (٢٠٦٧)

(٤) صحيح مسلم (٨ / ٨) رقم: (٢٥٥٧).

(٥) صحيح البخاري (٨ / ٥) رقم: (٥٩٨٥).

المسألة الخامسة: رُويَ عن ابن عمر[١] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعائشة [٢]رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وجاء مرفوعًا، أن القدر سر الله، ولم أقف على حديث مرفوع ولا على أثر صحيح في أن القدر سر الله، وإنما ذكره بعض السلف كالبربهاري[٣] وغيره، وقال زيد بن أسلم[٤] والإمام أحمد[٥]: " **القدر قدرة الله** ".

ومعنى أن القدر سر الله: أي أن من تفاصيل القدر ما لا تُعرف حكمته، فيوكل أمره إلى الله، كأن يقول القائل: لماذا حكم الله على فلان بالكفر فمات كافرًا؟ وحكم على فلان بالإسلام فمات مسلمًا؟ جواب هذا السؤال مبنيٌّ على تصور مقدمتين:

المقدمة الأولى: أن ترك الفضل ليس ظلمًا، بخلاف ترك العدل فهو ظلم، فلو أن رجلًا استأجر أجيرين على أن يعملا في الساعة بمائة ريال، فعملا ثم أعطى الأول مائة ريال وأعطى الثاني مائتين، فعامل الأول بالعدل وعامل الثاني بالفضل، وترك الفضل في الأول ليس ظلمًا، لكن لو أعطاه أقل من مائة لكان ظلمًا، وقد

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٤٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٣).

(٣) «شرح السنة للبربهاري» (ص٨٠).

(٤) القدر للفريابي (ص ١٤٤)، والإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ ٢٢٢) رقم: «١٨٠٥».

(٥) مسائل ابن هانئ (٢/ ١٥٥) رقم: «١٨٦٨»، والإبانة الكبرى (٤/ ٢٦٢) رقم: «١٨٧٩».

قرر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[١] وقررها ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)[٢] و(شفاء العليل)[٣].

المقدمة الثانية: أن عدم العلم بتفاصيل الحكمة ليس نفيًا للحكمة، وهذا متصور في البشر بعضهم مع بعض، فكيف مع الله سبحانه؟ فلو أن أطباء حُذَّاقًا حكموا على فلان ببقر بطنه، فسأل: ما الحكمة وما السبب؟ فشرحوا له فلم يعرف الحكمة والسبب، لكن قالوا: إن لم نفعل ذلك مُتَّ، ففي مثل هذا كل عاقل يعاتب من لم يوافق بحجة أنه لم يفهم الحكمة، لأن عدم معرفة الحكمة ليس نفيًا للحكمة، وهذا في حق البشر ففي حق رب البشر من باب أولى، فقطعًا أن الله لما عامل الأول بالفضل وعامل الثاني بالعدل أن هذا لحكمة لأنه حكيم سبحانه، وعدم معرفتنا للحكمة ليس نفيًا للحكمة، قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨] وقال: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] وغير ذلك.

فلما حكم على أحدهما بالإسلام فمات مسلمًا وحكم على الثاني بالكفر فمات كافرًا، فقطعًا أن بينهما فرقًا، وأن الأول استحق أن يُعامل بالعدل والآخر بالفضل، وهذا من معاني أن القدر سر الله.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٣) (١٧/ ٩٣).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص٢٤٤ و٢٦١).

(٣) شفاء العليل (١/ ٢٦٦ و٣٥٧).

قوله: (**بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**) دل على هذا ما رواه مسلم[١] عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ في حديث جبريل -عليه السلام- لما قال: «**فاخبرني عن الإيمان؟**» قال ﷺ: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، فالإيمان بالقدر خيره وشره واجب شرعًا.

فإن قيل: كيف يكون في القدر شرٌّ وقد روى الإمام مسلم[٢] عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**والشر ليس إليك**»؟

فالجواب: أن الشر في مفعولاته لا في أفعاله، فلما خلق الله إبليس فإن إبليس في نفسه شر لكن خلق إبليس ليس شرًّا بل لحكم، وقد تقدم في بحث الإرادتين عند ذكر الأدلة أن الإرادة الشرعية مرادة لذاتها وأن الإرادة الكونية مرادة لغيرها، فخلق إبليس لغيره لا لذاته، فمعنى حديث: «**والشر ليس إليك**» ليس في أفعالك كخلق إبليس، وإنما في مفعولاتك كإبليس وغيره.

قوله: (**وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ، كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ، فَالدَّرَجَةُ الْأُولَى: الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ مَا الْخَلْقُ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا**) موصوف به أزلًا: نفيٌ للجهل، وأبدًا: نفيٌ للنسيان.

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٨) رقم (٨).

(٢) صحيح مسلم (٢ / ١٨٥) رقم: (٧٧١).

قوله: (وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِمْ، مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَرْزَاقِ وَالْآجَالِ) ودليل هذا ما تقدم ذكره في المرتبة الأولى من مراتب القدر وهو العلم.

قوله: (ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ، فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ؛ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ! قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وهذه هي المرتبة الثانية وهي الكتابة، فاختصر ذلك ابن تيمية فجعل القدر على درجتين، والدرجة الأولى متضمنة للمرتبتين: مرتبة العلم ومرتبة الكتابة.

قوله: (فَمَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، جَفَّتْ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتْ الصُّحُفُ، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] وَقَالَ: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا) في مواضع جملةً في غير اللوح المحفوظ، كما في أيدي الملائكة، ثم يُفصَّل، وكذلك المفصل فيما في أيدي الملائكة يُمحى، أما في اللوح المحفوظ فيكون مفصلًا ولا يُمحى.

قوله: (فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ، فَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ: اكْتُبْ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ) أشار في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تقديرين، التقدير العام وهو التقدير في

اللوح المحفوظ، وإلى التقدير العمري كما في حديث ابن مسعود[١] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»، وبقيت تقديرات ثلاثة، وقد تقدم أن التقديرات خمس تقديرات.

قوله: (فَهَذَا الْقَدَرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ «الْقَدَرِيَّةِ» قَدِيمًا، وَمُنْكِرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ) ينكر القدرية الأوائل كمعبد الجهني وغيلان مرتبة العلم ويقولون: إن الأمر أُنُف، بأن يقع والله لا يعلمه، فكفَّرهم السلف؛ لأنهم أنكروا العلم، وذكر ابن تيمية أن غلاة القدرية كانوا قديمًا ينكرونه وقد شاعوا في زمن الصحابة والتابعين [٢]، وقام أئمة السنة قومتهم، فلم تبق منهم طائفة، لكن قد يبقى في نُزَّعٍ من الناس، ويتوارثه أفراد لكن لا تتوارثه طائفة.

وقول الله عز وجل: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] إن الإيمان بالقدر هو بلسم الحياة، وأعظم سبب من أسباب انشراح الصدر والأُنس، والله مَن آمن بالقدر حقًّا وعرف كرم الله وعظم آلائه مَا استوحش ولا خاف، ولما هجمت عليه الوساوس الهموم والأحزان، بل يكون قويًّا ثابتًا، لا يخشى على رزقه، ولا يخشى من المصائب والنوائب، بل يكون موحدًا قويًّا لا يخشى إلا الله.

---

(١) صحيح البخاري (٤ / ١١١) رقم: (٣٢٠٨)، وصحيح مسلم (٨ / ٤٤) رقم: (٢٦٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩)، (٨/ ٤٤٥).

ما أكثر الهموم والخوف من المستقبل اليوم بسبب ضعف التوحيد، وكلما قوي التوحيد في القلب وقوي الإيمان بالقدر سلَّم العبد لربه، فمهما نزلت به من مصيبة فإنه -بعون الله- يقوم بالواجب وهو الصبر، ثم قد يظفر بما هو أعلى من ذلك وهو الرضا، وأعلى من ذلك الشكر، وقد ذكر هذه المرتبة العليا ابن تيمية في كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)[1]، بأن يجعل المصيبة نعمة فيشكر الله عليها، وهذا شيء عظيم للغاية، والله لو استطعنا أن نقوي إيماننا وتوحيدنا وإيماننا بالقدر لأنسنا للغاية وما خفنا من الأقدار لا من الفقر ولا المرض.

وكثير من الناس اليوم قد جمع من الأموال الطائلة ويعيش همّ المستقبل، من أمراض وعدم نجاح حياته ويخشى الفقر ...إلى غير ذلك، وصدق الله القائل: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فأحسن الظن بالله، واعلم أن الله لا يُقدِّر لك إلا ما هو خير لك، إن قدَّر لك الفقر فهو خير لك، ولو كان الغنا خيرًا لك لقدره لك، وإذا قدر لك المرض فاعلم أن المرض خير لك، ولو قدر لك المصائب فاعلم أنها خير لك، لذلك قال الله عز وجل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦] فهو خير لك لكنك لا تعلم.

---

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص١٣٦).

قال أبو بكر الطرطوشي في كتابه (البدع والحوادث)[١]: إن أسلا آية في كتاب الله قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ (٢٢) لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

فيا أهل التوحيد كونوا أكثر الناس طمأنينة، يا أهل التوحيد كونوا أكثر الناس أُنسًا، يا أهل التوحيد أحسنوا الظن بربكم فلا تخافوا المستقبل لا بمرض ولا غير ذلك، يا أهل التوحيد تذكروا آلاء الله وكرمه وكم من النعم التي نعيشها بفضل الله، أتظن بالله الكريم أن يقدر على عبده ما هو شر له؟ كلا والله، فكن على يقين أن ما قدر الله هو خير لك، وهذا لا يتنافى مع فعل الأسباب.

فإذا فهمت ما تقدم تذكرت الحديث العظيم الذي رواه مسلم[٢] من حديث أبي يحيى صهيب الرومي أن النبي ﷺ قال: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ» نسأل الله أن يجعلنا منهم.

قوله: (**وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ: مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، مِنْ**

---

(١) الحوادث والبدع (ص ١٧٢).

(٢) صحيح مسلم (٨/ ٢٢٧) رقم (٢٩٩٩).

حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ سبحانه وتعالى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ) الدرجة الثانية شاملة للمرتبتين الأخيرتين: المشيئة والخلق، بخلاف المرتبة الأولى فإنها في العلم والكتابة.

وتقدم عند ذكر الأدلة على أن المراد بالمشيئة الإرادة الكونية، وتقدم أن الإرادة إرادتان كونية وشرعية، وقوله: **(عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ)** فهو على كل شيء قدير مما وقع، وعلى كل شيء قدير مما لم يقع، وهو المعدومات، ولا يدخل فيه الممتنعات والمستحيلات، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] لا يشمل الممتنعات والمستحيلات لا شرعًا ولا لغةً ولا عقلًا، وقد بين هذا ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تقدم الكلام عليه.

قوله: **(فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ، وَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ)** فقدر المقادير -وهي الإرادة الكونية- وأمر بطاعته، ولا تعارض بين الأمر بطاعته وتقديره للمقادير، بل قال ﷺ في حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**اعملوا فكلٌّ ميسر لما خُلق له**» [1]، هذا من جهة، والجهة الأخرى: لا نعلم ما قدر الله في المستقبل، فكيف نترك ما أمر الله به لما نجهله؟ والجهة الثالثة أننا في أمور دنيانا لا نعتمد على ما قُدر، ففي طلب رزقنا لا نعتمد على ما قدر فنترك السعي في الرزق وننتظر

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٧١) رقم (٤٩٤٩)، وصحيح مسلم (٨/ ٤٧) رقم (٢٦٤٧).

قدر الله، ولو أقبلت نار تلتهب لهرب منها كل عاقل ولم يترك الهروب بحجة أن الأمور قدرت.

قوله: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ) يحب من قام بالإرادة الشرعية، فالإرادة الشرعية محبوبة إلى الله (وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) كما قال سبحانه: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] (وَلَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) قال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] (وَلَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) فلا تعارض بين عدم محبته لشيء ثم وقوع هذا الشيء، كما تقدم بحثه؛ لأن هذا مراد لغيره وذاك مراد لذاته.

قوله: (وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً) هذا ردٌّ على الجبرية ومنهم الجهمية والأشعرية الذين أثبتوا الإرادة الكونية دون الإرادة الشرعية، وقالوا: العبد مجبور وهو كالريح في مهب الريح (وَاللَّهُ خَالِقُ أَفْعَالِهِمْ) هذا ردٌّ على القدرية ومنهم المعتزلة، فيقولون: إن الله لم يخلق أفعال العباد.

والرد على الطائفتين بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] فأثبت له مشيئةً وأثبت للعبد مشيئةً، فإثبات المشيئة لله ردٌّ على القدرية، وإثبات المشيئة للعبد ردٌّ على الجبرية، ومما يُرد به على القدرية

قوله تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] قال ابن القيم[١]: والأصوب أن تكون (ما) بمعنى (الذي) كما يدل عليه السياق، فخلقكم وخلق الأصنام التي صنعتموها، فيرجع إلى خلق أفعالكم، ومن الرد على القدرية قوله تعالى: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

قوله: **(وَالْعَبْدُ هُوَ: الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي وَالصَّائِمُ)** هذه العبودية الكونية، وهو أن العباد لا يخرجون عن إرادة الله الكونية، قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

قوله: **(وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَإِرَادَةٌ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾)** هذا ردٌّ على القدرية ومنهم المعتزلة **(وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ، يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ «الْقَدَرِيَّةِ»، الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ»)** في نسخ أخرى من الواسطية قال: **(الذين سماهم السلف مجوس هذه الأمة)** وهذه النسخة هي التي اعتمدها ابن تيمية بعدُ، وهذا أصح؛ لأنه لم يصح في ذلك حديث عن النبي ﷺ بل لم يصح عن طائفة إلا الخوارج كما بينه ابن تيمية نفسه في كتابه (منهاج السنة)[٢] وابن القيم في كتابه (الهدي)[٣] و(تهذيب السنن)[٤]، ويستفاد أيضًا من كلام ابن حزم[٥].

---

(١) «شفاء العليل» (١/ ١٨٦ و٣٥٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٥٢).

ووجه تسمية السلف للقدرية بمجوس هذه الأمة: أن المجوس يؤمنون بإلهين، إله النور وإله الظلمة، إله الخير وإله الشر، والقدرية جعلوا خالقين، خالقًا لكل شيء وهو الله، إلا أفعال العباد، والثاني خالقًا لأفعال العباد، فجعلوا خالقين وأولئك جعلوا خالقين وإلهين.

تنبيه: ذكر ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[١] أن بعضهم يخطئ على القدرية ويزعم أنهم يقولون: إن الله خلق أفعال الخير من أفعال العباد دون أفعال الشر، وخطَّأ هذا ابن تيمية وذكر أنه يرجع على أصل القدرية بالنقض، وإنما يقولون: لم يخلق أفعال العباد البتة لا خيرها ولا شرها.

قوله: **(وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، حَتَّى يَسْلُبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ؛ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا)** وهؤلاء هم الجبرية ومنهم الأشاعرة، وهذا من فسادهم، فالجبرية ومنهم الأشاعرة آمنوا بالإرادة الكونية وحدها وقالوا: العبد كالريش في مهب الريح، ويقابلهم القدرية ومنهم المعتزلة وآمنوا بالإرادة الشرعية وحدها دون الإرادة الكونية، فانبنى عند كل طائفة

---

(٣) «زاد المعاد» (٣/ ٧٦٧).

(٤) تهذيب سنن أبي داود (٣/ ١٩٠).

(٥) الفصل (٣/ ١٣٨).

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٦).

ضلالات، ومن الضلالات عند الجبرية ومنهم الأشاعرة ما أشار إليه ابن تيمية هاهنا، فذكر أنهم لا يثبتون لأفعال الله تعالى حكمة ولا علة، ووجه ذلك ما تقدم ذكره عند مبحث الأدلة أنهم أرادوا أن يجيبوا على ما ظاهره التعارض، وكيف أن الله يحرم الزنا ولا يحبه ثم يقع الزنا من العباد؟ فقالوا: أفعال الله لغير حكمة وقد يفعل ما ظاهره التعارض، وتوسعوا في الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] والرد عليهم بكل الأدلة التي فيها إثبات الحكمة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤] إلى غير ذلك.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ أُصُولِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، قَوْلُ: الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ: الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ: يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ، لَا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ، كَمَا تَفْعَلُهُ «الْخَوَارِجُ»، بَلْ الْأُخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ الْمَعَاصِي، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى فِي آيَةِ الْقِصَاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] وَقَالَ سُبْحَانَه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٩ - ١٠].

وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمِلِّيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ، كَمَا تَقُولُهُ «الْمُعْتَزِلَةُ»، بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ، فِي مِثْلِ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ؛ فَلَا يُعْطَى الِاسْمُ الْمُطْلَقُ، وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقُ الِاسْمِ.

قوله: **(وَمِنْ أُصُولِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، قَوْلُ: الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ: الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْجَوَارِحِ)** بدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمباحث الإيمان، وهذا مبحث مهم فإن أول ضلال في الأمة وتحزبت عليه طائفة هو ما يتعلق بالإيمان، وهم الخوارج، فزل الخوارج فيما يتعلق بالإيمان، فلابد أن تضبط هذه المباحث وفيها دقائق عظيمة، فمن أراد ضبطها فليجتهد على تفهُّم كلام ابن تيمية هذا، وعلى قراءة شروح علمائنا على هذا الفصل، كشرح ابن رشيد (التنبيهات السنية)[١]، وابن فياض في (الروضة الندية)[٢]، وشرح الشيخ ابن عثيمين على الواسطية[٣]، إلى غير ذلك من الشروح، حتى يفتح له هذا الباب.

ثم يُكرر قراءة (الإيمان الكبير) والمجلد السابع من (مجموع الفتاوى) ويتفهمه، ويكرر قراءة (الصارم المسلول) فإنه عظيم في تأصيل هذه المسائل؛ لأنه في التكفير والرد على من أخطأ من المرجئة، فأصَّل معتقد أهل السنة في التكفير وفي الإيمان.

---

(١) التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية (ص ٦٣٧) وما بعدها.

(٢) الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية (ص ٣٨٢) وما بعدها.

(٣) «شرح العقيدة الواسطية - العثيمين» (٢/ ٢٢٩) وما بعدها.

ويقرأ كتاب (تعظيم قدر الصلاة) للمروزي، فإنه عظيم للغاية في هذه المسائل، ويقرأ شرح ابن رجب على صحيح البخاري في كتاب (الإيمان)[١]، فقد نقل تأصيلات مفيدة عن السلف في هذه المسائل.

فمن فعل ذلك بإذن الله يكون مستوعبًا لهذه المسائل وضابطًا لشواردها وأفرادها.

وقوله: (وَمِنْ أُصُولِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ) العطف بين الدين والإيمان ليس عطف مغايرة، بل عطف مرادف؛ لأن الدين هو الإيمان، لذلك قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] استدل بهذه الآية الشافعي[٢] على أن العمل من الإيمان، فالدين والإيمان بمعنى واحد.

قوله: (قَوْلٌ، وَعَمَلٌ) الأصل أن يُدلل على كل ما يُذكر، إما بدليل من الكتاب والسنة أو إجماع سلف هذه الأمة، ومن أجمع الأدلة في جمع أصول الإيمان ما أخرجه الشيخان[٣] واللفظ لمسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى**

---

(١) «فتح الباري لابن رجب» (١/ ٥) وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٨- ٢٠٩).

(٣) صحيح البخاري (١/ ١١) رقم: (٩)، وصحيح مسلم (١/ ٤٦) رقم: (٣٥).

عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، فقد ذكر في الحديث أن القول من الإيمان وهو قول: لا إله إلا الله، وأن العمل من الإيمان وهو إماطة الأذى، وأن الاعتقاد من الإيمان وهو الحياء، وأشار إلى تجزُّئه، والتجزُّء معناه أنه يزيد وينقص لما قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة».

ومن أجمع الآيات في مسائل الإيمان قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] فذكر الإخلاص وهذا هو الاعتقاد، وذكر الصلاة وهذه أعمال الجوارح، وفي الصلاة أقوال وهي من الدين.

ثم فصَّل القول وفصَّل العمل فقال: (قَوْلُ: الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ) المشهور عند أهل السنة أنهم يقولون: قول وعمل، لكن ابن تيمية زاد تفصيلًا وذكر قول القلب واللسان، والمراد بقول اللسان: قول لا إله إلا الله، الذي يدخل به العبد الإسلام، ذكر هذا العلامة محمد بن إبراهيم في تعليقاته على العقيدة الواسطية[١]، والمراد بعمل اللسان ما عدا ذلك من الأذكار والأقوال التعبدية، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأذكار الصباح والمساء ...إلخ.

والمراد بقول القلب وعمل القلب ما ذكر العلامة ابن سعدي في تعليقاته على العقيدة الواسطية [٢] أن ما يُقابل ما نُؤمر به تجاه الأخبار هو قول القلب، وما

---

(١) شرح العقيدة الواسطية من تقريرات سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (ص ١٨٥).

(٢) التنبيهات اللطيفة للسعدي (ص ١٠٦)، ويُنظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (١ / ١١).

نُؤمر به تجاه الطلب هو عمل القلب، فما أخبر الله به نحن مأمورون بتصديقه وهذا هو قول القلب، وما أمر الله به من خشيته وغير ذلك نحن مأمورون بتنفيذه والقيام به وهذا هو عمل القلب.

وللفائدة: التصديق قسمان: أصل التصديق هو قول القلب، وما زاد على أصل التصديق فهو عمل القلب، لذا جعل العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن كما في (الرسائل والمسائل النجدية)[1] التصديق من أعمال القلوب، والمراد ما زاد على أصل التصديق.

وقوله: **(وَعَمَلُ: الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْجَوَارِحِ)** المراد بعمل الجوارح عمل الأعضاء الظاهرة، سواء كانت مستحبة أو واجبة، فكلها من الإيمان، وتقدمت آية سورة البينة وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**».

قوله: **(وَأَنَّ الْإِيمَانَ: يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ)** دل على هذا الكتاب والسنة والإجماع، قال الله عز وجل: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] وقال: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧] وما تقدم من حديث: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**» دل على أن الإيمان درجات يزيد وينقص.

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية الجزء الثالث (ص ١٣-١٤) ط دار العاصمة.

أما النقصان فلما كان الإيمان بنسبة أربعين في المائة كان العبد مؤمنًا، فزاد إلى خمسين في المائة أو ستين في المائة فزاد إيمانه، وإيمانه الأول صحيح، وإذا رجع إلى إيمانه الأول نقص، فإذن الإيمان يزيد وينقص، قال العلماء: كل ما زاد صح نقصانه، والمراد ما زاد مما يثبت معه الإيمان، فيدل على صحة نقصانه، وروى الآجري[١] وغيره عن عمير بن حبيب -وهو صحابي- أنه قال: الإيمان يزيد وينقص، قال ابن تيمية: وهذا قول صحابي وليس له مخالف[٢].

أما الإجماعات فتوارد على حكايتها أئمة السنة في كتب الاعتقاد وغير ذلك، ولا يكاد يكتب أحدهم كتابًا في الاعتقاد إلا ويذكر ذلك، وبسطوا الكلام فيه، كالإمام أحمد في (أصول السنة)[٣]، والبخاري[٤]، وغيرهم من أئمة السنة.

قوله: (**وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ، لَا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ، كَمَا تَفْعَلُهُ «الْخَوَارِجُ»**) والمراد بمطلق المعاصي كل المعاصي، ولو كانت صغيرة؛ لأنه قال هنا: (**بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ**) فبمقتضى العطف الذي يقتضي المغايرة أن تكون مطلق المعاصي الصغائر؛ لأنه ذكر الكبائر.

---

(١) «الشريعة للآجري» (٢/ ٥٨٣): «٢١٥».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٢٤).

(٣) «أصول السنة لأحمد بن حنبل» (ص٣٤) رقم: «١٣».

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٧).

والخوارج مجمعون على التكفير بالكبيرة ومختلفون في التكفير بالصغيرة، وقد ذكر هذا أبو عبيد القاسم بن سلام في أواخر كتابه (الإيمان)[١]، فمن الخوارج من يكفر الصغيرة، ومن ظن أن النجدات من الخوارج لا يكفرون بالذنب فقد أخطأ، بل النجدات يكفرون بالإصرار على الذنب كما ذكر هذا ابن حزم في كتابه (الفصل)[٢]، وذكره الشهرستاني في كتابه (الملل)[٣].

قوله: (**بَلْ الْأُخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ الْمَعَاصِي، كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى فِي آيَةِ الْقِصَاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾**) فجعله مسلمًا مع المعاصي، فسمى القاتل أخًا لأولياء المقتول فدل على أنه مسلم ولم يكفر بالقتل، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

قوله: (**وَقَالَ سُبْحَانَه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾**) وجه الدلالة: أنه أثبت الإيمان مع أن القتال قائم بينهما، فدل على أن الإيمان لا يرتفع بالذنوب والمعاصي، وبعبارة أدق: مطلق الإيمان لا يرتفع مع الذنوب والمعاصي،

---

(١) «الإيمان لأبي عبيد» (ص٧٦).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ١٤٥).

(٣) «الملل والنحل للشهرستاني» (١/ ١١٥).

بخلاف الإيمان المطلق، والفرق بينهما أن الإيمان المطلق هو الكامل، ومطلق الإيمان هو أصل الإيمان، وأشار إليه ابن تيمية[١].

قوله: (**وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمِلِّيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ، كَمَا تَقُولُهُ «الْمُعْتَزِلَةُ»**) الفاسق المِلِّي عند أهل السنة هو من ارتكب كبيرة، كما ذكره السفاريني في منظومته[٢]، ومن ذلك من أصرَّ على الصغيرة، روى البيهقي في (شعب الإيمان)[٣] عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار.

قوله: (**بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ، فِي مِثْلِ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾** [النساء: ٩٢] **وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾**) اسم الإيمان المطلق: وهو الإيمان الكامل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] والمراد الذين كمل إيمانهم، وحديث صهيب الرومي: «**عجبًا لأمر المؤمن**»[٤] وهو كامل الإيمان، وإنما الفاسق يدخل في اسم مطلق الإيمان، والمراد من عنده أصل الإيمان، والإيمان المطلق هو كمال الإيمان، ويدل على هذا كلام ابن تيمية

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥١ و١٥٢).

(٢) العقيدة السفارينية (ص٦٨).

(٣) «شعب الإيمان» (٩/ ٤٠٦) رقم: «٦٨٨٢».

(٤) صحيح مسلم (٨/ ٢٢٧) رقم (٢٩٩٩).

في هذه العقيدة وكما في (مجموع الفتاوى)[١] ووضحه أكثر ابن القيم في (بدائع الفوائد)[٢].

قوله: (وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ») المراد الإيمان المطلق، وهو الإيمان الكامل.

فائدة: الأحاديث التي فيها: «ليس منا» ونحو ذلك، المراد بها ليس من السابقين في الخيرات ولا المقتصدين، وإنما من الظالمين لأنفسهم، كما بينه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع من (مجموع الفتاوى)[٣]، ومن فسَّر قوله ﷺ: «ليس منا» ليس مثل النبي ﷺ وصحابته، فهذا قول المرجئة؛ لأنه كما قال الإمام أحمد: لو لم يفعل هذه الكبيرة كان مثل النبي ﷺ؟[٤] فكأن إيمانه لم ينقص، والذي حققه ابن تيمية[٥] أن أمثال هذه الألفاظ إنما تُذكر في ارتكاب الكبائر لا الصغائر، لأن

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥١ و١٥٢).

(٢) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٣٢٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٢٥).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٢٥).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٢٥).

الإيمان إذا نُفي بالصغائر فلن يبقي أحد إلا ونُفي عنه الإيمان وإنما يُنفى الإيمان عن أهل الكبائر.

قوله: (**وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ؛ فَلَا يُعْطَى الِاسْمُ الْمُطْلَقُ، وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقُ الِاسْمِ**) هذا يوضح أن الفسق يكون بالكبيرة كما تقدم، فلا يعطى الفاسق اسم الإيمان الكامل ولا يُسلب منه أصل الإيمان فيكون كافرًا.

ومبحث الإيمان مبحث مهم، وقد ضلَّ في هذا الباب طائفتان: المرجئة ومنهم الجبرية ومرجئة الفقهاء والأشاعرة، والطائفة الثانية الخوارج والمعتزلة.

وهذه المسائل تحتاج إلى تفصيل ومعرفة، وقد بسطتها في شرح الواسطية المطول [١]، فحبذا الرجوع إليه وأن يكون السلفي على بصيرة بأمثال هذه المسائل، لاسيما وغلاة التكفير -ومنهم السروريون- يتهمون السلفيين بأنهم مرجئة، وفي المقابل قد تتهم طائفة أخرى من أصحاب الشهوات وأفكار الليبرالية والعلمانية السلفيين بأنهم خوارج وتكفيريون لأنهم يكفرون من كفره الله ورسوله ﷺ، فيجب أن يُضبط هذا الباب، فكما أن الإيمان قول وعمل واعتقاد فكذلك الكفر قول وعمل واعتقاد، فيكفر المسلم بالقول وحده، أو بالفعل وحده، أو بالاعتقاد وحده.

---

(١) شرح الواسطية المطول: https://bit.ly/3WSztrK

ومما أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية[١] أن سبب ضلال الطوائف في باب الإيمان أنهم قالوا إن الإيمان جزء واحد لا يتجزَّأ، فقالت المرجئة: مهما فعل من الذنوب والمعاصي يبقى كامل الإيمان؛ لأنه لو ذهب بعض الإيمان ذهب كله. وقالت الخوارج: إذا ذهب بعض الإيمان بالمعاصي ذهب كله. وقال أهل السنة: الإيمان يتجزَّأ.

والخوارج في باب الإيمان يقولون: الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكنهم لا يقولون إنه يزيد وينقص، كما ذكره عنهم أبو عبيد القاسم بن سلام[٢]، والحافظ ابن حجر في شرح البخاري[٣]، والسفاريني[٤]، وهو مقتضى قول ابن تيمية أنهم يرون الإيمان جزءًا واحدًا لا يتجزأ -كما سبق- أما المرجئة فمجمعون على أن أعمال الجوارح ليست من الإيمان، ومختلفون فيما عدا ذلك، فقالت مرجئة الفقهاء: الإيمان قولٌ واعتقاد، وقالت الجهمية: الإيمان هو المعرفة، وقالت الأشاعرة: الإيمان هو التصديق، وقالت الكرامية: الإيمان هو القول، فأجمعت

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٠).

(٢) «الإيمان لأبي عبيد» (ص١٠٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٦) والذي ذكره ابن حجر المعتزلة وهم والخوارج واحد في هذا الباب.

(٤) «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٤١٠).

طوائف المرجئة على أن أعمال الجوارح ليست من الإيمان، وقد أشار لهذا ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الصارم المسلول)[١].

تنبيهان:

التنبيه الأول: إذا قال السلف: " **المرجئة** " فإنما يريدون مرجئة الفقهاء لا الجهمية، ذكر هذا ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٢]، والسلف كحرب الكرماني وغيره يقولون: قالت الجهمية والمرجئة ... ويريدون بالمرجئة مرجئة الفقهاء، وقد ابتُلي بهم السلف كثيرًا، وثبت عند ابن سعد في طبقاته عن إبراهيم النخعي أنه قال: إني لأبغض المرجئة أشد من بغضي لليهود والنصارى [٣]، وليس هذا لأنهم كفار وإنما من جهة أنهم أضروا الإسلام أكثر من الكفار.

التنبيه الثاني: يذكر ابن تيمية في مواضع كما في (مجموع الفتاوى)[٤] و(الإيمان الكبير)[٥] وفي (شرح الأصفهانية)[٦] و(شرح حديث جبريل)[٧] أن الخلاف مع المرجئة لفظي أو شبه لفظي، ومما ذكره ابن تيمية في (شرح حديث

---

(١) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص٥١٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٨٧).

(٣) «الطبقات الكبير» (٨/ ٣٩٢).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٧ و٣٩٤) وهي من الايمان الكبير.

(٥) «الإيمان لابن تيمية» (ص١٤٥).

(٦) وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٩٧).

(٧) «الإيمان الأوسط» (ص٤٨٩).

جبريل)[١] أن السلف مجمعون على تبديع المرجئة واشتد نكيرهم عليهم، فكيف يُجمع بين قوله بأن الخلاف لفظي أو شبه لفظي مع ما نقله عن السلف؟

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الإيمان الكبير)[٢] أن سبب ذلك أنهم لا يخالفون في أحكام اليوم الآخر في الفساق والعصاة، فيقولون العاصي والفاسق يستحق النار، وإنما في الدنيا إيمانه كامل، فمن هاهنا جعل ابن تيمية من جهة المآل خلافهم لفظي أو شبه لفظي، ثم ذكر أن السلف اشتد نكيرهم عليهم لأمرين:

الأول: أن مرجئة الفقهاء علماء وفقهاء، ففُتن الناس بهم، وهوَّنوا على الناس الذنوب والمعاصي وقالوا: إن الزاني والسارق كامل الإيمان.

الثاني: أنهم غيروا الاستعمالات الشرعية، فالشرع يسميه فاسقًا وهم يسمونه كامل الإيمان.

---

(١) «الإيمان الأوسط» (ص٣٧٣).

(٢) الإيمان لابن تيمية» (ص٣٠٨): وانظر: مجموع الفتاوى (٧ / ٣٩٤)، (١٣/ ٣٨)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٩٧).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: سَلَامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ اللَّهِ ﷺ، كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] وَطَاعَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ».

وَيَقْبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ أَوِ الْإِجْمَاعُ، مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ، فَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ - وَهُوَ صُلْحُ الْحُدَيْبِيَةِ - وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ، وَيُقَدِّمُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ، وَيُؤْمِنُونَ: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ - وَكَانُوا ثَلَاثَمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ -: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وَبِأَنَّهُ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ قَدْ رَضِيَ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَالْعَشَرَةِ، وَكَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ، مِنْ أَنَّ: خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ.

مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ، وَسَكَتُوا، أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا، لَكِنِ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى: تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - لَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ، لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا: مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ؛ وَذَلِكَ

بِأَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ: بِأَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ.

وَيُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ، وَيَحْفَظُونَ فِيهِمْ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَيْثُ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»، وَقَالَ أَيْضًا لِلْعَبَّاسِ عَمِّهِ؛ وَقَدْ شَكَا إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هَاشِمٍ؛ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ لِلَّهِ وَلِقَرَابَتِي»، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ».

وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُقِرُّونَ: بِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الْآخِرَةِ، خُصُوصًا «خَدِيجَةَ» أُمَّ أَكْثَرِ أَوْلَادِهِ، وَأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ وَعَاضَدَهُ عَلَى أَمْرِهِ، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ الْمَنْزِلَةُ الْعَلِيَّةُ، «وَالصِّدِّيقَةَ بِنْتَ الصِّدِّيقِ» الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طَرِيقَةِ «الرَّوَافِضِ» الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ، وَطَرِيقَةِ «النَّوَاصِبِ»، الَّذِينَ يُؤْذُونَ «أَهْلَ الْبَيْتِ»، بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ.

وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ: مِنْهَا: مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا: مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ، وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ: هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ، بَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ»، وَأَنَّ «الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ؛ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ»، ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ عَنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِينَ هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ. أَوْ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ بِالْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إِنْ أَصَابُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ.

ثُمَّ الْقَدْرُ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْمُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ، مِنْ: الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمْ هُمْ صَفْوَةُ الصَّفْوَةِ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، الَّتِي هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ.

مبحث الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مبحثٌ مهم، وسبب ذكر أهل السنة له في كتب الاعتقاد أن الشيعة ينتقصون الصحابة، حتى الشيعة الأوائل لما قدموا عليًّا على أبي بكر وعمر، وهذا نوع من أنواع التشيع وهو انتقاص لأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وبذلك أزروا بالمهاجرين والأنصار، وقد ذكر ابن تيمية في (التسعينية)[1] أن الرافضة ثلاث درجات: الأول من قدم عليًّا على أبي بكر وعمر.

ودراسة مسائل الصحابة مهمة للغاية؛ لأن المستشرقين يسعون غاية السعي لتشكيك الناس في الصحابة، فإذا شك الناس في الصحابة شكوا في الكتاب

(١) «التسعينية» (١/ ٢٦٣).

والسنة، فالكتاب والسنة لم يُنقلا إلا عن طريق الصحابة، ولهم في ذلك شبهات لابد أن تُضبط ويُضبط جوابها، وكذا الشيعة لهم اجتهاد كبير في تشكيك الناس في الصحبة، ولعله يأتي الإشارة إلى بعضها والجواب عن بعض الإشكالات.

قوله: (**وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: سَلَامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ**) الصحبة لها إطلاقات ثلاثة:

الإطلاق الأول: الإطلاق الشرعي، وهو كل من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ولو ساعة ولو زمنًا قليلًا، وقد أجمع على هذا أهل السنة كما حكاه الإمام أحمد في (أصول السنة) [١]، ويدل على ذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح مسلم[٢] أن النبي ﷺ قال: «**وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا**»، قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ**»، فجعل الذين آمنوا به ولقوه صحابةً، والذين آمنوا به ولم يلقوه إخوانه، فدل على أن الصحابي كل من لقيه مؤمنًا به.

الإطلاق الثاني: الإطلاق العرفي، وهو كثرة المصاحبة، فتقول: إن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليس صحابيًّا بالنظر إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن صحبة أبي هريرة

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد (ص ٤٠). ط دار المنار

(٢) صحيح مسلم (١/ ١٥٠) رقم: (٢٤٩).

أقل، وبهذا تفهم ما روى مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما حصل بين عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد خلاف، فقال النبي ﷺ لخالد بن الوليد: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ...»[١] يعني عبد الرحمن بن عوف، فكيف جعله صحابيًّا ولم يجعل خالد بن الوليد صحابيًّا؟ هذا بالاستعمال العرفي.

وما في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الصحيحين[٢] لما ذكر النبي ﷺ السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، قال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا النبي ﷺ؟ وكلهم صحابة فكيف يقولون ذلك؟ فيقال أرادوا الاستعمال العرفي وهم من أكثروا صحبته ﷺ.

الإطلاق الثالث: الإطلاق اللغوي، وهو مطلق المصاحبة كقوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] سواء كان مؤمنًا به أو كافرًا، فيقال صاحب له بالإطلاق اللغوي.

وقد ذكر هذه الإطلاقات الثلاثة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٣] وفي كتابه (منهاج السنة)[٤] ورتبها بوضوح العلائي في كتابه (منيف

---

(١) صحيح البخاري (٥/ ٨) رقم: (٣٦٧٣)، وصحيح مسلم (٧/ ١٨٨) رقم: (٢٥٤١).

(٢) صحيح البخاري (٧/ ١٢٦) رقم: (٥٧٠٥)، وصحيح مسلم (١/ ١٣٧) رقم: (٢٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٤) و(٣٥/ ٥٩).

(٤) منهاج السنة النبوية (٨/ ٤٦٩) وما بعده.

الرتبة)[١]، وبضبط هذه الاستعمالات الثلاثة للصحبة تنكشف متشابهات ويُجاب عن إشكالات.

فائدة: الصحابة أفضل هذه الأمة فردًا وجنسًا، أما أنهم أفضل الأمة جنسًا فلا خلاف فيه، أما أنهم أفضل هذه الأمة فردًا فحصل فيه خلاف عند بعض المتأخرين لكن القول السابق والإجماع القديم على أنهم أفضل الأمة فردًا وجنسًا، وتقدم بحثه في أول الشرح.

قوله: (**كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾** [الحشر: ١٠] **وَطَاعَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»**) هذا الحديث أخرجه الشيخان[٢] من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما تقدم من قصة عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه مسلم[٣] من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا يدل على فضل الصحبة بأن الصحابي يبلغ الدرجات العالية بالعمل القليل.

---

(١) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة (ص ٣٥) وما بعده.

(٢) صحيح البخاري (٥/ ٨) رقم: (٣٦٧٣)، وصحيح مسلم (٧/ ١٨٨) رقم: (٢٥٤١).

(٣) «صحيح مسلم» (٧/ ١٨٨) رقم: «٢٥٤٠».

وهذا يدل على أن الصحابة أفضل الأمة فردًا وجنسًا كما تقدم، وليس معنى أن الصحابة أفضل هذه الأمة فردًا وجنسًا أن كل صحابي قد جمع الخير كله، فقد يقتصر صحابي على فعل الواجبات وترك المحرمات كما قال الصحابي للنبي ﷺ لما سأله عن أركان الإسلام: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص[١]، وهو أفضل ممن جاء بعده ممن فعل الواجبات والمستحبات وترك المحرمات والمكروهات، بل ممن أصبح إمامًا في الدين والعلم كالإمام أحمد والشافعي ومالك، فهذا يدل على أن المفاضلة بما في القلوب، وقد اختص الله الصحابة بذلك، فذاك الأعرابي الذي قال: **"والله لا أزيد على هذا ولا أنقص"** خير من الإمام مالك والشافعي وأحمد، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقيل لابن المبارك: أيهما أفضل، عمر بن عبد العزيز أم معاوية؟ قال: غبار في أنف معاوية مع النبي ﷺ خير من عمر بن عبد العزيز[٢]، وصدق، فإن للصحبة فضلًا عظيمًا لا يلحقه من بعده.

قوله: **(وَيَقْبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ أَوِ الْإِجْمَاعُ، مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ، فَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ - وَهُوَ صُلْحُ الْحُدَيْبِيَةِ - وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ**

---

(١) «صحيح البخاري» (١/ ١٨) رقم: «٤٦»، «صحيح مسلم» (١/ ٣١) رقم: «١١».

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان- (٣/ ٣٣)، ومنهاج السنة (٦/ ٢٢٧).

وَقَاتَلَ) تنازع العلماء في المراد بالفتح، فذهب ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن الفتح هو صلح الحديبية، وذهب جماهير أهل العلم إلى أن الفتح هو فتح مكة.

قوله: **(وَيُقَدِّمُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ)** هذا بإجماع أهل السنة، وذكر ابن تيمية ذلك وهو يحكى اعتقاد السلف.

قوله: **(وَيُؤْمِنُونَ: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ - وَكَانُوا ثَلَاثَمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ -: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وَبِأَنَّهُ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ قَدْ رَضِيَ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ)** الذين بايعوا تحت الشجرة هم أهل صلح الحديبية، وقد أجمع العلماء على أن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر [١]، ثم حصل نزاع قديم بين علي وعثمان والتوقف بينهما، وانعقد قول أهل السنة على أن عثمان أفضل من علي، حتى قال أيوب السختياني والإمام أحمد والدارقطني[٢]: من قدم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، فإذن فضل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم.

ثم أفضل الصحابة العشرة، وهذا بالإجماع كما حكاه السفاريني[٣] بأن قرره في كتابه في الاعتقاد، ثم حصل خلاف بين أهل السنة أيهما أفضل: أهل صلح

---

(١) أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص ٣٦)، ولوامع الأنوار للسفاريني (٢/ ٣١٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٢٦).

(٣) لوامع الأنوار (٢/ ٣٥٧).

الحديبية أم أهل أحد؟ وأصح القولين أن أهل صلح الحديبية أفضل من أهل أحد؛ لأن غاية ما وصف الله به أهل أحد أنه عفا عنهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥] أما أهل الحديبية فقد ذكر لهم هذا الفضل وهو قوله ﷺ: «**لا يدخل النار أحدًا بايع تحت الشجرة**»[(١)]، وهذا ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه لم يذكر أهل أحد وإنما ذكر أهل صلح الحديبية.

قوله: (**وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَالْعَشَرَةِ، وَكَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ**) ذكر العشرة لأنهم جُمعوا في حديث واحد كما عند الترمذي من حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [(٢)]، وليست الشهادة بالجنة خاصة بهم، وممن شُهد له بالجنة ثابت بن قيس بن شماس، وعائشة، وعكاشة بن محصن ... وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قوله: (**وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ، مِنْ أَنَّ: خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ**) وتقدم أن من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

---

(١) صحيح مسلم (٧/ ١٦٩) رقم: (٢٤٩٦).

(٢) سنن الترمذي (٦/ ١٠٠) رقم: (٣٧٤٧)، والنسائي في الكبرى (٧/ ٣٢٨) رقم: (٨١٣٨) ومسند أحمد (٣/ ٢٠٩) رقم: (١٦٧٥).

قوله: (مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ، وَسَكَتُوا) هذه الطائفة الأولى، قدموا عثمان وسكتوا ولم يقولوا إن عثمان خير من علي (أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ) هذه الطائفة الثانية ونصوا بعلي (وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا) هذه الطائفة الثالثة قالت: أبو بكر ثم عمر ثم علي ثم عثمان (وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا) هذه الطائفة الرابعة، قالوا: أفضل هذه الأمة أبو بكر ثم عمر، ثم توقفوا ولم يظهر لهم رجحان أحد الأقوال (لَكِنِ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى: تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - لَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ) فهذا خلاف قديم وقد استقر قول أهل السنة على خلاف ذلك، ولا يُضلل بهذه المسألة؛ لأنه خلاف جزئي لم يشتهر به الخلاف بين أهل السنة وأهل البدعة، ففي (السنة) للخلال[1] سُئل الإمام أحمد عن تبديع من قدم عليًّا على عثمان، قال: إخراج الرجل من السنة شديد، وإن كان أهل السنة قد انعقد إجماعهم على أن عثمان مقدم على علي.

قوله: (لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا: مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ: بِأَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ

---

(١) السنة لأبي بكر بن الخلال» (٢/ ٣٨٠): «٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ**) فالخلاف في الفضل، أما من قدم عليًّا على عثمان في الخلافة فهو مبتدع ضال.

مسألة: أجمع العلماء على أن الصحابة عدول، وتوارد العلماء على حكاية هذا الإجماع، كالخطيب البغدادي[١]، وابن الصلاح[٢]، والنووي[٣]، وابن حجر[٤]، وغيرهم، إلا أن معنى العدالة عند الصحابة يختلف عن معنى العدالة عند غيرهم؛ فغير الصحابة إن وقع في كبيرة ارتفعت عنه العدالة، أما الصحابة فقد يقع في كبيرة وقد يموت عليها وقد يُعذب في قبره ولا يزال عدلًا صحابيًّا، كما أن العمل الصالح عندهم يُضاعف أكثر من غيرهم فكذلك العدالة تختلف عن غيرهم، وقد أشار لهذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة)[٥]، أنهم لا يتعمدون الكذب، وذكر المرداوي في (التحبير)[٦] هذا المبحث ونقل عن بعضهم كابن قاضي الجبل أنه ليس معنى العدالة عند الصحابة العصمة، واستحالة المعصية عليهم، إنما المراد أن لا نتكلف البحث عن عدالتهم، ولا طلب التزكية فيهم، وذلك أن هذا من خصائص صحابة النبي ﷺ.

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٨).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩٤).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٤٩).

(٤) الإصابة في تميز الصحابة (١/ ١٦٢).

(٥) منهاج السنة النبوية» (٧/ ٢٧٠).

(٦) التحبير شرح التحرير (٤/ ١٩٩٤).

وإذا فُهم هذا قُطع الطريق على أهل التشيع وغيرهم ممن يريد الطعن في الصحابة لأنهم وقعوا في ذنوب ومعاصي أو كبائر، أو ماتوا على ذلك كصاحب الشملة [١]، أو كحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «... **وما يعذبان في كبير**» وفي رواية: «**بلى**»، «**أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة ...**» الحديث [٢].

قوله: (**وَيُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ**) وهذا من حُسن تصنيف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، فلما ذكر الصحابة والذين خالفوا فيهم وهم الشيعة الذين غلوا في بغض الصحابة، ذكر بعد ذلك موقف أهل السنة من آل البيت؛ لأن الشيعة غلوا في حبهم، ومن أكثر الطرق والسبل التي سلكها الشيعة في نشر التشيع هو إظهار محبتهم لآل البيت، فخدعوا كثيرًا من العامة ثم أقنعوهم أنه لا يمكن أحدًا أن يُحَب آل البيت إلا ببغض الصحابة إلا نزرًا يسيرًا، فبدأوا بالوسيلة الأولى وهي إظهار محبة آل البيت، ثم الوسيلة الثانية وهي أن إظهار محبة آل البيت تقتضي بغض الصحابة.

أما أهل السنة -ولله الحمد- اجتمع في قلوبهم حب الصحابة وحب آل البيت، وأنه لا تعارض بينهما.

---

(١) «صحيح البخاري» (٥/ ١٣٨) رقم: «٤٢٣٤»، و«صحيح مسلم» (١/ ٧٥) رقم: «١١٥».

(٢) «صحيح البخاري» (١/ ٥٣) رقم: «٢١٦»، و«صحيح مسلم» (١/ ١٦٦) رقم: «٢٩٢».

فذكر ابن تيمية الصحابة ردًّا على الشيعة، وذكر آل البيت ردًّا على استغلال الشيعة لمحبة آل البيت في عداوة الصحابة، وردًّا على الناصبة الذين نصبوا لآل البيت العداء.

قوله: (**وَيَحْفَظُونَ فِيهِمْ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَيْثُ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»**) هذا حديث طويل أخرجه مسلم[١] من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (**وَقَالَ أَيْضًا لِلْعَبَّاسِ عَمِّهِ؛ وَقَدْ شَكَا إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هَاشِمٍ؛ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ لِلَّهِ وَلِقَرَابَتِي»، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»**) ذكر زيد بن أرقم أن آل البيت هم آل جعفر، وآل علي، وآل عقيل، وآل العباس، كما في صحيح مسلم[٢] هؤلاء أربعة، وأما الخامس فهم آل الحارث بن المطلب، والدليل أنه لما طلب الحارث بن المطلب من النبي ﷺ الصدقة قال: «**إنها لا تحل لمحمد وآل محمد، إنما هي أوساخ الناس**»[٣] فدل على أنه من آل محمد، والسادس أزواج النبي ﷺ، ثبت عند ابن أبي شيبة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: إنها لا تحل لنا الصدقة[٤]، أي أزواج النبي ﷺ، فهؤلاء هم آل البيت.

---

(١) «صحيح مسلم» (٧/ ١٢٢): «٣٦ - (٢٤٠٨)».

(٢) صحيح مسلم» (٧/ ١٢٢) «٣٦ - (٢٤٠٨)».

(٣) «صحيح مسلم» (٣/ ١١٨) رقم: «١٠٧٢».

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/ ٣٩٢): «١١٠١٦».

وآل العباس وآل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل الحارث بن عبد المطلب، هم آل البيت وذريتهم، بخلاف ذرية مواليهم فلهم حكمهم في حرمة الصدقة كما في حديث أبي رافع لكنهم ليسوا من آل البيت.

وفي حديث واثلة بن الأصقع الذي أخرجه مسلم[١]: «**إن الله اصطفى إسماعيل**» اصطفى إسماعيل من بني آدم ومن أبناء إبراهيم -عليه السلام- لكمال في خلق إسماعيل -عليه السلام-، فدل على أن خلق إسماعيل خير من ذرية إسحاق، وليست الخيرية دينيةً وإنما خيرية في الخلقة والطبائع وغير ذلك، فدل هذا على أن العرب أفضل من العجم، وليس الفضل راجعًا للدين ونصرة النبي ﷺ وإنما الفضل راجع إلى طبائعهم وما خلقهم الله عليه، ومن أدلة ذلك حديث واثلة بن الأصقع، وعلى هذا إجماع أهل السنة كما حكاه حرب الكرماني في الاعتقاد[٢] وشيخ الإسلام ابن تيمية[٣]، وغيرهم.

تنبيهان:

الأول: أن الخيرية في الجنس لا في الأفراد، فقد يكون من العجم من هو أحسن طبعًا وخلقًا من ألف عربي.

---

(١) «صحيح مسلم» (٧/ ٥٨): «١ - (٢٢٧٦)».

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد لحرب الكرماني (ص ٧٢). ط دار الإمام أحمد

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤١٩).

الثاني: أن البحث في أحكام الدنيا لا في أحكام الآخرة.

وأفضل العرب كنانة، وأفضل كنانة قريش، وأفضل قريش بنو هاشم، وأفضل بنو هاشم محمدٌ ﷺ، فالنبي ﷺ أفضل العرب ليس لأنه نبي وإنما لأنه أفضل العرب في ذاته وما خلقه الله عليه، وهذا مما نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١]، ويخطئ من ظن أنه صار أفضل العرب لأنه نبي، بل الله تعالى جعله نبيًّا لأنه أفضل العرب.

وأفضل قبائل العرب على الإطلاق قريش، وأفضل قبائل كنانة قريش، وأفضل قريش بنو هاشم.

ولم يخالف في ذلك إلا الشعوبيون كما ذكر حرب الكرماني في الاعتقاد [٢]، والقرطبي[٣]، وابن حجر[٤] وغيرهم، والشعوبيون أناس من العجم الذين ناصبوا العداء للعرب، وهذا غلط من جهات: الجهة الأولى: أننا عباد متعبدون لله، فإذا كانت العبادة تخالف الأهواء فلا يجوز أن تُرد، والجهة الثانية: أن المفاضلة من جهة الجنس لا الفرد، والجهة الثالثة: المفاضلة في أحكام الدنيا لا في أحكام الآخرة.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٢٠).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني» (ص٧٢).

(٣) تفسير القرطبي (١١/ ١٨٩).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩).

وهذا يُشبَّه بأرضين: أرض حسنة، وأرض دونها، فالأصل في الأرض الحسنة أن يكون نباتها حسنًا، وما دونها نباتها أقل، لكن قد يكون بعض نباتها أحسن من نبات الأرض الحسنة، فإذن المفاضلة من جهة الجنس وفي الأصل.

قوله: (**وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُقِرُّونَ: بِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الْآخِرَةِ، خُصُوصًا «خَدِيجَةَ» أُمَّ أَكْثَرِ أَوْلَادِهِ، وَأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ وَعَاضَدَهُ عَلَى أَمْرِهِ، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ الْمَنْزِلَةُ الْعَلِيَّةُ، «وَالصِّدِّيقَةَ بِنْتَ الصِّدِّيقِ» الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»**) حصل نزاع بين أهل العلم في أيهما أفضل عائشة أم خديجة أو فاطمة؟ وذكر الخلاف ابن القيم[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، وأصح الأقوال أن أفضل النساء الصديقة بنت الصديق عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ لقوله ﷺ: «كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»[٢] وهذا صريح في أن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أفضل أزواج النبي ﷺ.

فإن قيل: ماذا يُقال فيما روى مسلم[٣] من حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما ذكر مريم بنت عمران قال: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ»؟

---

(١) «جلاء الأفهام» (١/ ٢٦٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٤/ ١٥٨): «٣٤١١»، «صحيح مسلم» (٧/ ١٣٢): «٧٠ -(٢٤٣١)».

(٣) «صحيح البخاري (٤/ ١٦٤) رقم «٣٤٣٢» «صحيح مسلم» (٧/ ١٣٢) «٦٩ - (٢٤٣٠)».

قال النووي[١]: ومعنى خير نسائها خير نساء وقتها، لا الخيرية المطلقة، ليس كحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» وهذا الحديث أخرجه الشيخان[٢] عن أنس مختصرًا، وأخرجه الشيخان عن أبي موسى الأشعري مطولًا[٣].

قوله: (وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طَرِيقَةِ «الرَّوَافِضِ» الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ، وَطَرِيقَةِ «النَّوَاصِبِ»، الَّذِينَ يُؤْذُونَ «أَهْلَ الْبَيْتِ»، بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ) ذكر ابن تيمية -كما سبق- عن الشيعة في (التسعينية) أنهم درجات ثلاث، ثم ذكر أن الدرجة الثالثة الذين يقدمون عليًّا على أبي بكر وعمر، وذكر أن من درجات الشيعة الإمامية وهم الذين يقرون بإمامة علي دون أبي بكر وعمر.

قوله: (وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ) هذا أصل عند أهل السنة، وذلك أن الكلام فيما شجر بين الصحابة يؤدي إلى بغضهم أو انتقاصهم، فهو ممنوعٌ سدًّا للذريعة، والدليل عليه كل دليل جاء في فضل الصحابة، وكل دليل جاء في النهي عن سبهم فهو يدل على النهي عن الكلام فيما شجر بينهم، كحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ١٩٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٥/ ٢٩) رقم: «٣٧٧٠»، و«صحيح مسلم» (٧/ ١٣٨) رقم: «٢٤٤٦».

(٣) صحيح البخاري (٤/ ١٥٨) رقم: (٣٤١١)، وصحيح مسلم (٧/ ١٣٢) رقم: (٢٤٣١).

أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ» [١]، المُد: ما يملأ الكفين، ونصفه: ما يملأ الكف الواحدة.

قوله: (وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ: مِنْهَا: مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا: مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ، وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ: هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ، بَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ)

كلامه هذا رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام عظيم في تبرئة الصحابة يُكتب بماء الذهب.

فمن هذه الآثار ما هو كذب جملةً وتفصيلًا، ومنها ما زيد فيه وأُنقص أو غُيِّر عن وجهه، ويقول الذهبي: تصفحت دواوين الإسلام كبيرها وصغيرها إلى مائة ديوان ورأيت أكثر المروي فيما شجر بين الصحابة كذب [٢]، فإذا علمت أن أكثر المروي في كتب التواريخ كذب، قد يُشكل عليه أن يقال: كيف يوردها ابن جرير في تاريخه وهي كذب؟ فما أكثر ما ذكره ابن جرير في قصة صفين والجمل من طريق أبي مخنف لوط بن يحيى وهو رافضي؟

---

(١) صحيح البخاري (٥/ ٨) رقم: (٣٦٧٣)، وصحيح مسلم (٧/ ١٨٨) رقم: (٢٥٤١).

(٢) «سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).

فيقال: إن عند الأولين قاعدة: أن من أسند فقد أحالك وقد برئ، ذكر هذه القاعدة ابن عبد البر في أوائل كتابه (التمهيد) [١] والعلائي في (جامع التحصيل) [٢] والسيوطي في (تدريب الراوي) [٣]، فلذلك إذا أسند العلماء -كابن جرير- فقد برئ؛ لأنه يخاطب العلماء وهم أهل علم، والعلماء إذا قرأوا الإسناد علموا أن فيه رافضيًّا أو كذابًا، وهكذا مع كل إسناد، لذلك جعلوا من ذكر القصص والأحاديث مسندةً بريء الذمة.

ثم الصحيح الذي روي عما شجر بين الصحابة فهم فيه معذورون، ووجه ذلك أنهم ما بين أن يكونوا مجتهدين مصيبين فلهم أجران أو مجتهدين مخطئين فلهم أجر واحد، وما قدر أنهم تعمدوا الخطأ فيه فإن لهم من الحسنات الكثيرة المكفرة، فبهذا يعلم أن الصحابة بريئون وأن ساحتهم قد سلمت مما يُنتقصون به فيما شجر بينهم.

وما في كلام ابن تيمية أن الصحابي قد يقع في الكبائر، وأن وقوعه في الكبيرة لا يُخرجه من العدالة.

قوله: (**وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ»، وَأَنَّ «الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ؛ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ»، ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ عَنْ أَحَدِهِمْ**

---

(١) «التمهيد (١/ ٣).

(٢) «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (ص٣٤).

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٢٣).

ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِينَ هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ. أَوْ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ بِالْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إِنْ أَصَابُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ.

ثُمَّ الْقَدْرُ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْمُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ، مِنْ: الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ) فهم أعلم أمة محمد ﷺ، ولا دين إلا دينهم، وفهمهم حجة، ويحاول أهل البدع أن يسقطوا هذا، فيحاول أهل البدع بما أوتوا من قوة أن يُسقطوا أمرين ليُفتح لهم المجال في إفساد الدين:

الأمر الأول: حجية فهم السلف.

الأمر الثاني: حجية السنة التركية.

والأدلة في حجية فهم السلف كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] وغير ذلك من الأدلة.

وأما السنة التركية فإن ترك النبي ﷺ وصحابته لعبادة مع إمكان فعلها ولا مانع يمنعهم من ذلك دين يجب أن يُتبع، فما تركوه على هذا الوجه يجب تركه،

وقد استدل بهذا رسول الله ﷺ كما أخرج البخاري[١] ومسلم[٢] من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة النفر الثلاثة الذين تقالُّوا عبادة النبي ﷺ، فقال أحدهم: أما أنا فأصوم ولا أفطر، وقال الثاني: وأما أنا فأقوم ولا أنام، وقال الثالث: وأما أنا فلا أنكح النساء، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**أما إني أتقاكم لله وأخشاكم له، وإني أقوم وأنام، وأصوم وأفطر، وأنكح النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**» فجعل تركه حجةً، كترك قيام الليل كله، وترك صيام الدهر كله.

وهذا ما فهمه الصحابة، فقد ثبت في مسلم[٣] أن عمارة بن رؤيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى مع بشر بن مروان، وكان إذا دعا في الجمعة رفع يديه، فقال عمارة: قبح الله هاتين اليدين، ما رأيت النبي ﷺ إذا دعا إلا ويشير بأصبعه السبابة، فلا يرفع اليدين في الدعاء، فاعتمد عمارة بن رؤيبة على الترك.

وذكر السنة التركية الإمام الشافعي فيما نقله عنه ابن حجر في (الفتح)[٤]، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في (شرح عمدة الفقه – قسم الصلاة)[٥] وكما في

---

(١) «صحيح البخاري» (٧/ ٢) رقم: «٥٠٦٣».

(٢) «صحيح مسلم» (٤/ ١٢٩) رقم: «١٤٠١».

(٣) «صحيح مسلم» (٣/ ١٣) رقم: «٨٧٤».

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٤٧٤).

(٥) شرح عمدة الفقه (٢/ ١٠٠).

(مجموع الفتاوى) [١] وابن القيم في (الهدي) [٢] و(أعلام الموقعين)[٣]، والشاطبي في (الموافقات) [٤] و(الاعتصام) [٥].

لذا لما حاول المتكلمون أن يُسقطوا أفهام الصحابة قالوا: مذهب السلف أسلم ومذهبنا أعلم، وقالوا: الصحابة كانوا مشغولين بالجهاد وهم أميون لا يعلمون كثيرًا من الدين كما نعلم نحن، فرد عليهم ابن تيمية ردًّا قويًّا في أوائل (الفتوى الحموية)[٦] وكرر ذلك في مواضع كثيرة من كتبه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ١٧٢)

(٢) زاد المعاد (١/ ٥٤١).

(٣) أعلام الموقعين (٣/ ٣٦٦).

(٤) «الاعتصام للشاطبي» (١/ ٤٦٦) وما بعده إلى أن يقول (١ / ٤٦٨) وهو الشاهد.

(٥) «الموافقات» (٣/ ١٦٢).

(٦) «الفتوى الحموية الكبرى» (ص١٨٥).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ: التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَا يُجْرِي اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ؛ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ، فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْمُكَاشَفَاتِ وَأَنْوَاعِ الْقُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ، وَكَالْمَأْثُورِ عَنْ سَالِفِ الْأُمَمِ، فِي «سُورَةِ الْكَهْفِ» وَغَيْرِهَا، وَعَنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ اتِّبَاعُ: آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ: سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَاتِّبَاعُ: وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

وَيَعْلَمُونَ: أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيُؤْثِرُونَ: كَلَامَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ: هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ، وَبِهَذَا سُمُّوا: «أَهْلَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، وَسُمُّوا «أَهْلَ الْجَمَاعَةِ»؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الاجْتِمَاعُ. وَضِدُّهَا الْفُرْقَةُ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ «الْجَمَاعَةِ» قَدْ صَارَ اسْمًا لِنَفْسِ الْقَوْمِ الْمُجْتَمِعِينَ.

وَالْإِجْمَاعُ: هُوَ الْأَصْلُ الثَّالِثُ؛ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ، مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ، وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ: هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ «السَّلَفُ الصَّالِحُ»؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الِاخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ.

ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ يَأْمُرُونَ: بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ، وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ: الْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالْجُمَعِ، وَالْأَعْيَادِ؛ مَعَ الْأُمَرَاءِ؛ أَبْرَارًا كَانُوا، أَوْ فُجَّارًا، وَيُحَافِظُونَ عَلَى: الْجَمَاعَاتِ، وَيَدِينُونَ: بِالنَّصِيحَةِ لِلْأُمَّةِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ ﷺ:

«مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ».

وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ، وَالرِّضَا بِمُرِّ الْقَضَاءِ، وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ، وَيَعْتَقِدُونَ: مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»، وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ.

وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الْجِوَارِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى: الْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفَخْرِ، وَالْخُيَلَاءِ، وَالْبَغْيِ، وَالِاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَيَأْمُرُونَ: بِمَعَالِي الْأَخْلَاقِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ: سِفْسَافِهَا، وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ أَوْ يَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا أَوْ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَطَرِيقَتُهُمْ: هِيَ دِينُ الْإِسْلَامِ؛ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ، لَكِنْ لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ: «أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً؛ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»؛ صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْإِسْلَامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنِ الشَّوْبِ هُمْ «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ».

وَفِيهِمُ: الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَمِنْهُمْ: أَعْلَامُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أُولُوا الْمَنَاقِبِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ: الْأَبْدَالُ، وَمِنْهُمُ: الْأَئِمَّةُ؛ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ، الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ؛ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ، وَأَنْ لَا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَيَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْهُ رَحْمَةً؛ إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ وَالنَّبِيِّينَ، وَآلِ كُلٍّ وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ.

خوارق العادات تجري على يد النبي وعلى يد الولي، وعلى يد السحرة والمشعوذين، وخوارق العادات إذا جرت على يد النبي تسمى آية، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وقال: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ • وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١-٢] وما يجري على يد الأولياء يسمى كرامة، وما يجري على يد السحرة يسمى خوارق الشياطين وتلاعب الشياطين.

ومعنى خوارق العادات: أمر يجري على خلاف العادة، والعادة أنه لا يمشي أحد على الماء، ومن مشى على الماء خالف العادة، والعادة أنه لا أحد يطير، فمن طار فقد خالف العادة.

واشتهر عند المتكلمين تسمية آيات الأنبياء بالمعجزات، وهذا الباب قد ضل فيه طوائف، وممن ضل فيه كثيرًا الأشاعرة، وسيأتي بيان شيء من ذلك -إن شاء الله تعالى-.

وأولياء الله قسمان:

القسم الأول: الذي يفعل الواجبات ويترك المحرمات، ولا يفعل المستحبات ولا يترك المكروهات، وهؤلاء المقتصدون.

القسم الثاني: أعلى منهم، وهم السابقون، فيفعلون الواجبات والمستحبات ويتركون المحرمات والمكروهات.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢] وقد ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الفرقان) (١) وغيره.

قوله: **(فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْمُكَاشَفَاتِ وَأَنْوَاعِ الْقُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ)** هذه أنواع خوارق العادات، وكلها حصلت للنبي ﷺ، أما القدرة والتأثير فكما حصل من انشقاق القمر، وأما العلوم والمكاشفات فكما حصل من الإخبار ببعض المغيبات، وحصل لأولياء هذه الأمة كثير من ذلك، والصالحين من الأمم السابقة، كما حصل لمريم من أنواع القدرة والتأثيرات كما قال سبحانه: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] فإنها حملت وولدت بلا زوج، وهذه من الكرامات التي تحصل للأولياء، وكذلك حصل لها أن تأتيها فاكهة الشتاء في الصيف، قال سبحانه: ﴿قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] وهذا أيضًا من كرامات القوة والتأثير.

---

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٣٧).

قوله: (وَكَالْمَأْثُورِ عَنْ سَالِفِ الْأُمَمِ، فِي «سُورَةِ الْكَهْفِ» وَغَيْرِهَا) ما جرى في سورة الكهف من قصة أصحاب الكهف هذا من أنواع القوة والتأثيرات، لكن مما جرى في باب العلوم والآثار قول عمر بن الخطاب: يا ساريةُ الجبلَ[1]، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المدينة وكُشف له فرآه وهو يجاهد، فأمره أن يقصد الجبل حتى لا يغلبه الأعداء، وأيضًا فيه قوة؛ لأن سارية سمع صوت عمر، وهذه من كرامات الأولياء.

ومن المهم أن يعلم أن إجابة الدعاء ليست من مبحث الكرامات، لا من القوة والتأثير ولا الكشوف والعلوم، فما حصل لبعض سلف هذه الأمة أن حماره مات فدعا الله فأحيا حماره، فليس إحياء للميت، فإن إحياء الميت خاص بالله، لذلك احتج به إبراهيم -عليه السلام- على النمرود، قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] سمى النمرود عدم قتله لمن أراد قتله إحياءً للميت، أما الله تعالى فيحيي الميت، فدل احتجاج إبراهيم أن إحياء الموتى خاص بالله، وهي من الآيات الكبرى التي لا تجري إلا على يد الأنبياء، فمن المباحث المهمة أن هناك خوارق للعادات كبرى لا تجري

---

(١) الخطابي في " أعلام الحديث" (٣/ ١٥٧٢)، والسلمي في "الأربعين في التصوف" (٣/ ٥)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (ص ٥٧٩) رقم: (٥٢٦)، والاعتقاد للبيهقي (ص ٣١٤).

إلا على يد الأنبياء كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨] ومن ذلك إحياء الموتى، ومن ذلك انشقاق القمر، وغير ذلك.

قوله: (وَعَنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) العناية بمبحث الكرامات مهم؛ لأن الطوائف ضلت في ذلك، وممن ضل في ذلك الصوفية فزعموا أن الرجل كلما كان أكثر كرامة كان أصلح، وهذا خطأ، قال ابن تيمية[١]: فالكرامات التي جرت على يد التابعين أكثر من الكرامات التي جرت على يد الصحابة، فكثرة جريان الكرامات على يد الرجل لا يدل على أنه أصلح، بل قد يُجري الله الكرامات على يده تثبيتًا له؛ لأنه محتاج إلى ذلك.

وممن ضل في باب الكرامات الأشاعرة والمعتزلة، فإن أكثر المعتزلة وطائفة من الأشاعرة أنكروا كرامات الأولياء، وقالوا: لو أثبتناها لالتبست بآيات الأنبياء، وهذا خطأ؛ فإن آيات الأنبياء لها مزية تختلف عن كرامات الأولياء في أمور، ومما ضل فيه الأشاعرة في باب آيات الأنبياء والكرامات أنهم قالوا: إن آيات الأنبياء لا تكون إلا على وجه التحدي، وبذلك عرَّفوها، وهذا غلط، وقد

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص ١٦٦).

بيَّن ابن تيمية أن الآيات التي جرت على يد نبينا محمد ﷺ أكثرها ليست للتحدي إلا القرآن [١]، وتعريفهم للآيات سرى إلى بعض فضلاء أهل السنة.

ومن أخطاء الأشاعرة أنهم حصروا دلالة صدق نبوة محمد ﷺ في خوارق العادات، كما ذكر هذا الأصفهاني الأشعري ورد عليه ابن تيمية في (شرح الأصفهانية)[٢] وفي (النبوات)[٣].

ومن أخطاء الأشاعرة في كرامات الأولياء أنهم قالوا: كل ما جرى على يد النبي من الآيات يجري على يد الولي من الكرامات إلا نزول القرآن، وهذا خطأ؛ فإن للنبي من الآيات الكبرى ما ليس للولي.

وهناك مباحث أخرى في باب الكرامات ينبغي ضبطها، وقد نبه ابن تيمية على أهمية ضبط هذا الباب في كتابه (قاعدة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وأهل الشرك والنفاق) [٤]، فينبغي أن يعتنى بهذا الباب.

ومن المداخل العظيمة فيما يتعلق بالكرامات أن يزعم أقوام أن لهم كرامات فيدعون الناس إلى عبادتهم كما هو شائع عند الصوفية، وهذا باطل وفي القول

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٥٤١). ط أضواء السلف

(٢) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص١٣٧).

(٣) «النبوات لابن تيمية» (١/ ٥٤٩).

(٤) «قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق» (ص١٥٣- ١٥٤).

عاطل، وبطلانه يتضح بحال الرجل وما يدعو إليه، فمن دعا إلى ضلالة واستعان بما يزعمه من خوارق العادات فهذا كذب، وما يجري عليه من الخوارق هو من تلاعب الشياطين، فمن أعظم الفروق في التفريق بين خوارق العادات التي من الشياطين والكرامات التي تجري على أيدي الصالحين النظرُ في حال الرجل، فإن كان مبتدعًا ضالًّا داعيةً إلى البدعة والضلالة فما يجري على يديه ليس من الكرامات وإنما من خوارق الشياطين.

فإذا فهم هذا علم أنه لا يمكن للصوفية ولا غيرهم أن يتذرعوا بكرامات الأولياء في تسويغ البدع والشركيات.

قوله: (**ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ اتِّبَاعُ: آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ: سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَاتِّبَاعُ: وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**) فالسلف مجمعون على أن كل بدعة محرمة، وليس في الدين بدعة حسنة، حكى الإجماع على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم)[١] والشاطبي في كتابه (الاعتصام)[٢].

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٦٤).

(٢) «الاعتصام للشاطبي» (١/ ١٨٨).

وقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في البخاري[١]: " **نعمة البدعة** " هو في إحياء التراويح وأصلها قد فعلها النبي ﷺ كما أخرجه البخاري من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [٢]، فيُحمل قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " **نعمة البدعة** " على المعنى اللغوي لا على المعنى الشرعي، وقد نص على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الاقتضاء)[٣] وكما في (مجموع الفتاوى)[٤]، والشاطبي في كتابه (الاعتصام)[٥] وابن رجب في (جامع العلوم والحكم)[٦].

قوله: **(وَيَعْلَمُونَ: أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيُؤْثِرُونَ: كَلَامَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ: هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ، وَبِهَذَا سُمُّوا: «أَهْلَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»)** لأنهم يقدمون الكتاب والسنة على كل أحد **(وَسُمُّوا «أَهْلَ الْجَمَاعَةِ»؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الاجْتِمَاعُ. وَضِدُّهَا الْفُرْقَةُ)** مراده بالجماعة جماعة الأديان وأنهم على الدين الأول، ومنه قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما روى اللالكائي: أنت الجماعة إن كنت على طاعة الله وإن كنت وحدك [٧]، وكذا ما ثبت عند أحمد وأبي داود من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن

---

(١) «صحيح البخاري» (٣/ ٤٥) رقم: «٢٠١٠».

(٢) «صحيح البخاري» (٣/ ٤٥) رقم: «٢٠١٢»، «صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧) رقم: «٧٦١».

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٩٣).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٧١)

(٥) «الاعتصام للشاطبي» (١/ ٢٥٠).

(٦) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٢٨).

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ١٢١) رقم: (١٦٠).

النبي ﷺ قال: «**وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقةً واحدةً وهي الجماعة**» [١]، وجماعة الأديان هي التمسك بالكتاب والسنة على فهم السلف.

قوله: (**وَإِنْ كَانَ لَفْظُ «الْجَمَاعَةِ» قَدْ صَارَ اسْمًا لِنَفْسِ الْقَوْمِ الْمُجْتَمِعِينَ**) والجماعة المجتمعون في عهد النبي ﷺ وأصحابه كانوا مجتمعين على الحق، فلأجل هذا سمي من تمسك بالحق جماعة الأديان، كما في حديث معاوية السابق، فالجماعة جماعتان: جماعة أديان كما سبق، وجماعة أبدان وهي السمع والطاعة للحاكم المسلم في غير معصية الله، ذكر هاتين الجماعتين الخطابي في كتابه (العزلة)[٢].

قوله: (**وَالْإِجْمَاعُ: هُوَ الْأَصْلُ الثَّالِثُ؛ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ، مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ**) الإجماع حجة، وحقيقة قول السلف أنه إجماع لكنه إجماع في زمن السلف، فإذا قال السلف قولًا ولم يُخالفوا فهو صورة من صور الإجماع.

قوله: (**وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ: هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ «السَّلَفُ الصَّالِحُ»؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الِاخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ**) وهذا في الغالب وليس المراد أن الإجماع الذي يُحتج

---

(١) أحمد (٢٨ / ١٣٤) رقم: (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٧ / ٦) رقم: (٤٥٩٧).

(٢) العزلة للخطابي (ص ٨).

به هو إجماع الصحابة فحسب، بل متى ما ثبت الإجماع فإنه حجة، لذا عبر ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[١] بقوله: غالبًا، فحصر الإجماع في زمن الصحابة من باب الغالب.

قوله: **(ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ يَأْمُرُونَ: بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ)** هذا قيد عظيم ومهم وهو أن يكون على ما توجبه الشريعة، وفيه رد على الخوارج والمعتزلة الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على أصول مبتدعة، بل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما توجبه الشريعة في تحديد المنكر والمعروف، ومن مراعاة المصالح والمفاسد، وفي ألا يُجعل من إنكار المنكر الخروج على الحاكم كما يعتقد ذلك الخوارج.

قوله: **(وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ: الْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالْجُمَعِ، وَالْأَعْيَادِ؛ مَعَ الْأُمَرَاءِ؛ أَبْرَارًا كَانُوا، أَوْ فُجَّارًا)** وهذا معتقد أهل السنة، أنه إذا قام ولاة الأمر بالجهاد فيُجاهد خلفهم، أبرارًا كانوا أو فجارًا، لذلك جاهد السلف مع الحجاج وصلوا خلفه كما ثبت في البخاري عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [٢]، وهذه عقيدة أهل السنة وقد تواردوا عليها، إلا أن هناك فرقًا بين مسألتين:

المسألة الأولى: أن يجاهد وراء الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا ويصلى خلفهم الجمع والجماعات، وهذه بإجماع أهل السنة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣٤١).

(٢) «صحيح البخاري» (٢/ ١٦٢) رقم (١٦٦٣).

المسألة الثانية: أنه لا جهاد إلا بإذن ولي الأمر، وهذه مسألة فقهية فيها قولان.

فلو أن الحاكم لم يجاهد وأرادت طائفة أن يجاهدوا فعلى أصح القولين ليس لهم أن يجاهدوا إلا بإذن ولي الأمر، ففرق بين هذا وبين أنه إذا جاهد يمتنع طائفة من الجهاد خلفه، أو إذا صلى إمامًا يمتنع طائفة من أن يصلوا خلفه، فهذا اعتقاد بدعي، أما ألا يجاهد إلا بإذنه فهذه مسألة أخرى تنازع فيها الفقهاء، وإن كان الصواب لا يجوز الجهاد إلا بإذنه كما هو قول مالك وأحمد، حتى جهاد الدفع؛ لأدلة منها ما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به**» [1]، ومن الأدلة قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ولو لم يكن كذلك لأصبح الأمر فوضى فطائفة تقاتل وطائفة تمتنع ...إلخ.

تنبيه: إذن ولي الأمر في الجهاد واجب على الصحيح، وإن كان هناك من خالف من أهل العلم، لكن إذا منع ولي الأمر الجهاد فلا ينبغي أن يكون في المسألة خلاف، لأنه تعارضُ مستحبٍّ مع واجب وهو طاعة ولي الأمر، كمثل صلاة الاستسقاء، ففي حكم صلاة الاستسقاء دون إذن ولي الأمر قولان، لكن إذا نهى وقال: لا يصلي أحد الاستسقاء جماعة إلا بإذني، فلا يجوز أن يُصلى إلا بإذنه لأنه قد تعارض مستحب مع واجب.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٥٠) رقم: (٢٩٥٧)، وصحيح مسلم (٦/ ١٧) رقم: (١٨٤١).

قوله: (**وَيُحَافِظُونَ عَلَى: الْجَمَاعَاتِ، وَيَدِينُونَ: بِالنَّصِيحَةِ لِلْأُمَّةِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»، وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ، وَالرِّضَا بِمُرِّ الْقَضَاءِ، وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ، وَيَعْتَقِدُونَ: مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»**) ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «إن من خياركم أحسنكم أخلاقًا» [١]، وما ثبت عند أحمد عن أسامة بن شريك أن النبي ﷺ سُئل: ما خير ما أُعطي الإنسان؟ قال: «خلق حسن» [٢].

وذكر ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)[٣] وابن القيم في (مدارج السالكين)[٤] أن جِماع حسن الخلق قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ووجه ذلك: أن قوله ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ فما أتاك من الناس فاقبله ولو قصروا في حقك، ولو فعلت ذلك انغلق كثير من الخلاف والنزاع، وقال: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ فإذا تلفظت فلا تتلفظ إلا بالخير، وقال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ فإذا أخطأ عليك أحد فأعرض عنه ولا تلتفت إلى خطئه.

---

(١) «صحيح البخاري» (٨/ ١٣) رقم: «٦٠٣٥»، و«صحيح مسلم» (٧/ ٧٨) رقم: «٢٣٢١».

(٢) «مسند أحمد» (٣٠/ ٣٩٤) رقم: «١٨٤٥٤».

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٧١).

(٤) «مدارج السالكين» (٣/ ٢٤).

قوله: (وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ. وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الْجِوَارِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى: الْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْفَخْرِ، وَالْخُيَلَاءِ، وَالْبَغْيِ، وَالِاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ) ثبت في صحيح مسلم عن عياض بن حمار أن النبي ﷺ قال: «إن الله أوحى إليَّ ألا يفخر بعضكم على بعض، ولا يبغي بعضكم على بعض» [١]، قال ابن تيمية في (الاقتضاء) الفرق بين الفخر والبغي: أن الفخر ما أصله جائز وصحيح، أما البغي ما أصله باطل [٢]، ومن الفخر أن يكون الرجل ذا نسب، وهذا لا إشكال فيه لكن الفخر بهذا محرم، أما البغي فما ليس كذلك، لذلك قال: (وَالِاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ) فلو استطال على الناس بأنه ذو نسب أو ذو مال فهذا فخر، أو بغير حق كأن يستطيل عليهم بأنه ذو مال وهو فقير، أو بأنه ذو نسب وليس ذا نسب، فهذا بغي، وكلاهما محرمان.

ومن الأخطاء التي ذكرها بعض من شرح الواسطية أن الفخر يجوز، وهذا غلط، والعجيب ينسب ذلك لابن القيم [٣] مع أن كلامه شديد في النهي عن ذلك، وفرق بين الفخر وبين الإخبار، فإخبار الرجل بما عنده من خير الدنيا والآخرة بلا فخر ولا تمنن ولا نظرًا للنفس ولا احتقارًا للآخرين جائز وإنما يكون لسبب، أما

---

(١) «صحيح مسلم» (٨/ ١٦٠): «٦٤ - (٢٨٦٥)».

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٥٣).

(٣) نسبه لابن القيم كما في «شرح العقيدة الواسطية» لصالح آل الشيخ (٢/ ٦٣٣).

الإخبار على وجه الفخر فهذا محرم ولا تجيزه الشريعة، والنصوص واضحة في ذلك.

وقد أخطأ في ذلك الشيخ صالح آل الشيخ -عفا الله عنه- في شرحه على الواسطية [١]، كما أخطأ لما جعل أصول الاعتقاد ثلاثة، ومنها الأصل الثالث وهو الأخلاق، والأخلاق ليست من أصول الاعتقاد وإنما من مكملات مباحث الاعتقاد، فمن ترك هذا الأصل لا يُبدَّع وإنما نقص إيمانه بحسب ما ترك، فإن ترك مستحبًّا نقص إيمانه المستحب، وإن ترك واجبًا فهو آثم، لكن لا يُبدَّع بترك محاسن الأخلاق.

وذكر بعض كتب الاعتقاد للأخلاق الحسنة لسببين:

الأول: بعضه رد على بعض الصوفية لأنهم أخطأوا في بعض هذه المسائل.

الثاني: وهو الأظهر، لأهمية الأخلاق ولتكميل مسائل وأمور الدين، وللحاجة إليها، لا لأنها أصل.

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» لصالح آل الشيخ (٢/ ٦٣٢-٦٣٣)، وليس من الفخر إخبار الرجل بما عليه آباؤه من المكارم على وجه حمد الله والتحدث بنعم الله ففرق بين هذا وبين الافتخار بذلك.

يراجع كلام ابن القيم في كتابه الروح (٢/ ٦٩٣-٦٩٤). ط عطاءات العلم

وممن ذكر الأخلاق في كتب الاعتقاد أبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث) [١]، وأبو بكر الإسماعيلي في كتابه في الاعتقاد [٢].

قوله: (وَيَأْمُرُونَ: بِمَعَالِي الْأَخْلَاقِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ: سِفْسَافِهَا) وهذا حق، والسفساف: ضد معالي الأخلاق، ومن السفساف انشغال بعض طلبة العلم بمباريات كرة القدم، وهذا مستغرب من العامة وقد يقبل وقد لا يقبل على تفصيل وأحوال، لكن طلاب العلم اختصهم الله بالوحي فيتسابقون على متابعة المباريات ومتابعة اللاعبين المسلمين والكافرين وغير ذلك؟ هذا يدل على خواء وضعف ديني وفراغ، ينبغي لطالب العلم أن يشتغل بمعالي الأخلاق ومعالي الأمور لا بسفسافها.

قوله: (وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ أَوْ يَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا أَوْ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَطَرِيقَتُهُمْ: هِيَ دِينُ الْإِسْلَامِ؛ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ، لَكِنْ لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ: «أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً؛ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»؛ صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْإِسْلَامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنْ الشَّوْبِ هُمْ «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ») تقدم الكلام على

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٩٧).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٧١).

بعض مسائل الافتراق، ومتى يبدع الرجل والطائفة في المقدمات، وبأوسع في شرح الواسطية المطول [١].

ولاحظ قوله: (صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْإِسْلَامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنْ الشَّوْبِ هُمْ «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ») ومثل هذا تسميتهم بالسلفية، فمن تسمك بالإسلام الخالص عن الشوب هم السلفيون وهم أهل الحديث، وأهل الأثر، وهي أسماء لمسمى واحد، لكن تسموا بهذه الأسماء في كل زمن لسبب، فتسموا بأهل السنة والجماعة مقابل أهل الفرقة، كما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند ابن أبي حاتم في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قال: تبيض وجوه أهل السنة، وتسود وجوه أهل البدع [٢].

وتسموا بأهل الحديث مقابل أهل الرأي، ومثل ذلك تسموا بأهل الأثر، لذا سمى أبو عثمان الصابوني كتابه في الاعتقاد: (عقيدة السلف أصحاب الحديث)، وقال الإمام أحمد، ويزيد بن هارون، والبخاري: الفرقة الناجية هم أهل الحديث [٣]، قال القاضي عياض: المراد بأهل الحديث أهل السنة [٤]، ولا يريدون بأهل الحديث قسيم أهل الفقه، وإنما قسيم أهل البدع.

---

(١) شرح الواسطية المطول: https://bit.ly/3WSztrK

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٧٢٩) رقم: «٣٩٥٠».

(٣) «شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي» (ص١٠-٢٨).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١٣/ ٦٦).

وتسموا بالسلفية، وقال ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى): " **لا عيب على من انتسب إلى السلف واعتزى إليه، فيجب قبول ذلك منه بالاتفاق فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا** " [١]، وسماهم غيرهم بالسلفيين، وذكر الذهبي أن الدارقطني كان سلفيًّا [٢]، إلى غير ذلك.

لأن اسم السلفية يتميز عن بقية الأسماء، ولا يمكن لأحد من أهل البدع أن ينتحل السلفية؛ لأن من انتحلها فهي حجة عليه، فإن انتحلها وهو يرى الخروج فيقال له: أنت ما بين أمرين، إما أن تثبت على دعواك وتدع الخروج؛ لأن السلف لا يرون الخروج، أو أن ترجع عن دعواك، لذا ذكر ابن تيمية في ثنايا رده على العز بن عبد السلام أنه لا يمكن لطائفة من أهل البدع أن تُظهر شعار الانتساب للسلف إلا إذا غلب الجهل [٣]؛ وذلك أنه عند الجهل يقول: أنا سلفي وهو أبعد الناس عن السلفية، لكن إذا قاله عند ظهور العلم ومحاجته بالعلم فيصبح انتسابه للسلف حجة عليه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٥٦).

قوله: (وَفِيهِمُ: الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ) الصديقون جمع صديق وهو على وزن فِعيل للمبالغة، وهو المصدق قوله بفعله، قاله ابن جرير[١]، وقال السعدي: "**وهم الذين كمل تصديقهم بما جاءت به الرسل، فعلموا الحق وصدقوه بيقينهم، وبالقيام به قولًا وعملًا وحالًا ودعوةً إلى الله**" [٢]، والجامع لهذا أنهم الذين تعلموا دين وعملوا به وعلّموه، كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية[٣] وابن القيم في كتابه (مفتاح دار السعادة)[٤]، وما ذكره ابن جرير داخل فيه.

والشهداء هو شهيد المعركة، والصالحون هم أولياء الله ما بين مقتصد أو سابق بالخيرات.

قوله: (وَمِنْهُمْ: أَعْلَامُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أُولُوا الْمَنَاقِبِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ: الْأَبْدَالُ) لم يصح حديث في الأبدال كما ذكره ابن تيمية [٥]، لكن معناه صحيح، وهو أن يبدل بعضهم بعضًا، ويعقب بعضهم بعضًا في تجديد الدين ونصرته، وهم الطائفة المنصورة، وقد غلا في الأبدال الصوفية فزعموا أن الأبدال أربعة أو سبعة يتصرفون في الكون ...إلى غير ذلك، وكل هذا

---

(١) «تفسير الطبري» (٧/ ٢١١).

(٢) «تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن» (ص١٨٦).

(٣) «الاستقامة» (٢/ ٢٩٨).

(٤) ««مفتاح دار السعادة» (١/ ٣٣٨).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٦٧).

من الضلالات وقد رد عليهم ابن تيمية في كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)[١].

قوله: (وَمِنْهُمُ: الْأَئِمَّةُ؛ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ) كأئمة الصحابة من الخلفاء الراشدين وغيرهم، وأئمة التابعين، وكسعيد بن المسيب وغيره، وأتباع التابعين، إلى الإمام مالك والشافعي وأحمد وابن المبارك وغيرهم، حتى إن أبا ثور شهد أن أحمد في الجنة [٢]، وإن كان خطأً لكن شهادته تدل على منزلة أحمد عند علماء زمانه ومنهم أبو ثور، فإن الشهادة للمعين بالجنة لا تكون إلا لمن شهد الله له أو رسوله ﷺ كما تقدم.

إلا أن عند أهل السنة قولًا أن من اشتهر بالخير فيصح أن يُشهد له، وذهب إليه أبو ثور وجماعة [٣]، وهو أحد قولي شيخ الإسلام ابن تيمية [٤].

قوله: (وَمِنْهُمُ: الْأَئِمَّةُ؛ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ، الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ؛ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

---

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص١٧).

(٢) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص١٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٥١٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥)، وانظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٤٩٧).

فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ، وَأَنْ لَا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَيَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْهُ رَحْمَةً؛ إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ وَالنَّبِيِّينَ، وَآلِ كُلٍّ وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ).

أسأل الله أن يتقبل منا وأن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية وهو أرحم الراحمين، وأن يجزيه عنا وعن الإسلام خيرًا، وأن يمن علينا بالعلم النافع والعمل الصالح وأن يجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين.

فهرس المراجع والمصادر:

١. **الإبانة الكبرى لابن بطة**، دار الراية – الرياض.

٢. **إبطال التأويلات**، دار إيلاف الدولية، الكويت – ط١.

٣. **اجتماع الجيوش الإسلامية**، دار عطاءات العلم – ط٤.

٤. **إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني**، دار الإمام أحمد – ط١.

٥. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة – ط٢.

٦. **الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم**، دار الآفاق الجديدة – بيروت.

٧. **اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى**، لابن رجب، مكتبة دار الأقصى – ط١.

٨. **الأربعين في التصوف**، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٩. **الاستذكار**، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية – ط١.

١٠. **الاستقامة**، لابن تيمية، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط١.

١١. **الأسماء والصفات للبيهقي**، مكتبة السوادي – ط١.

١٢. **الإصابة في تمييز الصحابة**، دار الكتب العلمية – ط١.

١٣. **أصول السنة للإمام أحمد**، دار المنار – ط١.

١٤. **الاعتصام للشاطبي**، دار ابن عفان – ط١، ت: الهلالي.

١٥. **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، وزارة الأوقاف القطرية – ط١.

١٦. **اعتقاد أئمة الحديث**، لأبي بكر الإسماعيلي، دار العاصمة – ط١.

١٧. **الاعتقاد للبيهقي**، دار الآفاق الجديدة – ط١.

١٨. **إعراب القرآن للنحاس**، دار الكتب العلمية – ط١.

١٩. **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار عطاءات العلم – ط٢.

٢٠. **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، دار عطاءات العلم – ط٣.

٢١. **اقتضاء الصراط المستقيم**، دار عالم الكتب – ط٧.

٢٢. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، دار الوفاء – ط١.

٢٣. **الأكملية**، لابن تيمية، دار العمرية.

٢٤. **أمراض القلوب وشفاؤها**، لابن تيمية، المطبعة السلفية – ط٢.

٢٥. **أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور**، دار الغد الجديد – ط١.

٢٦. **الإيمان الأوسط**، لابن تيمية، دار ابن الجوزي – ١٤٢٣هـ.

٢٧. **الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام**، مكتبة المعارف – ط١.

٢٨. **الإيمان**، لابن تيمية، المكتب الإسلام – ط٥، ت: الألباني.

٢٩. **البحر المحيط في التفسير**، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٠. **البداية والنهاية**، دار هجر – ط١، ت: عبد الله التركي.

٣١. **بدائع الفوائد**، دار عطاءات العلم – ط٥.

٣٢. **البعث والنشور للبيهقي**، مكتبة دار الحجاز – ط١، ت: الشوامي.

٣٣. **بيان الدليل على بطلان التحليل**، المكتب الإسلامي – ط١.

٣٤. **بيان تلبيس الجهمية**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – ط١.

٣٥. **تأويل مختلف الحديث**، المكتب الإسلامي – ط٢.

٣٦. **التبيان في أيمان القرآن**، دار عطاءات العلم – ط٤.

٣٧. **التحبير شرح التحرير**، مكتبة الرشد – ط١.

٣٨. **تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة**، دار العاصمة – ط١.

٣٩. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، دار طيبة – ت: نظر الفريابي.

٤٠. **التدمرية**، مكتبة العبيكان – ط٦.

٤١. **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، دار المنهاج – ط١.

٤٢. **التسعينية**، مكتبة المعارف، الرياض – ط١.

٤٣. **تعظيم قدر الصلاة للمروزي**، مكتبة الدار – ط١.

٤٤. **تفسير ابن أبي حاتم**، مكتبة نزار مصطفى الباز – ط٣.

٤٥. **تفسير ابن عطية**، دار الكتب العلمية – ط١.

٤٦. **تفسير ابن كثير**، دار طيبة – ط٢، ت: سامي السلامة.

٤٧. **تفسير البغوي**، دار طيبة للنشر – ط٤.

٤٨. **تفسير الجلالين**، دار الحديث – ط١.

٤٩. **تفسير الرازي**، دار إحياء التراث العربي – ط٣.

٥٠. **تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن**، مؤسسة الرسالة – ط١.

٥١. **تفسير السمعاني**، دار الوطن – ط١.

٥٢. **تفسير الشافعي**، دار التدمرية – ط١.

٥٣. **تفسير الطبري**، دار هجر – ط١، ت: عبد الله التركي.

٥٤. **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية – ط٢.

٥٥. **تفسير الكشاف**، دار الريان – ط٣.

٥٦. **التمهيد لابن عبد البر**، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

٥٧. **التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية**، لابن رشيد، دار الإمام البخاري – ط١.

٥٨. **تهذيب التهذيب**، مكتبة دائرة المعارف النظامية، الهند – ط١.

٥٩. **تهذيب اللغة**، دار إحياء التراث العربي – ط١.

٦٠. **تهذيب سنن أبي داود**، دار عطاءات العلم – ط٢.

٦١. **التوحيد لابن خزيمة**، مكتبة الرشد – ط٥.

٦٢. **التوحيد لابن منده**، دار الهدى النبوي – ط١.

٦٣. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، دار النوادر – ط١.

٦٤. **التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة**، دار طيبة – ط١.

٦٥. **ثلاثة الأصول وأدلتها**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٦. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، دار عالم الكتب – ط٢.

٦٧. **جامع العلوم والحكم**، مؤسسة الرسالة – ط٧، ت: شعيب الأرنؤوط.

٦٨. **جامع المسائل لابن تيمية**، دار عطاءات العلم – ط٢.

٦٩. **جلاء الأفهام**، دار عطاءات العلم – ط٥.

٧٠. **جمع الجيوش والدساكر في الرد على ابن عساكر**، دار العقيدة.

٧١. **جواب الاعتراضات المصرية**، لابن تيمية، دار عطاءات العلم – ط٣.

٧٢. **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، دار العاصمة – ط٢.

٧٣. **الجواب الكافي (الداء والدواء)**، دار عطاءات العلم – ط٤.

٧٤. **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، دار عطاءات العلم – ط٤.

٧٥. **الحجة في بيان المحجة**، دار الراية – ط٢.

٧٦. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار السعادة، مصر – ١٣٩٤هـ.

٧٧. **الحوادث والبدع للطرطوشي**، دار ابن الجوزي – ط٣.

٧٨. **خلق أفعال العباد**، مكتبة المعارف – الرياض.

٧٩. **درء تعارض العقل والنقل**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط٢.

٨٠. **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، ت: عبد الرحمن قاسم – ط٦.

٨١. **دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني**، دار النفائس – ط٢.

٨٢. **ذكر محنة الإمام أحمد**، دار أروقة، ت: مصطفى بن محمد صلاح الدين القبَّاني.

٨٣. **الرد على الجهمية للدارمي**، دار ابن الأثير – ط٢، ت: البدر.

٨٤. **الرد على الجهمية والزنادقة**، ت: صبري، دار الثبات للنشر والتوزيع – ط١.

٨٥. **الرد على الشاذلي**، دار عطاءات العلم.

٨٦. **رسالة السجزي لأهل زبيد**، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – ط٢.

٨٧. **الرسالة المدنية لابن تيمية**، مطبعة المدني – ط٦.

٨٨. **الرسالة للشافعي**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ت: أحمد شاكر.

٨٩. **الروح – لابن القيم**، دار عطاءات العلم – ط٣.

٩٠. **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، لابن القيم، دار عطاءات العلم – ط٤.

٩١. **روضة الناظر وجنة المناظر**، مؤسسة الريان – ط٢.

٩٢. **الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية**، ط. الأوقاف السعودية.

٩٣. **رؤية الله للدارقطني**، مكتبة المنار – ١٤١١هـ.

٩٤. **زاد المسير في علم التفسير**، دار الكتاب العربي – ط١.

٩٥. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، دار عطاءات العلم – ط٣.

٩٦. **الزهد لابن المبارك**، ت: حبيب الرحمن الأعظمي.

٩٧. **السنة لابن أبي عاصم**، المكتب الإسلامي – ط١.

٩٨. **السنة لأبي بكر الخلال**، دار الراية – ط١.

٩٩. **السنة لعبد الله بن أحمد**، دار ابن القيم – ط١.

١٠٠. **سنن ابن ماجه**، دار الصديق – ت: عصام موسى هادي.

١٠١. **سنن أبي داود**، دار الرسالة العالمية – ط١، ت: شعيب الأرنؤوط.

١٠٢. **سنن الترمذي**، دار الغرب الإسلامي – ط١، ت: بشار عواد.

١٠٣. **السنن الكبرى للنسائي**، مؤسسة الرسالة – ط١.

١٠٤. **سنن سعيد بن منصور**، دار الصميعي – ط١.

١٠٥. **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة – ط٣.

١٠٦. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للالكائي، دار طيبة – ط٨.

١٠٧. **شرح التسهيل لابن مالك**، دار هجر – ط١.

١٠٨. **شرح السنة للبربهاري**، مكتبة الغرباء الأثرية – ط١، ت: خالد الردادي.

١٠٩. **شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي**، مؤسسة الرسالة – ط١٠، ت: الأرنؤوط.

١١٠. **شرح العقيدة الأصفهانية**، دار الإمام أحمد – ط١، ت: فوزي الأثري.

١١١. **شرح العقيدة الأصفهانية**، لابن تيمية، المكتبة العصرية – ط١.

١١٢. **شرح العقيدة السفارينية**، لابن عثيمين، دار الوطن – ط١.

١١٣. **شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين**، دار ابن الجوزي – ط٦.

١١٤. **شرح العقيدة الواسطية لصالح آل الشيخ**، ط وزارة الشؤون الإسلامية – ط٢.

١١٥. **شرح العقيدة الواسطية للفوزان**، ط. رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.

١١٦. **شرح العقيدة الواسطية للهراس**، دار الهجرة – ط٣.

١١٧. **شرح العقيدة الواسطية**، من تقريرات سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ت: عبد المحسن القاسم.

١١٨. **شرح الكوكب المنير**، مكتبة العبيكان – ط٢.

١١٩. **شرح النووي على مسلم**، دار إحياء التراث العربي – ط٢.

١٢٠. **شرح جوهرة التوحيد للباجوري**، تقديم الرفاعي.

١٢١. **شرح حديث النزول**، لابن تيمية، المكتب الإسلامي – ط٥.

١٢٢. **شرح شذور الذهب**، دار الطلائع.

١٢٣. **شرح صحيح البخاري لابن بطال (أعلام الحديث)**، جامعة أم القرى – ط١.

١٢٤. **شرح عمدة الفقه لابن تيمية**، دار عطاءات العلم – ط٣.

١٢٥. **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، ت: أوغلي، دار إحياء السنة النبوية.

١٢٦. **شروط الأئمة الستة، ويليه: شروط الأئمة الخمسة**، ط الناشر المتميز.

١٢٧. **الشريعة للآجري**، دار الوطن – ط٢.

١٢٨. **شعب الإيمان للبيهقي**، مكتبة الرشد – ط١.

١٢٩. **شفاء العليل**، دار عطاءات العلم – ط٢.

١٣٠. **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، طبعة الحرس الوطني السعودي.

١٣١. **صحيح البخاري**، الطبعة السلطانية.

١٣٢. **صحيح مسلم**، الطبعة التركية.

١٣٣. **صريح السنة للطبري**، دار الخلفاء، الكويت – ط١.

١٣٤. **صفات رب العالمين**، لابن المحب، دار الخزانة – ط١.

١٣٥. **الصفات للدارقطني**، مكتبة الدار – ط١، ت: الغنيمان.

١٣٦. **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، دار عطاءات العلم – ط١.

١٣٧. **الضعفاء الكبير للعقيلي**، دار المكتبة العلمية – ط١.

١٣٨. **الطبقات الكبرى لابن سعد**، مكتبة الخانجي، مصر – ط١.

١٣٩. **طبقات علماء الحديث**، مؤسسة الرسالة – ط٢.

١٤٠. **طريق الهجرتين**، دار عطاءات العلم – ط٤.

١٤١. **عارضة الأحوذي على كتاب الترمذي**، مكتبة الإمام الذهبي للنشر – ط١.

١٤٢. **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**، لابن القيم، دار عطاءات العلم – ط٤.

١٤٣. **العرش للذهبي**، عمادة البحث بالجامعة الإسلامية – ط٢.

١٤٤. **العزلة للخطابي**، المطبعة السلفية، القاهرة – ط٢.

١٤٥. **العقيدة السفارينية**، مكتبة أضواء السلف – ط١.

١٤٦. **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، دار العاصمة – ط٢.

١٤٧. **العلو للعلي الغفار**، للذهبي، مكتبة أضواء السلف – ط١.

١٤٨. **عمدة القاري بشرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٤٩. **غريب القرآن**، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية – ت: أحمد صقر.

١٥٠. **الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي**، دار الفكر – بدون طبعة.

١٥١. **فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم**، مطبعة الحكومة بمكة – ط١.

١٥٢. **فتح الباري لابن حجر**، المكتبة السلفية – مصر.

١٥٣. **فتح الباري لابن رجب**، مكتبة الغرباء الأثرية – ط١.

١٥٤. **الفتوى الحموية الكبرى**، دار الصميعي – ط٢.

١٥٥. **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، مكتبة دار البيان – دمشق.

١٥٦. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لابن حزم، مكتبة الخانجي – القاهرة.

١٥٧. **الفوائد**، لابن القيم، دار عطاءات العلم – ط٤.

١٥٨. **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، مكتبة الفرقان – ط١.

١٥٩. **قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق**، لابن تيمية، دار العاصمة – ط٢.

١٦٠. **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة – ط٨.

١٦١. **القدر للفريابي**، مكتبة أضواء السلف – ط١.

١٦٢. **القراءة خلف الإمام للبخاري**، المكتبة السلفية، باكستان – ط١.

١٦٣. **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**، ط المكتب الإسلامي.

١٦٤. **القواعد المثلى**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – ط٣.

١٦٥. **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الكتب العلمية، بيروت – ط١.

١٦٦. **كتاب السنة من مسائل حرب الكرماني**، وقفية نايف بن مطر الأسلمي.

١٦٧. **كشف المشكل على الصحيحين**، دار الوطن – ت: علي حسين البواب.

١٦٨. **الكفاية في علم الرواية**، جمعية دائرة المعارف العلمية – المدينة.

١٦٩. **اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية**، وكالة المطبوعات والبحث العلمي.

١٧٠. **لسان العرب**، دار صادر – ط٣.

١٧١. **لمعة الاعتقاد**، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية – ط٢.

١٧٢. **لوامع الأنوار البهية**، مؤسسة الخافقين – ط٢.

١٧٣. **المجروحين لابن حبان**، دار الصميعي – ط١.

١٧٤. **مجموع الفتاوى لابن تيمية**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٧٥. **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز**، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.

١٧٦. **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**، دار العاصمة.

١٧٧. **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**، مطبعة المنار – ط١.

١٧٨. **مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية**، لجنة التراث العربي.

١٧٩. **مختصر الصواعق المرسلة**، دار الحديث – ط١.

١٨٠. **مدارج السالكين**، دار عطاءات العلم – ط٤.

١٨١. **المدخل إلى كتاب الإكليل**، دار الدعوة – الإسكندرية، ت: فؤاد عبد المنعم.

١٨٢. **مراتب الإجماع**، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٨٣. **المسالك في شرح موطأ مالك**، دار الغرب الإسلامي – ط١.

١٨٤. **مسائل الإمام أحمد لابن هانئ**، ط المكتب الإسلامي.

١٨٥. **المستدرك على الصحيحين**، دار المنهاج القويم – ط١.

١٨٦. **مسند أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة – ط١.

١٨٧. **مسند الدارمي**، دار المغني – ط١.

١٨٨. **مسند الروياني**، مؤسسة قرطبة – ط١.

١٨٩. **مصنف ابن أبي شيبة**، دار كنوز إشبيليا – ط١، ت: الشثري.

١٩٠. **مصنف عبد الرزاق**، دار التأصيل – ط٢.

١٩١. **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، دار ابن القيم – ط١.

١٩٢. **المعجم الأوسط للطبراني**، دار الحرمين – القاهرة.

١٩٣. **المعجم الكبير للطبراني**، مكتبة ابن تيمية – ط٢.

١٩٤. **معيار العلم في فن المنطق**، دار المعارف – مصر.

١٩٥. **المعين على تفهم الأربعين**، مكتبة أهل الأثر – ط١، ت: د. دغش العجمي.

١٩٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، دار الفكر – ط٦.

١٩٧. **مفتاح دار السعادة**، دار عطاءات العلم – ط٣.

١٩٨. **مقدمة ابن الصلاح**، دار الفكر، ت: نور الدين عتر.

١٩٩. **مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، دار مكتبة الحياة – بيروت.

٢٠٠. **الملل والنحل للشهرستاني**، ط مؤسسة الحلبي.

٢٠١. **مناقب الإمام أحمد**، لابن الجوزي، دار هجر – ط٢.

٢٠٢. **منهاج السنة النبوية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط١.

٢٠٣. **الموافقات للشاطبي**، دار ابن عفان – ط١.

٢٠٤. **النبوات**، لابن تيمية، مكتبة أضواء السلف – ط١.

٢٠٥. **نتائج الفكر في النحو**، دار الكتب العلمية – ط١.

٢٠٦. **نزهة النظر في تقريب نخبة الفكر**، مطبعة المصباح – ط٣، ت: عتر.

٢٠٧. **نقض الدارمي على المريسي**، المكتبة الإسلامية للنشر، القاهرة – ط١، ت: الشوامي.

٢٠٨. **النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**، ط: دار ابن القيم.

٢٠٩. **نكت القرآن**، للكرجي، دار ابن القيم – ط١.

٢١٠. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت – ١٣٩٩هـ.

٢١١. **نونية ابن القيم**، دار عطاءات العلم – ط٤.

٢١٢. **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، دار صادر – بيروت.